وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تقييم أداء المصارف الاسلامية باستخدام نموذج PATROL

دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017)

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها

زينه ضياء عبد علي الطائي

بإشراف

أ.م.د. احمد كاظم بريس الطائي

2019 م

1440 هـ

Ministry of High Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department

Assess the performance of Islamic banks using the PATROL model A comparative

analysis of a sample of Islamic banks in selected Arab countries for the period (2017-2011)

To The Council of the College of Administration and Economics, Karbala University, in Partial Fulfillment of the Requirements for Master's degree in Finance and Banking

PRESENTED BY

ZEINAH DHEYAA ABD ALI Altaie

UNDER THE SUPERVISION OF ASSISTANT PROFESSOR

Dr. Ahmed Kazem Bryce Altaie

2019 **1440**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿ ١ ﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ ٢ ﴾ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ
﴿ ٣ ﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿ ٤ ﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿ ٥ ﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
﴿ ٦ ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿ ٧ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الفاتحة

الاهـــــــداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) صدق الله العلي العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله ﷻ

إلى من بلَّغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا ...محمد ﷺ وآله الأطهار

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء ... الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح ... الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر ....

والدي العزيز

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء..الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها..

والدتي العزيزة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي .....

اخوتي واخواتي

(مريم – زينب – زهراء – أديان – ابو أديان – عباس- مصطفى)

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع ... الى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا ...

زملائي وزميلاتي

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم الى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح ....

اساتذتنا الكرام

شكر و أمتنان

الحمدلله الذي جعل الحمد مفتاحا لذكره وخلق الأشياء ناطقة بحمده وشكره ، والصلاة والسلام على نبيه محمد المشتق اسمه من اسمه المحمود وعلى آله الطاهرين أولي المكارم والجود .. أمّا بعدُ

يسعدني أن اتقدم بجزيل الشكر والثناء لكل من كانت له بصمةُ في اكمال هذه الدراسة ابتداءً من استاذي ومرشدي الاستاذ المساعد الدكتور((احمد كاظم بريس)) لما بذله من جهد ووقت لأشرافه ومتابعته واعطاء رأيه بأفكار ونصائح قيمة فضلا عن سعة صدره جزاه الله خير الجزاء .

والشكر والأمتنان ((لأعضاء لجنة المناقشة)) لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وبذل جهدهم ووقتهم و اقدم شكري للمقوم العلمي والمدقق اللغوي على جهدهم المبذول من أجل أظهار الرسالة بشكلها اللائق لغويا وعلميا .

وشكري وتقديري إلى جميع الأساتذة في كلية الادارة الاقتصاد وأخص بالذكر منهم عميد الكلية الاستاذ الدكتور((علاء فرحان طالب)) ومعاون العميد العلمي الاستاذ المساعد الدكتور ((محمد الجبوري))

وأتوجه بالشكر الجزيل الى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ المساعد الدكتورة ((زينب مكي البناء)) وأتوجه بالشكر والتقدير الى اساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية واخص بالذكر الاساتذة في السنة التحضيرية ((الاستاذ الدكتورعبد الحسين الطائي والاستاذ الدكتور ميثم ربيع الحسناوي و والاستاذ الدكتور عباس الدعمي والاستاذ الدكتور صلاح الكواز والاستاذ الدكتور عبد الفتاح جاسم والاستاذ الدكتور حيدر الموسوي والاستاذ المساعد

الدكتور علي احمد فارس والاستاذ المساعد الدكتور كمال والاستاذ المساعد الدكتور هاشم الحسيني والمدرس الست نغم الحسناوي))

وأتقدم بخالص شكري وتقديري الى من خصص من وقته لي ومساعدتي كل من الاستاذ المساعد الدكتور ((بلال نوري)) والمدرس الدكتور ((امير علي الموسوي)) والدكتورة زميلتي في الدراسات الاولية((هبة الله مصطفى)) والاستاذ ((مصطفى سلام)) والاستاذ ((حسين الصافي)) فجزاهم الله خير جزاء.

واتقدم بالشكر لجميع الموظفين في مكتبة العتبة الحسينية والعباسية و كلية الادارة والاقتصاد واخص بالذكر الست اثير والست انسام والست بشرى والست سهاد.

واتقدم بالشكرو الثناء لجميع الموظفين في الدراسات العليا لجهدهم في مساعدة الطلبة واخص بالذكر كل من الست زينب والست رانيا والست فاطمة والست نور والست ازهى.

واتقدم بالشكر الجزيل الى المصرف الوطني الاسلامي ابتداءا من اعضاءمجلس الادارة والمدير المفوض ومعاون المدير والمدراء و رؤساء الاقسام وجميع الموظفين لمساعدتهم لي في منحي هذه الفرصة لأكمال دراستي .

واخير اشكر اخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا واخص بالذكر ((اسماء وشيماء ومريم واية ورواء وحوراء وزينب وميس ونورا وعلاء وحيدر وحسين وفلاح واحمد)) واعتذر لكل من فاتني ذكره

الباحثة

المستخلص

تسعى الدراسة الى تقييم أداء المصارف الاسلامية الذي يُعدُّ من أهمّ المواضيع التي شغلت الباحثين لما لهذه المصارف من دور بارز في الاقتصاد حيث لايمكن تجاهل الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي بصورة عامة والمصارف الاسلامية بصورة خاصة على الرغم من حداثتها لكنها اثبتت حضورها مقارنة بالمصارف التقليدية.

بفعل توالي الانتكاسات والاضطرابات والفقاعات المالية تعرضت المؤسسات المالية عامة والمصارف خاصة إلى عدة ازمات وعلى أثرها تطلب استخدم نماذج التقييم الحديثة والتي عُدت كجهاز انذار مبكر بدلا من التقييم التقليدي والتي تقتصر التحليل الكمي دون النوعي لقياس المخاطر التي يمكن إنْ يتعرض لها المصرف .

ومن أهم النماذج الحديثة لتقييم أداء المصارف نموذج (PATROL) الذي تم استخدامه لأول مرة في ايطالياعام(1993) واهم مكونات النموذج (كفاية رأس المال و الربحية و جودة الائتمان و التنظيم والسيولة).

ونظرا لأهمية الموضوع سيطبق نموذج (PATROL) على المصارف الاسلامية لتقييم ادائها ومعرفة سلامة و موقف كل مصرف حسب مرتبته و يتم تقييم كل من المكونات الخمسة للمصارف على مقياس من (1) إلى (5) تصنيف (1) يشير إلى أفضل اداء للمصرف وتصنيف (5) يدل على أسوأ اداء ويستند هذا التصنيف إلى المعلومات النوعية والكمية المتاحة ويعتبر تقيمها ضرورة ملحة لغرض تأهيلها للمنافسة. ومن الأهداف التي تسعى اليها الدراسة تقييم الأداء للمصارف الإسلامية بأستخدام نموذج PATROL والمقارنة بين اداء المصارف الاسلامية العراقية والاردنية والسعودية ومعرفة درجة ترتيبهم كل حسب اداءه وتحديد العوامل المؤثرة التي تحد من التقييم الكلي لاداء المصارف الإسلامية بضوء نموذج PATROL

و أن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ضعف في بعض المؤشرات (جودة الائتمان والتنظيم) والتركيز على المرابحة وقلة استخدام الادوات الاخرى كالمشاركة والمضاربة أمّا اهم التوصيات فتقليل القيود المفروضة على المصارف الاسلامية ونشر تقييم الاداء السنوي للمصارف الاسلامية لتعطي صورة واضحة لدى الزبائن عن مستوى المصرف بين المصارف الاخرى واستخدام ادوات حديثة لمواكبة الوضع الاقتصادي الراهن.

الكلمات الاساسية// المصارف الاسلامية – تقييم الاداء – نموذج PATROL

ABSTRACT

The study aims to evaluate the performance of Islamic banks, which is one of the most important topics that occupied the researchers because of these banks have a prominent role in the economy, where can not ignore the role played by the banking system in general and Islamic banks in particular, despite their novelty, but proved their presence compared to conventional banks. .

As a result of the succession of setbacks, disturbances and financial bubbles, financial institutions in general and banks in particular have experienced several crises. They have used modern valuation models, which have been considered as early warning systems rather than traditional ones, which are limited to qualitative quantitative analysis to measure the risks to which the bank may be exposed.

One of the most recent models for evaluating banks' performance is the PATROL model, which was first used in Italy (1993) and the most important components of the model (capital adequacy, profitability, credit quality, Organization and liquidity)..

Due to the importance of the subject, the PATROL model will be applied to the Islamic banks to evaluate their performance and to know the safety and position of each bank according to its rank. Each of the five components of banks is evaluated on a scale from (1) to (5) (1) 5) Indicates the worst performance This classification is based on the qualitative and quantitative information available and is considered necessary for the purpose of qualification for competition. The objective of the study is to evaluate the performance of Islamic banks using the PATROL model and to compare the performance of the Islamic banks in Iraq, Jordan and Saudi Arabia and to determine the degree of their ranking according to their performance and to determine the

factors affecting the overall evaluation of the performance of Islamic banks in the light of the PATROL model

.

The main conclusions of the study are weakness in some indicators (credit quality and Organization), the focus on Murabaha and the lack of use of other instruments such as participation and speculation. The main recommendations reduce the restrictions imposed on Islamic banks and publish the annual performance evaluation of Islamic banks to give a clear picture among customers about the level of the bank between Banks and the use of modern tools to keep pace with the current economic situation.

Keywords / Islamic Banks - Performance Assessment - PATROL Model

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر وأمتنان	ب - ت
المستخلص	ث-ج
قائمة المحتويات	ح-خ
قائمة الجداول	د
قائمة الاشكال	ذ
المقدمة	2-1
الفصل الاول : منهجية الدراسة والدراسات السابقة	5 -3
المبحث الاول : منهجية الدراسة	5 -3
اولا:مشكلة الدراسة	3
ثانيا : فرضيات الدراسة	4
ثالثا : اهمية الدراسة	5-4
رابعا : اهداف الدراسة	5
خامسا : عينة الدراسة	5
سادسا : الاساليب الاحصائية	5
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	12-6
اولا: الدراسات العربية	10-6
ثانيا: الدراسات الاجنبية	12-11
الفصل الثاني : الأسس النظرية للمصارف الاسلامية وتقييم الاداء المصرفي بأستخدام نموذج PATROL	72-13
المبحث الأول :الأسس النظرية للمصارف الاسلامية	42-13
اولاً: نشأة المصارف الاسلامية	15-13
ثانياً : مفهوم المصارف الاسلامية	17-16
ثالثاً:الصيغ اوالادوات الاستثمارية لتمويل المصارف الاسلامية	29-17
رابعاً:الصفات والمهارات الواجب توفرها في موظفي المصارف الاسلامية	30
خامساً: أوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية	31
سادساً: اهداف المصارف الاسلامية	34-32

سابعاً : مصادر الأموال في المصارف الاسلامية	38-34
ثامناً : المخاطر في المصارف الاسلامية	42-38
المبحث الثاني : تقييم اداء المصارف الاسلامية بأستخدام نموذج PATROL	72-43
اولاً : مفهوم تقييم الاداء	46-43
ثانياً : اهداف تقييم الاداء	48-46
ثالثاً: أهمية تقييم الاداء	50-48
رابعاً : مراحل تقييم الأداء	52-50
خامساً : نماذج تقييم الاداء المصرفي	60-54
سادسا : معايير نموذج PATROL	72-61
الفصل الثالث :الجانب التطبيقي ـ تحليل عينة الدراسة المصارف الاسلامية العراقية والأردنية والسعودية بأستخدام نموذج PATROL	136-73
اولا:المصارف العراقية عينة الدراسة	98-73
ثانيا : المصارف الاردنية عينة الدراسة	115-98
ثالثا : المصارف السعودية عينة الدراسة	134-115
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	138-135
اولا : الاستنتاجات	136-135
ثانيا: التوصيات	138-137
المصادر	156-139
اولا : المصادر العربية	147-139
ثانيا : المصادر الاجنبية	156-147
الملاحق	163-157

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	اوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية	31
2	جدول التصنيف	58
3	نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)	78
4	نسب الربحية للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)	84
5	نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)	89
6	نسب التنظيم للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)	93
7	نسب السيولة للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)	97
8	نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة من (2011-2017)	102
9	نسب الربحية للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)	105
10	نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)	108
11	نسب التنظيم للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)	111
12	نسب السيولة للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)	114
13	نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)	119
14	نسب الربحية للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)	122
15	نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)	126
16	نسب التنظيم للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)	129
17	نسب السيولة للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)	132
18	التصنيف النهائي للمصارف الاسلامية للمدة (2011-2017)	133

قائمة الإشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	خطوات عملية المرابحة	22
2	مراحل عملية تقييم الاداء	53

المقدمة

تعد المصارف العمود الفقري للأقتصاد والأساس لحركة الأموال لكونها تقوم بحفظها وتنميتها واستثمارها في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها ، كذلك لها أهمّية في اقتصاد الدول لما تقدمه من خدمات واعمال لتحسين الاقتصاد والنمو. ولما كان العمل المصرفي التقليدي يعمل بالربا في تعاملاته فإنّ اغلب الدول الاسلامية حاولت ايجاد طريقة تتلائم مع الشريعة الاسلامية فكانت جهود العلماء والباحثين لها دور في انطلاقة المصارف الاسلامية التي تعد الحدث الأبرز على مستوى الساحة المصرفية. وعملت وفق الشريعة الاسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتتميز المصارف الاسلامية عن باقي انواع المصارف بتعدد مجالات تمويلها أو صيغها الاستثمارية ولا تتعامل مع الائتمان الا بحدود البيوع الشرعية . ولقد اتسع دور هذا النوع من المصارف في الاقتصاد ليس على مستوى البلدان الاسلامية فحسب بل امتد إلى دول اوربية كثيرة ، وبدأت مصارف عالمية تستحدث فروعاً للصيرفة الاسلامية .

بالرغم من هذا التطور الا ان الكثير من المصارف الاسلامية تعاني من وصعوبات كثيرة تجعلها لا تستطيع المنافسة مع باقي المصارف التقليدية العالمية ، ويرجع ضعف تنافسها إلى ان بعض الدول الاسلامية تعاني من خلل في الاطر التطبيقية والاطر القانونية التي تبنت التجربة المصرفية الاسلامية ، ومن بين تلك الدول العراق. ولذا كان على كل من الاكاديمين والمختصين في هذا المجال ان يقوموا بدراسات وابحاث من اجل تطوير هذا العمل و دفع عجلة الاقتصاد ، والاهتمام في القطاع المصرفي الاسلامي لتفعيل دورها في الاقتصاد المحلي داخل البلدان الاسلامية عموماً ، والبلدان العربية على وجه التحديد .

وان تقيـيم الاداء الـذي يعـد ركنـا اساسـيا ليسـاعد اصـحاب القـرار فـي تشـخيص نقـاط القـوة ونقـاط الضـعف مـن اجـل رسـم الخطـط وتقـديم الخـدمات التـي تلبـي رغبـات الزبـائن مـن اجـل المنافسة مع المصارف التجارية او مع غيرها من المصارف الاسلامية.

وأنّ مشـكلة الدراسـة انطلقـت مـن عـدم ثقـة المـواطنين بمسـتوى اداء المصـارف الاسـلامية ، وهـذا الأمـر نـاتج عـن الافتقـار إلـى الافصـاح والشـفافية فـي التعبيـر عـن حقيقـة اداء المصـرف وهـذا بـدوره يـؤثر علـى المتعـاملين مـع المصـارف الاسـلامية بشـكل خـاص وعلـى النمـو الاقتصـادي بشـكل عـام ، الأمـر الـذي دفـع المهتمـين إلـى وضـع أكثـر مـن طريقـة لتقيـيم أداء المصـارف وإتاحـة هـذا التقيـيم للجمهـور بهـدف اطلاعهـم علـى حقيقـة أداء القطاع المصرفي.

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيمها الى الفصول الاتية:

الفصـل الاول : يتضـمن هـذا الفصـل مبحثـين ، المبحـث الاول منهجيـة الدراسـة وتتضـمن المشـكلة والفرضـية والاهميـة والاهـداف وعينـة الدراسـة والمبحـث الثـاني يتضـمن الدراسـات السابقة .

الفصـل الثـاني : يتضـمن هـذا الفصـل الجانـب المفـاهيمي ويتكـون مـن مبحثـين ، المبحـث الاول المصـارف الاسـلامية والمبحـث الثـاني تقيـيم اداء المصـارف الاسـلامية بأسـتخدام نموذج PATROL .

الفصـل الثالـث : يتضـمن هـذا الفصـل الجانـب التطبيقـي للدراسـة والتـي يتضـمن تحليـل بيانات سبعة مصارف اسلامية ضمن عينة شملت العراق والاردن والسعودية.

الفصـل الرابـع : يتضـمن الاسـتنتاجات التـي توصـلت اليهـا الدراسـة و التوصـيات المقترحـة من قبل الباحثة .

المبحث الاول _ منهجية الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة

إنّ جزءاً مهما من أسباب عدم ممارسة المصارف المذكورة لدورها الريادي في الاقتصاد العراقي هو عدم ثقة المواطنين بمستوى أدائها ، وهذا الامر ناتج عن الافتقار إلى الافصاح والشفافية في التعبير عن حقيقة أداء المصرف وهذا بدوره يؤثر على المتعاملين مع المصارف بشكل خاص وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام ، الأمر الذي دفع المهتمين إلى وضع اكثر من طريقة لتقييم أداء المصارف وإتاحة هذا التقييم للجمهور بهدف اطلاعهم على حقيقة أداء القطاع المصرفي لكي تصل إلى تحقيق القدرة التنافسية و تحسين أدائها ، وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ قرارات الاقتراض أو الإيداع أو الاستثمار في تلك المصارف ، ومن بين النماذج الحديثة لتقييم أداء المصارف نموذج PATROL ومن خلال النموذج المذكور تسعى الدراسة الحالية الى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تمتلك المصارف الإسلامية رأس المال الكافي لتحقيق نسبة الملاءة المالية؟
2. مامدى قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الربحية الكافية؟
3. هل تؤثر جودة الائتمان على اداء المصارف الإسلامية؟
4. هل تمتلك المصارف الإسلامية إدارة مصرفية كفؤة؟
5. هل تمتلك المصارف الاسلامية السيولة الكافية؟

ثانياً : فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من فرضية رئيسية وهي (لاتؤدي المصارف الاسلامية بشكل جيد حسب نموذج PATROL).

ثالثاً : أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط الاتية :

1. الدراسة ذات أهمية خاصة لكونها تسلط الضوء على تقييم اداء المصارف الاسلامية التي نمت بشكل سريع ، كونها تلبي متطلبات الشريعة الإسلامية.

2. تسلط الدراسة الحالية الضوء على أسلوب حديث من أساليب تقييم أداء المصارف وهو نموذج PATROL ، حيث يتميز هذا الانموذج بقلة البحوث التي تناولته بالشرح والتحليل وخاصة العربية منها.

3. تستمد الدراسة أهميتها من كونها اول دراسة عراقية تقارن بين أداء عينة من المصارف الإسلامية العراقية وعينة من المصارف الإسلامية العربية ، بهدف الوقوف على جوانب الاختلاف في الأداء وفق نموذج PATROL.

4. تحديد قدرة المصارف الإسلامية العراقية على المنافسة مع المصارف الإسلامية العربية .

5. مساعدة المصارف الإسلامية العراقية في رسم السياسات الصحيحة وتحديد المشاكل وحلها باستخدام نماذج الانذار المبكر.

رابعاً : اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:-

1. الهدف الاول والاهم هو تقييم اداء المصارف الاسلامية بأستخدام نموذج PATROL .
2. تقييم النموذج نفسه وهل يصلح أو لا يصلح لقياس اداء المصارف الاسلامية .
3. المقارنة بين اداء المصارف الاسلامية في العراق والاردن والسعودية.

خامساً: مجتمع و عينة الدراسة

شملت الدراسة عينة من المصارف الإسلامية في دولتين عربيتين اضافة إلى العراق وهذه الدول هي المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وتم اختيار هاتين الدولتين للدور الكبير لهما في دعم وانجاح المصارف الاسلامية العاملة فيهما وتطويرها.تم تقييم بعض مؤشرات الأداء في المصارف عينة الدراسة خلال سلسلة زمنية امتدت لمدة سبع سنوات (2011 -2017).

سادسا: الأساليب الأحصائية والمالية المستخدمة

استخدمت الباحثة الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية اضافة الى نموذج ((PATROL)) لغرض المقارنة بين اداء المصارف وكذلك لمقارنة اداء المصارف خلال السنوات الدراسة.

المبحث الثاني : الدراسات االسابقة

تمهيد

أن الدراسات السابقة تساعد الباحث في صياغة متطلبات الرسالة وتحديد توجهاتها وفيما يلي مجموعة من الدراسات البحثية والنماذج العلمية ، للوقوف على أهم المشكلات التي تناولتها تلك الدراسات والتعرف على الاساليب التي أتبعتها والنتائج التي توصلت اليها وأهم التوصيات لكي يبدأ الباحث من حيث أنتهى الاخرون او تناول مالم يتطرق اليه الباحثون ، ويتناول المبحث الدراسات العربية والدراسات الاجنبية كالاتي :-

اولا : الدراسات العربية

1- دراسة (عاصي :2010)	
عنوان الدراسة	تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية .
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار .
هدف الدراسة	يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية 1-تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات ودرجة توظيف الموارد وبين أداء المصرف 2-تحديد طبيعة العلاقة بين درجة تنوع استثمارات المصرف ودرجة المخاطرة . 3-الرقابة المالية على نشاط البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار من خلال تقييمه.
نتائج الدراسة	تنمو الاصول بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة وهذا مايشير إلى أن المصرف الاسلامي قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

مدى الافادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري ، كدراسة سابقة.
أوجة الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الاسلامي.
أوجة الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة بعرض وتحليل وتفسير أهم مكونات القوائم المالية وهي: (الميزانية العمومية الموحدة– بيان الدخل الموحد– بيان التدفقات النقدية الموحد) بينما الدراسة الحالية استخدمت نموذج PATROLيعتمد على خمس مؤشرات

2- دراسه (الدفاعي : 2013)	
عنوان الدراسة	التقيـيم المحاسـبي لاداء المصـارف الاسـلامية فـي ضـوء المعـايير المحاسـبية الشرعية .
عينة الدراسة	دراسـة تطبيقيـة فـي عينـة مـن المصـارف الاسـلامية العراقيـة للفتـرة (2011-2008).
هدف الدراسة	الاهداف النظرية للبحث : يهدف هذا البحث في جانبه النظري إلى تحقيق الآتي : اثراء الادبيات المالية عموما والمصرفية خصوصا والمصرفية الاسلامية تحديدا و تأطير نظري للتطبيقات المصرفية الاسلامية و ابراز دور الرقابة الشرعية والمعايير المحاسبية الشرعية في العمل المصرفي الاسلامي و وضع إطار نظري مقترح لتقييم اداء المصارف الاسلامية . الاهداف التطبيقية للبحث : يهدف البحث في جانبه التطبيقي إلى تحقيق الآتي:استعراض تطبيقي للممارسات المصرفية الاسلامية في القطاع المصرفي وتقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية في ضوء إطار محاسبي مقترح على وفق المعايير المحاسبية الشرعية للمؤسسات المالية والاسلامية.
نتائج الدراسة	انخفاض اداء جميع المصارف الاسلامية العراقية في ضوء معيار الضوابط الشرعية لعدم التزام هذه المصارف بتعيين هيئات شرعية تمارس دور الرقابة الشرعية الداخلية .
مدى الافادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري وكدراسة سابقة.
أوجة الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الاسلامي
أوجة الاختلاف	استخدمت هذه الدراسة لتقييم الاداء المالي ثلاثة مؤشرات (الربحية والسيولة وكفاية رأس المال) بينما الدراسة الحالية استخدمت نموذج PATROLيعتمد على خمس مؤشرات

3- دراسة (الزبيدي : 2016)	
عنوان الدراسة	تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الإماراتية والأردنية للمدة (2005-2014) .
عينة الدراسة	المصارف الاسلامية العراقية و الإماراتية والأردنية للمدة (2005-2014)
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى عدد من الاهداف من اهمها تقييم كفاءه أداء المصارف الاسلامية العراقية بوصفها تجربة جديدة على الساحة المالية والاقتصادية العراقية ، وتقييم كفاءة اداء بعض المصارف الاسلامية في الامارات العربية المتحدة والاردن . أضافة إلى ذلك تحليل معمق لبعض مؤشرات الاداء الرئيسة وقياس محتواها.
نتائج الدراسة	إنّ مؤشرات النمو والسيولة والربحية والأمان في المصارف الاسلامية العراقية شهدت تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة خلال مدة الدراسة وذلك بسبب حداثة التجربة المصرفية الاسلامية فضلاً عن المناخ الاقتصادي والمالي والسياسي والامني المتذبذب والمتردي في العراق خلال مدة الدراسة ، بالإضافة إلى الأسباب المتعلقة بإدارة المصرف ومجلس ادارتهِ وخططها واقتصار عملياتها على عمليات محدودة وعدم الخوض في الاستثمار وخدمة المجتمع وهو الهدف الاساسي للمصارف الاسلامية.اضف إلى ذلك ضعف مؤشر الربحية الكلي في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع مؤشرات الربحية الكلية في المصارف الاسلامية للأمارات والاردن وذلك ما بينته نتائج القياس الخاصة بمؤشر الربحية الكلي ، اذ جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بعد الاردن والامارات . بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الاسلامية في الامارات والاردن .
مدى الافادة منها	كدراسة سابقة.
أوجة الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الاسلامي.
أوجة الاختلاف	استخدم مؤشرات النمو والامان والربحية والسيولة اما الدراسة الحالية فقد استخدمت الربحية والسيولة وكفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم

4- دراسة (النعيمي - 2017)	
عنوان الدراسة	تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج PATROL/ دراسة تحليلية لعينة المصارف الاهلية العراقية.
عينة الدراسة	ثمانية مصارف اهلية عراقية ولسنة 2012.
هدف الدراسة	تقييم أداء المصارف بأستخدام احد النماذج الحديثة والتي لم يسبق استخدامها من قبل ألا وهو أنموذج PATROL .
نتائج الدراسة	أنّ قيام المصارف بتقييم ادائها بالاعتماد على امكانياتها الذاتية يمكنها من تحديد الأخطاء والانحرافات ومعرفة اسبابها وبالتالي ايجاد طرق كفيلة بمعالجتها فضلا عن تمكنها من رسم استراتيجية مناسبة لرفع وتحسين مستوى ادائها الحالي .
مدى الافادة منها	استخدمت كدراسة سابقة والافادة من اسلوب تطبيق نظام PATROL.
أوجة الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي PATROL.
أوجة الاختلاف	الفرق بين الدراستين الحالية استخدمت المصارف الاسلامية ولسبع سنوات اما الدراسة السابقة استخدمت المصارف الاسلامية والتجارية ولسنة واحدة

ثانيا : الدراسات الاجنبية

1- (Ibrahim :2005)	
عنوان الدراسة	A Comparative Study on the Financial Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in Kenya دراسة مقارنة للأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في كينيا.
عينة الدراسة	دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية (2) والمصارف التقليدية (35) في كينيا.
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كينيا ومقارنتها بالأداء المالي للمصارف التقليدية في كينيا.
نتائج الدراسة	بينت هذه الدراسة من خلال تحليل الربحية إلى أن المصارف التقليدية أكثر ربحية وتختلف اختلافاً كبيراً عن المصارف الإسلامية في العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على حقوق المساهمين (ROE) ، وبينت أن السيولة لدى المصارف الإسلامية أعلى بكثير من المصارف التقليدية.
مدى الافادة منها	استخدمت كدراسة سابقة.
أوجة الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الاسلامي.
أوجة الاختلاف	مقارنة بين الاداء المالي للمصارف الاسلامية والتقليدية اما الدراسة الحالية تقييم الاداء للمصارف الاسلامية بأستخدام نموذج PATROL

2- (Ramlan & Adnan : 2016)	
عنوان الدراسة	The Profitability of Islamic and Conventional Bank: Case study in Malaysia ربحية المصرف الإسلامي والتقليدي : دراسة حالة في ماليزيا
عينة الدراسة	المصارف الاسلامية والتقليدية في ماليزيا من عام 2006لغاية 2011
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الربحية في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا.
نتائج الدراسة	وجدت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية أكثر ربحية من المصارف التقليدية في حين أن إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للمصرف الإسلامي أعلى من المصرف التقليدي.
مدى الافادة منها	استخدمت كدراسة سابقة وفي دعم الجانب النظري.
أوجة الشبه	هناك تقارب في مجال الطرح المفاهيمي الخاص بربحية المصارف الاسلامية.
أوجة الاختلاف	هذه الدراسة عملت مقارنة بين المصارف الاسلامية والتقليدية بأستخدام مؤشرالربحية أمّا الدراسة الحالية فاستخدمت خمس مؤشرات والدراسة تضمنت المصارف الاسلامية فقط .

المبحث الاول – الاسس النظرية للمصارف الاسلامية

تمهيد

تعتبر المصارف الاسلامية من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عموما في كافة انحاء العالم ، لاسيما في ظل الازمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي بالفترة الماضية ، ويتفاوت الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الافراد والمؤسسات والدول بين التبني التام للعمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية. وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية. وأسباب تميزها عنها وهذا بدوره أدى الى أن تسعى المصارف التقليدية للتحول جزئيا أو كلياً نحو المصرفية الإسلامية محاولة بذلك جذب شريحة جديدة من العملاء أو المحافظة على العملاء الحاليين لديها أو كلا الأمرين معا ، وبهذا أصبح لازما على كافة المصارف الإسلامية أن تسعى نحو التميز في ادائها لاسيما في مجال استقطاب الموارد المالية وتوظيفها .

اولاً: نشأة المصارف الاسلامية

كان لنشأة المصارف في بيئة رأسمالية تحكمها العلاقات المادية ، أو ضمن مجتمع سيطرت عليه مفاهيم الربح والخسارة ، وكذلك كان للمبادئ المسيحية الاثر الكبير في تكوين الأنشطة التي تمارسها تلك المصارف وكان من بين أهم هذه الاثار هو تعامل المصارف بشكل عام بالفائدة على القروض الممنوحة من قبلها الى الافراد والشركات بمختلف توجهاتهم .

وعند انتقال المصارف للعمل ضمن البيئة الاسلامية انتقلت معها الأطر التنظيمية والمعرفية التي تعمل ضمنها، بمعنى أنّ المصارف العاملة ضمن البيئة الاسلامية اخذت تعمل بالمبادئ نفسها التي تعمل بها ضمن غيرها من البيئات الاخرى، ومنها التعامل بالفائدة الذي يسمى ضمن الشرع الاسلامي الربا وهو من اشد المحرمات ضمن الدين الإسلامي الحنيف.

هذا الأمر دفع الكثير من المفكرين الاسلاميين إلى تناول موضوع عمل المصارف بالشرح والتحليل والنقد البناء في سبيل الوصول إلى الية عمل تتوافق مع الشريعة الإسلامية ، اذ لا سبيل لمنع عمل المصارف لما لها من اهمية كبيرة في الاقتصاد ، و لاسبيل الى ايجاد فتوى من اجل اجازة التعامل بالفائدة .

جاءت نشأة المصارف الاسلامية لتلبية رغبات المجتمعات الاسلامية في ايجاد حل للتعامل المصرفي بعيدا عن الربا* واستنادا الى الشريعة الاسلامية (الوادي واخرون، 2010:187) . فقد ثار العلماء والفقهاء للبحث عن الهوية الأسلامية والعربية ومن ثم العمل على ايجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المجتمعات (ارشيد،2007: 11) فخلال النصف الأول من القرن العشرين ، كانت هناك عدة محاولات لتسليط الضوء على المجالات التي يمكن أن يعمل فيها النظام الاقتصادي بتوافق مع القيم الاسلامية ، ويعود الفضل في ابراز الفكر الاقتصادي الاسلامي الى المفكرين والفقهاء وعلماء المسلمين الأوائل وهم سيد أبو الاعلى المودودي (باكستان) ، والسيد محمد باقر الصدر (العراق) ، والسيد أنور إقبال قريشي (باكستان) ، والسيد محمد نجاة الله صديقي (الهند) ، والسيد محمد عزير (المملكة العربية السعودية) ، والسيد أحمد النجار (مصر). (Iqbal&Mirakhor,2011:14) حيث ركزت طروحاتهم على ضرورة الانتقال من النظام المصرفي الذي يعتمد بشكل كامل على الفائدة إلى نظام مصرفي آخر يستند بشكل مباشر إلى مبادئ الشريعة الاسلامية .

لقد كانت عدة محاولات من أجل تأسيس مصارف اسلامية ففي عام (1940) أنشئت في ماليزيا صناديق للأدخار تعمل من دون فائدة ، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنظم في الباكستان من اجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير اخذ مدة طويلة ولم يجد له تطبيقياً إلا في مصر مع بداية الستينات كانت أول تجربة في قرية ميت غمر المصرية، التي أنشأت مصرفا مارس أعماله وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية في عام 1963 (Venardos , 2005: 5). حيث تم إنشاء مصرف التوفير المحلي في قرية ميت غمر في مصر عام 1963 من قبل الناشط الاجتماعي أحمد النجار ، ويعد هذا اول مصرف اسلامي ، ولكن لسوء الحظ هذه التجربة استمرت لمدة أربع سنوات فقط (Iqbal&Mirakhor,2011:14) وذلك بسبب عدم توفر كوادر مؤهلة وقادرة لا نجاز الاعمال المصرفية الاسلامية المكلفة بها بالإضافة إلى ذلك فأن هذه التجربة لم تلقِ الدعم من قبل المؤسسات الحكومية والاهلية حيث توقف العمل بها في عام 1967 (خصاونة ، 2008 : 65).

---

*تعني كلمة (Riba) باللغة العربية "زيادة" واصطلاحا هو الزيادة في رأس المال من دون مقابل ومن نفس الجنس(Ashker& Wilson,2006:50-51) وهذا ماحرمه القرآن الكريم في ايات عدة كما في سورة البقرة كقوله تعالى((وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)) ((٢٧٥ البقرة))

وفي الوقت نفسه تقريباً ، كانت هناك جهود موازية في ماليزيا لتطوير خطط تمكّن المسلمين من توفير المال لأداء فريضة الحج دون اخذ الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية العادية ،حيث تم انشاء مؤسسة مدخرات الحجاج عام 1963 وتم دمجها لاحقاً في مجلس إدارة الحجاج (المعروف شعبياً باسم تابونج حاجي) في عام 1969 (Iqbal&Mirakhor, 2011:15). اما المحاولة الفعلية التي طبقت عملياً فكانت تعود هذه الفكرة الى الشهيد محمد باقر الصدر خلال عقدي الستينات والسبعينات(البنك اللاربوي في الاسلام) بناءً على طلب مجموعة من رجال الاعمال الكويتين وقد تم تبني الفكرة مؤسسياً في اوائل السبعينات ، اذ تبناها مؤتمر وزارة المالية للبلدان الاسلامية الذي عقد في كراجي عام 1970 (الخاقاني ،2011 : 183). وفي سنة 1971 تم انشاء بنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة وفي عام 1974انشئ البنك الاسلامي للتنمية في السعودية (الوادي واخرون، 187:2010). وفي 1975 إنشاء بنك التنمية الإسلامي الحكومي في جدة عام (Venardos ، 2005: 5). وبنك دبي الاسلامي ، وفي عام 1977 انشأت مجموعة من البنوك في عدة دول هي بنك فيصل الاسلامي في السودان وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الاسلامي المصري أمّا في الاردن البنك الاسلامي الأردني للتمويل والأستثمار إنشاء عام 1978 (الوادي واخرون، 187:2010) .

لقد تنبهت المصارف التجارية التقليدية إلى ضرورة تبين المفهوم الاسلامي للمصرف الأمر الذي دفع العديد من المصارف التقليدية الى انشاء نوافذ إسلامية، وما زالت هناك مصارف تقليدية أخرى تم تحويلها بالكامل إلى مصارف اسلامية. علاوة على ذلك، تم إنشاء العديد من الهيئات الإسلامية للتنظيم والترويج لصناعة التمويل الإسلامي ، أخيرا أسلمت إيران والسودان أنظمتهما المالية بالكامل (Alharbi ,2015:12).ونما التمويل الإسلامي ، منتشراً من مؤسسة واحدة في بلد واحد إلى أكثر من 400 مؤسسة في أكثر من سبعين دولة ، حيث بلغ إجمالي الأصول بحدود 1 تريليون دولار أمريكي ، كما ذكرت الصحيفة (الاقتصادية 2011) أن بعض الخبراء يتوقعون أن تكون الأصول المتوافقة مع الشريعة بحلول عام 2020 حوالي 4 تريليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك ، فإنّ عمليات ومنتجات التمويل الاسلامي تنوعت ونمت . ونتيجة لذلك ، لم يعد التمويل الإسلامي محصوراً في البلدان الإسلامية والعربية. لكن انتشر بدرجات متفاوتة ، في جميع أنحاء العالم. من بين الأماكن التي شهدت مؤخرا ظهور التمويل الاسلامي أوروبا(Belouafl& Belabes , 2010 :34).

ثانيا: مفهوم المصارف الاسلاميةِ

شهدت المصارف الإسلامية نموا سريعا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وذلك يعود إلى عدة عوامل ساهمت في هذا النمو ، أبرزها التحرر المالي. وقد أدى حظر الفوائد من قبل الشريعة الاسلامية إلى جعل المشاركة في الارباح والخسائر وعلاوة على ذلك ، قد حرصت على تطبيق الشريعة ومن ثم تقديم الخدمات الاجتماعية من أجل القضاء على التخلف في المجتمع والنهوض به وتطويره والتركيز على الجوانب الاقتصادية المهمة كالدعوة للادخار وتحريم الاكتناز لكون الانسان هو أصل التنمية الاقتصادية الاسلامية والنقد وسيلة لتحقيق مصالحه ، ولقد وردت عدة مفاهيم للمصارف الاسلامية يمكن توضيحها من خلال عدة تعاريف لعدد من الكتاب.

ويعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية ذات أهداف ومبادئ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن الرغبة من إلغاء أسعار الفائدة الثابتة لتحقيق العدالة وأعادة بناء المجتمع الاسلامي (Saleh&Zeitun , 2006 :1). ويعرف المصرف الاسلامي مؤسسة مالية مصرفية تعمل على جمع الاموال وتوظيفها وفق الشريعة الاسلامية بما يتلائم مع المجتمع لبناءه وتحقيق العدالة ووضع المال في مسار اسلامي(عبدالله وسعيفان ، 2008 : 31) .

فقد عرفه (العجلوني، 2010 :110) مؤسسة مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاسلامي ، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الأسلامي . وعرفها(عيد، 2011 :484) بانها جهاز مالي يعمل في اطار الشريعة الأسلامية ويلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، ويسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من اجل منح للافراد حياة كريمة .

وكذلك عرفت بانها مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد منطقها العقائدي من الشريعة الأسلامية (Ĉihak,&Hesse,2010:2). وهناك من عرف المصرف الإسلامي بانه متعدد الأغراض يقدم خدمات البنوك التقليدية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة وهوبهذا مؤسسة اقتصادية ومالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تبتعد عن الخدمات والسلع المحرمة، وهو حلقة من حلقات الاقتصاد الأسلامي (الخاقاني، 2011 :173 -174).

والمصرف الاسلامي هو مؤسسة مصرفية لاتتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء ويلتزم في معاملاته وأنشطته المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية أي وفق قاعدة الغنم بالغرم ويكون هناك طرف بماله والاخر بجهدة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد (الشمري 2012 : 155). والمصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية ونقدية تعمل على جلب النقدية من الافراد وتوظيفها استنادا للشريعة الاسلامية بالشكل الذي يضمن نموها ويحقق اهدافها التنموية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب (العامري ، 2013: 30) .

وهناك من يعرفها مؤسسة مالية يحدد نظامها الأساسي وقواعدها وإجراءاتها بالتزامها لمبدأ الشريعة الإسلامية وحظر استلام ودفع الفوائد على أي عملية .(Mohamad et al, 2013: 26)

ترى الباحثة من التعاريف سابقة الذكر التي تطرق اليها المؤلفين أن النظام المصرفي الإسلامي هو نظام يقوم على مبادئ الشريعة المتضمن عدم التعامل بالفائدة وهذا هو المبدأ الاساسي الذي يصب فيه عمل المصارف الاسلامية هو العمل بدون فائدة وبالتالي يمكن تعريفها بأنّها (مؤسسات مالية تعمل على جمع الفائض من الأموال بدلا من تجميدها واكتنازها واستثمارها بأحدى ادوات التمويل الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع).وتمارس اعمال المصارف التجارية لكن استنادا للقرآن الكريم والسنة النبوية اهمها حظر الربا وتطبيق أنشطة الحلال (يسمح بها الإسلام).وتطبيق العدالة .

ثالثاً: الصيغ او الادوات الاستثمارية لتمويل المصارف الاسلامية

اذا كانت المصارف التقليدية تعتمد في عملها على جذب ودائع المدخرين من خلال تقديم مغريات عديدة اهمها سعر الفائدة ومن خلاله نستطيع تجميع المدخرات من الوحدات التي تفيض لديها الاموال ثم تمنحها الى جهات تقل لديها الاموال مقابل سعر فائدة . نجد أنّ المصارف الاسلامية تقدم خدماتها بشكل يتوافق مع الشريعة الاسلامية ، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على الأدوات الاتية:

1- المشاركة Almusharaaka :

تعد المشاركة احد ادوات الاستثمار الهامة للمصارف الاسلامية ، تعني المشاركة في الُلغة هي الإختلاط او الإمتزاج اي مُخالطة الشريكين (الوادي وسمحان ،2009 :193). أنّ كلمة (musharaka) تعني شراكة بالربح او الخسارة. وفي إطار المشاركة، يساهم المصرف والزبون بشكل مشترك في تمويل المشروع بالإضافة إلى الخبرة الإدارية والخدمات الأساسية الأخرى بنسب متفق عليها يتم تقاسم الربح حسب الاتفاق أو الخسارة حسب المساهمة في رأس المال وفقاً للعقد المتفق عليه في الشراكة (Khan et al :163). ويساهم اثنان أو أكثر من الشركاء برأس مال لتموويل المشروع ، ليس بالضرورة أنَ تكون حصص الاموال متساوية أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشراكة. ويجب جعل شروط الاتفاق واضحة منذ البداية ، و أن يحدد في عقد المشاركة أرباح كل شريك فإنّ جزء من الارباح يذهب لأصحاب الخبرة والادارة والجزء الآخر لأصحاب رأس المال (.Ahmed,2013:189) . أمّا الطريقة التي يتم بها تقسيم الخسارة فيتحمل كل منهم حسب نسبته من رأس المال واصحاب الخبرة والادارة تكون خسارتهم ضياع وقتهم وجهدهم(محمد علي ,2013 : 76). وضمن مبدأ الشراكة يدخل المصرف في اتفاقية مع شريك أو أكثر لتمويل مشروع استثماري مشترك و يتم تقاسم الأرباح او الخسائر فيما يتعلق بمساهمات رأس المال المعنية وفقا للعقد المبرم (El-Hawary,et al ,2004:46).

الشروط العامة للمشاركة :

لكي تكون المشاركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، يجب أن تستوفي الشروط التالية (Kettell,2011:15-16) و (Alsolami ، 2015 :17)

1) يجب أن يكون رأس المال الذي يقدمه كل شريك محددًا وموجودًا.

2) لا يجوز فرض شروط تمنع أحد الشركاء من العمل في المشروع. ومع ذلك ، يجوز لأحد الشركاء تحمل المسؤولية الكاملة عن عمليات المشاركة ، شريطة أن يتم منح هذه السلطة من قبل الشركاء الآخرين.

3) يجب معرفة حصة كل شريك في الأرباح لتجنب عدم اليقين (الغرر). و يجب أنْ تكون حصة كل شريك من الربح نسبة وليس كمبلغ ثابت ، لأنّ ذلك يخالف متطلبات المشاركة.

4) يتم توزيع الخسائر على الشركاء كل حسب نسبة مساهمته برأس المال .

5) إنّ المشاركة هي عقد مسموح به وغير ملزم ، إذا رغب شريك يمكنه إلغاء الاتفاق شريطة أن يحدث هذا مع معرفة شريك (شركاء) الاخر و دون الضرر بمصلحة الشريك ، من ناحية أخرى بعض الفقهاء يرون أنّ الشراكة ملزمة الى حين تصفية رأس المال وموت احد الشركاء .

6) يمكن أنْ يقوم بإدارة واحدة أو أكثر من الأطراف مقابل نسبة مئوية من الأرباح.

7) توزع الأرباح على النحو المتفق عليه من قبل الشركاء.

انواع المشاركة

أ –المشاركة الدائمة :

يقصد بها مشاركة المصرف مع شريك واحد او مجموعة شركاء بالمال بنسب متساوية أو مختلفة في مشروع معين كأن يكون صناعي أو تجاري أو زراعي (منصور، 2009: 25) وفي هذا النوع من المشاركة ، يتقاسم المصرف الربح والخسارة مع الزبون لفترة غير محددة من الوقت ، ويستمر المصرف في تلقي أرباحه طالما أن المشاركة موجودة (Alsolami , 2015 :16).

والغرض منها الربح من دون تحديد مدة لأنتهاء مدة المشاركة ، مثال على ذلك اشتراك المصارف الاسلامية لأنشاء الشركات المساهمة أو المشاركة فيها من اجل السيطرة عليها أو الاستمرار فيها حتى نهاية عمرها (الوادي وسمحان ،2009 :197).

ب – المشاركة المتناقصة :

هي مشاركة بين المصرف الاسلامي وشريك آخر أو شركاء لعمل مشروع برأس مال لغرض الربح (الوادي وسمحان ،2009 :198) حيث يقوم الشريك بشراء حصة الشريك الآخر(المصرف) بالتدريج الذي يستقيل المشاركة بعد بيع كل أسهمه في نشاط المشاركة ، فتتحول ملكيتها إلى الشريك الآخر بالكامل لهذا سميت بالمتناقصة لأنّها تتحول بالتدريج ملكيتها من المصرف إلى الشريك الاخر بمرور الوقت(العجلوني ، 2010 : 233) وتتخذ المشاركة المتناقصة صور منها :

الصورة الاولى

أنْ يتفق المصرف والشريك على المشاركة في التمويل للمشروع وبحسب التعاقد بينهم أنْ يحصل المصرف على حصة من الارباح التي تتوزع بنسب وتكون مقسمة إلى ثلاثة أقسام حصة المصرف لغرض التمويل وحصة الشريك وحصة المصرف لغرض سداد مبلغ التمويل .

الصورة الثانية

ان الاتفاق في هذة الصورة يتم بتقسيم رأس المال إلى حصص متساوية للشركاء ولكل منهم له الحق في الايراد المتحقق ويحق للشركاء شراء حصة المصرف بالتناقص إلى أنْ تصبح مملوكة بالكامل للشريك و بالمقدار نفسه الذي ينقص للمصرف تزداد حصة الشريك . (أبومحيميد ،2008 :87-88)

2- المرابحة Murabahah

المرابحة هي أحد أنواع المعاملات المالية الإسلامية تتضمن بائعًا ومشتريًا ومقرضاً وكلمة مرابحة تعني في الواقع "الربح" ، مشتقة لغويا من الربح بمعنى الفرق بين كلفة السلعة وسعر بيعها وهي في الأساس عقد بيع مع ربح معلوم ويشترط أن يكون رأس المال معلوما والعقد خالي من الربا حيث يستطيع أنْ يحصل الزبائن على السلع من خلال المصرف. وتعتبر المرابحة أكثر أساليب التمويل الإسلامي شيوعًا ، وهي تقنية تستخدمها المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وقد تم حساب أن 80٪ من العمليات المالية للمصارف الإسلامية تنتمي إلى فئة المرابحة وهي أحد مصادر التمويل المتاحة لشراء المعدات من مصرف إسلامي تحت عقد مرابحة يقوم المصرف بشرائه نيابة عنه. (Almohana,2017:86-98) (Iqbal&Mirakhor,2011:83) وخلاصة القول هي عقد لشراء أصل وبيع لاحق للزبون (Kettell,2011:19) (ELtiby,2011:47-48) وأن مشروعية المرابحة كمافي قوله تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)) (سورة النساء الاية 29)

ويمكن توضيح عقد المرابحة من خلال العمليات التالية (الحوراني و حساني ، 2011 : 175):

أ.يعطي وعد المشتري للمصرف بوعد الشراء.

ب.يشتري المصرف من البائع .

ت.يتم عقد بين المصرف والبائع لشراء السلعة وتنتقل ملكيتها إلى المصرف ومن ثم يبيع الأصل الى الزبون.

ث.يتم عقد بين المصرف والمشتري ويكون المصرف بائعا وتنتقل الملكية إلى المشتري.

ويمكن توضيح عملية المرابحة من خلال الخطوات بالشكل التالي :

الخطوة الاولى

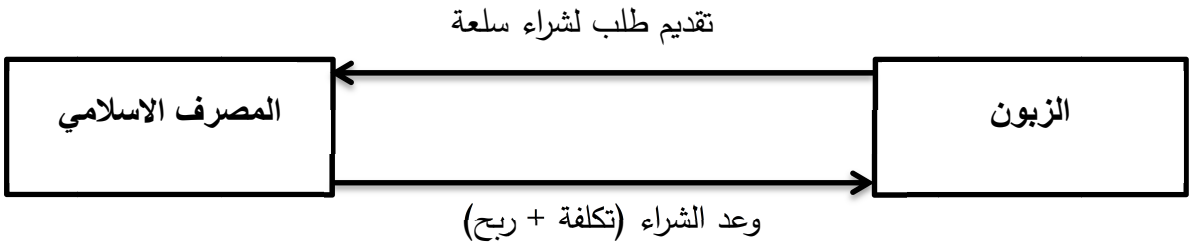

الخطوة الثانية

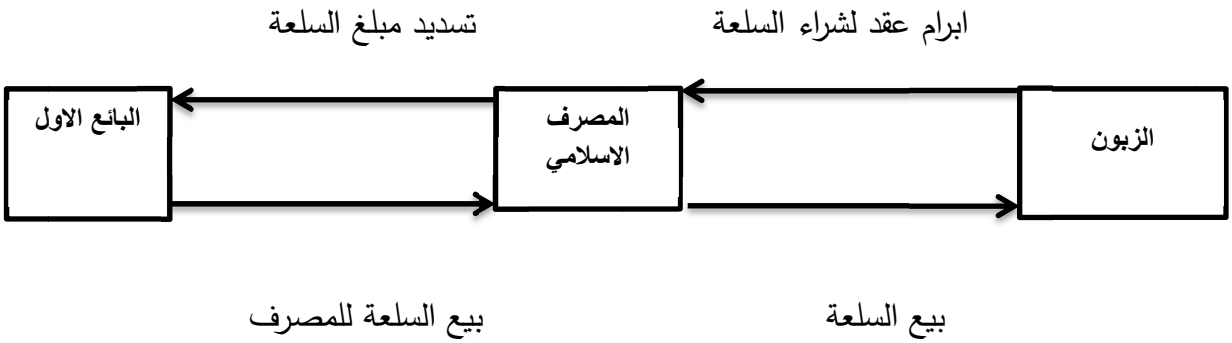

الخطوة الثالثة

الشكل (1) خطوات عملية المرابحة

اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر السابقة

وهنالك نوعان من المرابحة

أ –**المرابحة البسيطة** : في هذا النوع من المرابحة يكون التعاقد بين اثنين هما البائع والمشتري، اذ يقوم الطرف الأول مالك السلعة بصفته (البائع) ببيع السلعة للطرف الثاني المشتري الذي يرغب بشرائها مع ربح متفق عليه لكن من دون وعد مسبق بشرائها وهذا النوع من المرابحة يشبه البعض بالتجارة التي يعمل بها جميع التجار (بورقبة ، 2011 : 19).

ب – المرابحة للأمر بالشراء: يسمى عقد المرابحة ، الذي يتضمن وعد الزبون بشراء السلعة من المصرف "المرابحة للأمر بالشراء". من خلال هذا يتميز عن النوع البسيط من المرابحة ، والتي لا تنطوي على مثل هذا الوعد من قبل الزبون. المرابحة هي عملية بيع السلعة من قبل المؤسسة إلى العميل (أمر الشراء) بسعر البيع المتفق عليه مسبقًا ، والذي يتضمن ربحًا متفقًا عليه مسبقًا.(kettell,2011:43) .

يمكن النظر الى مفهوم المرابحة بأنها عقد بيع لثلاثة اطراف حيث يقوم الطرف الاول (الامر بالشراء) الذي يرغب بشراء سلعة ولايملك المال بطلب من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (المصرف الاسلامي) بشراء سلعة له من الطرف الثالث وهو البائع الاول وبحسب المواصفات المطلوبة و بيعها إلى للأمر بالشراء بالتكلفة ، مع اضافة هامش ربح متفق عليه ، بناءً على وعده الشراء(ELtiby,2011:47-48) وفي حال لم يلتزم الزبون بالوعد وامتنع عن شراء البضاعة لايمكن للمصرف المطالبة بأي غرامات من جراء الخسائر التي يمكن التعرض لها بسبب عدم الالتزام بالوعد ونرى أن الشريعة الاسلامية تعتبر المصرف ممتهنا مهنة التاجر وفق هذا العقد وعليه أن يتحمل مخاطر الأعمال . (khan&bhatti,2008:53)

ترى الباحثة خلاصة هذا النوع من المرابحة أنّها تتم بخطوات **اولا** يطلب الامر بالشراء من المصرف بشراء سلعة له **ثانيا** يقوم المصرف (المأمور بالشراء) بشراء السلعة من البائع **واخيرا** يقوم المأمور بالشراء ببيع السلعة للأمر بالشراء بسعر وهامش ربح معلومين للطرفين.

3- المضاربة Mudarabah:

المضاربة شكل من أشكال الشراكة حيث يساهم الطرف الاول برأس المال ويسمى رب المال ويقدم الطرف الآخر العمل ويسمى رب العمل للقيام بالنشاط التجاري من أجل المنفعة المتبادلة ، يأخذ كل طرف نسبة متفق عليها من الربح و إذا تكبد مشروع المضاربة خسائر ، فإنّ الممول يتحمل جميع الخسائر المالية ، في حين لا يتلقى الطرف الإداري أي مكافأة لجهوده ، يدعى الممول أيضًا باسم "المستثمر" (45: 2008 ، Khan& Bhatti).

والمضاربة طريقة تمويل إسلامية ، ففي سن ال 25 دخل النبي محمد (صلى الله عليه واله و سلم) في عقد مضاربة مع السيدة خديجة (سلام الله عليها) في فترة ما قبل الوحي ، حيث كانت المضاربة نمط من انماط التمويل السائدة قبل الإسلام .وبما أنْ تمويل المضاربة لا يتناقض مع قيم الإسلام ، كان يسمح بالدخول في تمويل المضاربة(Shaikh, 2011:154). وهي واحدة من أقدم أشكال الأعمال المستخدمة من قبل العرب للأنشطة التجارية. وحرفيا ، كلمة المضاربة مشتقة من عبارة "الضرب في الارض" اي السفر عبر الارض لغرض التجارة (Sapuana,2016:350) كما جاء في الآية الكريمة من القرآن ((وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل *الله*)) (المزمل: 20) واهل الحجاز يسمونها قراضاً أو مُقارضة والقراض لغةً هو القرض أو القطع لأن صاحب المال يقتطع قطعة من ماله ويسلمه للعامل للتصرف فيه وقطعة من الربح (العجلوني،2010: 213)

وعقد المضاربة هو اتفاق بين طرفين ، يقوم الطرف الاول بتوفر 100 % من رأس المال للمشروع والأخر يقوم بأدارة المشروع بمهارته وخبرته ، والمعروف باسم المضارب ، (Ismal,2014:381) ويعد المصرف طرفا ثالثا كونه وسيطا بين المستثمر والمضارب . (الصدر،2011: 38) وأن الأرباح من المشروع توزع حسب نسبة متفق عليها مسبقا. أمّا الخسائر يتحملها فقط مقدم رأس المال بينما يفقد المضارب وقته وجهده وفرصة الحصول على مكافأة. لا يشارك المضارب في الخسارة بسبب احكام الشريعة الاسلامية. (Ismal,2014:381)

واحدة من العقبات الرئيسية في استخدام المضاربة على جانب الأصول في أي مصرف هو أن رب المال فقط هو الذي يتحمل جميع الخسائر المالية. لذلك ، إذا دخل المصرف الأسلامي في عقد المضاربة

على أنه رب العمل ، فإن المصرف الإسلامي وحده هو الذي يتحمل كل الخسائر. ولا يتحمل المضارب أي خسارة بينما يملك السلطة الكاملة في إدارة شؤون المضاربة. و لا يسمح للمستثمر بالتدخل في شؤون المضارب. (Shaikh,2011:132).

أنواع المضاربة

يمكن تقسيم المضاربة في المصارف الاسلامية الى نوعين:

أ/ المضاربة المقيدة : وهي المضاربة التي يقيد فيها المضارب بسبب اشتراط رب المال عليه، بقيود أن تكون مشروعة للعمل بها (الوادي وسمحان ، 2009 :96) وأنّ هذه القيود أو الشروط يجب انْ يتفق عليها قبل ابرام عقد المضاربة وهي نوع العمل تحديد المكان والزمان والاشخاص الذي يعمل معهم(عبدو،31:2009).

ب/ المضاربة المطلقة : وهي المضاربة التي يعطي فيها رب المال حرية مطلقة للمضارب في المال ضمن الشريعة الاسلامية (الوادي وسمحان ، 2009 :96) تسمى بالمضاربة المفتوحة لأنّ صاحب رأس المال سواء كان مصرف أو شخص لايفرض شروط على المضارب للعمل في مكان و زمان محددين او تحديد القطاع الذي يعمل فيه (المكاوي،2009: 80) .

ترى الباحثة على المضارب أنْ يختار الاستثمار الجيد والمدر بالارباح وأن يكون قليل المخاطر لكون الاموال أمانة لديه لأن اساس العمل هو الثقة في ظل الشريعة الاسلامية .

4- الاستصناع Istisna :

المعنى اللغوي لكلمة الاستصناع هو "الصنع". هذا النوع من التمويل عادة ما يبيع سلعة غير موجودة في وقت التعاقد. إذ يخبر العميل المصرف عزمه على شراء سلعة لابد من تصنيعها أو تجميعها بمواصفات معينة بسعر محدد بعد ذلك يبرم العميل والمصرف عقد استصناع ، يسمح للمصرف بعقد مع طرف ثالث لتصنيع السلعة التي وافقوا عليها وتسليم هذه السلعة إلى العميل في وقت معين وبسعر محدد يمكن للعميل الدفع للمصرف على الفور أو على عدة أقساط (Alsolami , 2015 : 12). فالعقد الأول يبرم بين المستفيد والمصرف ، الذي يدفع المبلغ من قبل المشتري في المستقبل بأقساط متفق عليها ، ويتعهد المصرف بتسليم المصنوعات المطلوبة في وقت متفق عليه. العقد الثاني هو العقد من الباطن يبرم بين

المصرف والمقاول لتصنيع المنتج وفقا للمواصفات المنصوص عليها. يدفع المصرف عادة السعر مقدما أو أثناء عملية التصنيع على أقساط. يتعهد الأخير بتسليم المنتج إلى المصرف في التاريخ المحدد بالعقد وهو التاريخ نفسه المنصوص عليه في العقد الأول. يجوز الترخيص للمشتري الأصلي (أي عميل المصرف) استلام السلع المصنعة مباشرة من الشركة المصنعة (Iqbal&Molyneux,2005:26).

الواقع أنّ الاستصناع هو نوع آخر من العقود الآجلة ، وينحصر دور المصرف الإسلامي فيه كوسيط مالي يختلف عن ذلك في عقد السلم ، عقد الاستصناع هو اتفاق بين البائع (الصانع) و المشتري (المستصنع) لتصنيع أو بناء أصل غير موجود هو أن يتم تصنيعها أو بناؤها وفقًا لمواصفات المشتري وسيتم تسليمها في تاريخ مستقبلي محدد في موعد محدد سلفا(Archer & Adel karim ,2013 :142).

يتم استخدام الاستصناع في تمويل السلع التي ليست جاهزة بعد للبيع وسيتعين تصنيعها. مثال على ذلك خدمات الخياطة ، خدمات الهندسة المعمارية وغيرها . يمكن استخدام الاستصناع لتمويل بناء المنازل ومسارات السكك الحديدية والجسور والسدود والطرق إلخ. إنه أمر للمنتج بتصنيع سلعة محددة للمشتري (Shaikh,2011:119).

شروط الاستصناع

هنالك عدة شروط لصحة الاستصناع :

أ.أن يكون الشئ المطلوب صنعه معلوما علما نافيا للجهالة وتتحق فيه الصفات التالية :

1. بيان جنس المصنوع مثلا سيارة أو طائرة .
2. تحديد نوع هذه الطائرة او السيارة .
3. تحديد صفاتها .
4. تحديد عدد ماهو مطلوب .

ب-يجب تحديد المدة لتسليم المصنوع سواء أكانت المدة قصيرة أم طويلة وذلك منعا للنزاع بين الصانع والمستصنع (عبدالله وسعيفان ، 2008 :242-245).

ت- يجب أن يكون المصنوع مما يجري فيه التعامل بين الناس ، يجوز الاستصناع في كل شيء يصنع صنعا ، ويتعامل الناس به سواء فمثلا يجوز استصناع دراجة لكن لايمكن صناعة فاكهة.

ث–يجب أنْ تكون المواد والعمل من الصانع ، أمّا اذا كانت المواد من المستصنع فكان العقد إجارة (العلي، 2008: 152).

ج–يجب أنْ يحدد مكان التسليم في العقد إذ يحتاج تسليم المصنوع الى حمل و مصاريف نقل (الوادي وسمحان ،2009 :234).

5- الاجارة (التأجير) Ijarah

الاجارة لغة مشتقة من الأجر وهو بمعنى العوض ويعني تمليك للمنفعة بتعويض وفقا لشروط العقد (النجار, 111:2009) اما اصطلاحاً فتعني تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم وهي ثمن المنفعة الناشئة عن إستخدام أو الانتفاع بأصل من الاصول الثابتة فهي لاتهدف الى تمليك الأصل المُؤجر للمُستأجر وإنما تهدف إلى إتاحة إستخدام الأصل للمُستأجر والإنتفاع منه أو به مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة ، يعود الأصل بعدها إلى المالك. وهذا يبين أن الإجارة تتكون طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الاصل (المُستأجِر)(العجلوني ، 2010 :260). و أنّ الاجارة مشروعة استنادا الى قوله تعالى (قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) (القران الكريم , سورة الكهف :77) يمكن لعقد الإجارة أن يقدم للمستأجر خيار شراء الأصل في نهاية فترة الإيجار مقابل عوض ، أو بالأقساط من مبلغ محدد خلال فترة الإيجار.

انواع الإجارة

ا - **الإجارة المنتهية بالتمليك (التاجير التمويلي)** : أحد انواع التأجير التي تعتمدها المصارف الإسلامية هو عقد يقوم بموجبه المصرف الإسلامي بتمويل المعدات أو البناء أو التسهيلات الأخرى للعميل مقابل تأجير متفق عليه مع تعهد من جانب المالك (المصرف) بتمليك الاصل للمستأجر في نهاية فترة الإيجار فإن ملكية الموجودات ستكون نقلت إلى المستأجر بسعر السوق او بسعر يتفقان عليه المالك والمستأجر . (Ismal,2013:79)

ب - الإجارة التشغيلية : النوع الثاني من التأجير الذي تستخدمه المصارف الاسلامية، تشير الإجارة إلى تحويل حق الانتفاع بالأصل وليس ملكيته. في إطار العمل المصرفي الإسلامي ، إذ يقوم المصرف بتحويل حق الانتفاع إلى شخص آخر لفترة متفق عليها (Rahman , 2010:58) هو عقد بين المالك (المصرف)

والمستأجر اذ يقوم صاحب الاصل بتأجير منفعة الاصل خلال مدة زمنية تكون قصيرة في هذا النوع ويتحمل المالك مصاريف رأسمالية بينما المستأجر يتحمل مصاريف التشغيلية بالاضافة إلى الاقساط الذي يدفعها وعند انتهاء مدة العقد يتم اعادة الاصل ليتمكن المالك من تأجيره لشخص اخر. (بشناق، 2011 : 58).

6- بيع السلم (AL SALAM)

السلم لغة هو التقديم والتسليم ، وأسلم بمعنى اسلف بمعنى قدم وسلم وهي البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في وقت ابرام العقد ويؤجل تسليم السلعة المحددة والموصوفة بدقة إلى وقت لاحق يكون محدد في العقد. (الشمري ، 2008 : 48).أن السلم هو البيع الذي يتم تأجيل التسليم فيه حتى موعد محدد في المستقبل ويتم استخدامه للمنتجات الزراعية و الصناعية من أجل الامتثال للشريعة ، يجب أن يحدد عقد السلم نوعية المنتوج للتسليم ، ويجب أن يتم السداد في الوقت الذي تم فيه إبرام العقد.(Khan , 2003:28-29) يدفع المشتري للبائع الثمن الكامل المتفاوض عليه للمنتج الذي وعد البائع بتسليمه في تاريخ مستقبلي(الدفع المسبق ، التسليم المؤجل) (Čihák& Hesse , 2008 :22).

إنّ الغرض الأساسي من عقد البيع هذا هو تلبية احتياجات صغار المزارعين الذين يحتاجون إلى المال لزراعة محاصيلهم وتجهيز كافة المستلزمات لوقت الحصاد. يكون العقد مفيدًا لكلا الطرفين حيث يتلقى المزارع الأموال مقدمًا وقت الحاجة، بينما يدفع المشتري الثمن عادة بمعدلات أقل ويجد أيضا فرصة لرجال الأعمال والأرباح المستقبلية المحتملة. يمكن للمصرف أن يطلب ضمانات بأشكال مختلفة مثل الرهن العقاري أو الضمان الشخصي للحد من مخاطر الإقراض. يُمكن أنْ يصبح هذا العقد وسيلة بديلة هامة للتمويل الزراعي خاصة في البلدان المسلمة (Rasheed&Mudassar , 2010:563).

إنّ هذا النوع من المعاملات الآجلة في السلع والخدمات الحقيقية مع نية أخذ وإعطاء التسليم يعد أداة اقتصادية مهمة حيث انهم يصنعون للفترة الزمنية اللازمة لإنتاج السلع وبالتالي توفيرها المنتجين وكذلك المستخدمين مع ضمان أنهم يستطيعون بيع أو استلام البضائع عند الاستعداد أو الحاجة(Iqbal & Llewellyn, 2002 :253). أن مشروعية السلم تؤكدها الاية الكريمة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ) (سورة البقرة الاية 282).

شروط السلم :- (غربي،2013: .388) (الشمري ، 2012 : 216)

1.أن يدفع المصرف كامل المبلغ (الثمن) نقدا معلوما في وقت التعاقد وتجنب بيع الدين بالدين وهومنهي عليه شرعا .

2.يجب ذكر نوع السلعة والمواصفات ومقدارها ،بحيث يمكن للمتعاقدين الرجوع اليها في حالة الاختلاف . ومن الامثلة على السلع في السلم الحنطة والشعير وماشابه ذلك .

3. اذا لم يحدد مكان التسليم في العقد يلزم على البائع أن يسلم في مكان العقد.

اهمية عقد السلم :- (عبدالله وسعيفان ، 2008 :202) (الوادي وسمحان ،2009 :248)

1.تمويل الحرفين وصغار المنتجين الذين يكونون بحاجة الى سيولة .

2.اخذ الضمانات مقابل الثمن المسلم يؤدي إلى تقليل المخاطر .

3. هذا النوع من العقود يعمل على تمويل المزارعين ، ليساعدهم في زراعة اراضيهم ومساهمتهم في الانتاج.

4.يساعد في تمويل النشاط التجاري والصناعي خاصة في المراحل قبل الانتاج والتصدير من خلال شرائها سلما وبيعها بأسعار أعلى بعد الاستلام .

رابعاً :الصفات والمهارات الواجب توفرها في موظفي المصارف الاسلامية

يجب أن يتحلى الموظفون في المؤسسات بصفات و في المصارف الاسلامية خاصةً قال تعالى (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)(سورة القصص الاية26) ويمكن ان نحدد هذه الصفات : (خانجي ، 2010 :80-81) (نزال و الوادي ، 2010 :84)

1/ يجب أنْ يكون هنالك تعاون بين الموظف والزبون .

2/ يجب ان يكون الموظف مستعد لسماع رأي الزبون ومقترحاته وهذا بدوره يعطي انطباع للزبون بااهتمام الموظف به .

3/ أنْ يتمتع بمهارة وخبرة علمية وعملية وأنْ يكون له معرفة بأحكام الشريعة الاسلامية في حالة تقديم اي سؤال له من قبل الزبون .

4/ يجب أنْ يكون الموظف دقيقا ومحافظا في عمله كما في قوله تعالى (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) (سورة يوسف الاية 55).

5/يجب على الموظفين داخل المصرف طرح افكار لمواجهة القصور في الخدمة ومن أجل مواكبة التطور الحاصل للمصارف الاسلامية ومن اجل خدمة المجتمع الاسلامي.

خامساً: أوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية (التقليدية)

لا تكاد تنحصر الفروقات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في جانب واحد ، وانما تتشعب وتتعدد في اكثر من مجال ، والجدول الاتي يوضح الفروقات الأساسية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

جدول (1) اوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية

المصارف الاسلامية	المصارف التقليدية
1.يتبع النظام المصرفي الاسلامي مبدأ بدون فوائد (يستند على الشريعة الاسلامية) وهو مبدأ تقاسم الربح والخسارة (PLS) في اداء اعمالهم .	1.يتبع النظام المصرفي التقليدي مبدأ قائم على الفائدة (الربا) وهو نظام معمول به عالميا في جميع المعاملات الاستثمارية أخذا وعطاء.
2.تخضع المصارف الاسلامية لثلاثة انواع من الرقابة الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية والرقابة الشرعية.	2. تخضع المصارف التجارية لنوعين من الرقابة الداخلية والخارجية المتمثلة بالبنك المركزي.
3.يعد الاستثمار في المصارف الاسلامية من أولوياتها وله أثر كبير.	3.يعد الاقراض في المصارف التقليدية له حيزٌ كبيرٌ ولاتتقبل الاستثمار الا في أعمال محدودة .
4.حجم المصارف الاسلامية متوسط وصغير.	4.حجم المصارف التجارية كبير جدا.
5.الغرض من الاستثمار في المصرف الاسلامية زيادة الانتاج وهذا يعد مفيد للمجتمع لجعله يزدهر .	5. الغرض من الاستثمار في المصارف التجارية تعظيم الربح الشخصي الثروة .
6. يغلب عليها طابع المصارف الشاملةالتي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية .	6.قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر.

اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر Yudistira2003و Usman& Khan و الشريف وAbdula Rahman2010

سادساً : اهداف المصارف الاسلامية

يعد النظام المصرفي الإسلامي جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي من أجل تحقيق نقلة حضارية اقتصادية ومالية واجتماعية من منظور اسلامي ليحقق التنمية وفقا لأحكام شرعية ومن خلال المؤتمرات المنعقدة للمصارف الاسلامية جميعها أكدت على الطابع التنموي والاستثماري وتجنب العمل بالفوائد وترشيد الاستثمارات والعمل بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنّ اهم مافي الاستثمار للمفهوم الاقتتصادي الاسلامي هو رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

واهم الاهداف يمكن توضيحها: (عيد ،2011 :487- 488)

1.الهدف التنموي : الهدف الاساسي للمصارف الاسلامية هو السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وفق الضوابط العامة للنقود وتحديد الموارد وفق الشريعة الاسلامية وذلك من خلال تحويل رأس المال و الفائض الى رأس مال منتج بأستخدام المشاركة (العجلوني ،2008 : 103) وكذلك تسعى المصارف الاسلامية للقضاء على البطالة وتسجيل اعلى معدل نمو من خلال جذب روؤس الاموال وتوظيفها بصورة فعالة تخدم المجتمع بالطرق المشروعة وتنشيط دورها في البلدان الاسلامية من خلال الابتكار والتطوير التي تعد من اهداف التنمية وتحقيق الرفاه الاقتصادي (الموسوي ،2009 : 12).

2.الهدف الاستثماري : تسعى المصارف الاسلامية على تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين وتحفيزهم للأستثمار واستبعاد الاكتناز ومنح الافراد والشركات للحصول على وسائل استثمار مشروعة (العليات ، 2006 :18) قال تعالى ((وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ)) (سورة البقرة 275) وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ)(سورة النساء اية 29)

ويمكن تحديد اهم معالم الاهداف الاستثمارية للمصارف الاسلامية (الدفاعي ،2011 : 19)

أ.إنّ الزيادة المتحققة في معدل النمو الاقتصادي سوف تحقق تقدم للمجتمع الاسلامي .

ب.تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الانتاج والقضاء على البطالة .

ت.ترويج المشروعات سواء لحساب الغير او لحساب المصرف الاسلامي من خلال المشاركة مع اصحاب الخبرة .

ث.العمل على توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والمالية .

ج.تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

3 . الاهداف الاجتماعية :

إنّ الهدف الاجتماعي للمصارف الاسلامية هوتحقيق العدالة بتوزيع الدخل عن طريق ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات ، وتعد النقود وسيلة دفع وليست سلعة. ويمكن تحمل المخاطرة للأستثمار من قبل صاحب المال وبالمقابل يتحمل العامل مخاطرة بأجره من الأنتاج وهنا تتحقق العدالة بين الذي يملك المال ولايعمل والذي يعمل ولايملك المال. واذا تحقق الربح يوزع بالتساوي واذا خسارة وقعت عليهم معا كل حسب مشاركته سواء بالمال او العمل وهذا يناقض النظام الربوي الذي يحقق الربح لصاحب المال بشكل ثابت مقدما بغض النظر عن النتيجة (العجلوني ،2010 : 104).

وتسعى المصارف الاسلامية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال مجموعة واسعة من الأدوات التي تعكس تنوع احتياجات وقدرات قطاعات مختلفة من المجتمع لتحقيق اهدافه. وأن جوهر الإسلام يكمن في مبدأ "العدالة للجميع" والتي تعد واحدة من المبادئ الأساسية للدين الاسلامي ، والتي يشار إليها أيضًا باسم العدالة الاقتصادية أو العدالة التوزيعية ، يحتضن ثلاثة مفاهيم: (Ahmed,2013:64)

(أ) توزيع عادل ومنصف للثروة.

(ب) توفير الضرورات الأساسية لحياة الفقراء والمحتاجين .

(ت) حماية الضعفاء ضد الاستغلال الاقتصادي من قبل القوي.

وعلى الرغم من اهمية تحقيق الربح في مجال الاستثمار إلاّ أنّه لايعد أهم معيار لتقييم أداء المصارف الاسلامية وكذلك لايعد هدف تحقيق الربح الهدف الاساسي لها وعلى سبيل المثال عندما تباشر انشطتها الاقتصادية سوف تسعى إلى مجالات التكاتف والتكافل الاجتماعي لأن الأهداف الاجتماعية هي جزء من النظام الاسلامي المالي للمصارف وأهم الانشطة الاجتماعية التي تمارسها المصارف الاسلامية هي : (محمدعلي ،2013 : 83-84)(ارشيد،2007 : 326)

- **الزكاة**

من الصفات التي تتميز بها البنوك الاسلامية هو السعي لأحياء فريضة الزكاة وتعمل على تنمية اموال الزكاة وانفاقها في لتحقيق اهداف الشريعة الاسلامية وتأمينا وتكافلا لأفراد المجتمع. وأن مايتم انفاقه يكون بشكلين اما نقدي او عيني تتمثل في بناء المساجد والمستشفيات وتحمل اعباء نفقات الدراسة والعلاج للمحتاجين .

- **القرض الحسن**

هو عمل خيري من اجل تقديم المساعدة للمحتاجين وله أجر عظيم ورواه ابن ماجه عن أنس بن مالك عنه (صلى الله عليه واله وسلم) (رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لا يَسْتَقْرِضُ إلا مِنْ حَاجَةٍ) فتعمل المصارف الاسلامية على منح قروض استهلاكية لذوي الحاجات الضرورية ومن دون فائدة للذين يمرون بأعسار مادي او حالة وفاة او حالات الكوارث اوالعلاج او الديون وهنالك لجنة تقدر القرض الممنوح ويعد هدف المصرف اجتماعي .

سابعاً :مصادر الأموال في المصارف الاسلامية

تعمل المصارف بصورة عامة على أساس الوساطة المالية بالرغم من اختلاف انواعها سواء كانت مصارف اسلامية ام مصارف تقليدية لأن جميعها مؤسسات مالية تقدم خدمات مالية . وأن اهم مصدر فيها لتقديم خدماتها ووظائفها وتيسير ادارتها هو الجانب المالي، حيث تقوم بتجميع الودائع وجذب الافراد للأدخار كمصادر رئيسية للأموال وتوظيف هذه الاموال. وهنا يكمن الفارق بين المصارف الاسلامية والتقليدية طريقة الاستثمار لأنّ المصارف الاسلامية تقوم على اساس المشاركة في الربح والخسارة لمصادر واستخدامات الاموال (العجلوني ،2008 :173) ويكمن تقسيم مصادر الأموال إلى قسمين :

القسم الاول – مصادر الاموال الداخلية وتقسم الى :

1- رأس المال : هو رأس مال المساهمين الذين يدفعونه عند تاسيس المصرف مقابل قيمة أسمية للأسهم المصدرة حسب النسبة التي يحددها البنك المركزي وعادة يستغرق جزءاً كبيراً منه في شراء الموجودات

الثابتة (كالابنية والاثاث) (الشمري ، 2012: 169) ولايمكن الافادة منه بشكل كبير في التمويل (الوادي واخرون ، 2010: 194) ويمكن تسميته ب **(رأس المال المدفوع)**

2- الاحتياطيات : هي المبالغ التي يتم استقطاعها من قبل المصرف للأرباح المتحققة لسنوات سابقة وهناك نوعان الاول احتياطي قانوني يكون ملزما بتكوينه بحكم القانون ، اما الثاني احتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريا وليس ملزما الغرض منه دعم مركزه المالي ويطلق على رأس المال والاحتياطيات بالحسابات الرأسمالية وتعمل هذه لتغطية الخسائر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف (الخاقاني ،2011 : 212) و تعد عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه المالي والتنافسي من خلال ايفائه بالتزاماته دون تأخير ، و تضمن حقوق المودعين كما أنها تعزز ثقة زبائن المصرف. (الشمري،2008: 377-378).

3- الأرباح المحتجزة : هي الجزء المتبقي من الأرباح التي تم حفظها بدلاً من تقسيمها على المساهمين (Brigham,2014:1114) وتعد الأرباح المحتجزة المبالغ النقدية المحتجزة من قبل المصرف لأغراض النمو والتوسع وهي المصدر الرئيسي للتمويل الداخلي و تفضل الأرباح المحتجزة لانها تُعدُّ مصدرا جاهزا للنقد وليس عليها تكاليف.(Watson ,2007 : 31-484)

4- المخصصات : يعني المخصص بأنه أيّ مبلغ يخصم أو يحتجز من اجل مقابلة استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الموجودات أو من اجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت إرباح أم لم تتحقق . ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلاك الموجودات غير المتداولة ومخصص مقابل النقص في قيمة الموجودات مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط الأوراق المالية ، وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتية للمصارف الإسلامية بدأ من فترة تكوين المخصص حتى استعماله يمكن استغلاله في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل (الوادي وآخرون2010: 195) يقوم المصرف الإسلامي أحيانًا بتكوين مخصصات لمواجهة المشكلات متعلقة ببعض الأضرار والأعباء أو الخسائر المترتبة علي عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى المصرف أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية وما إلى ذلك من أعباء ومخاطر قد تواجه المصرف. ويعد مخصص مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في المصارف الإسلامية (المغربي ، 2004 :117)

القسم الثاني – مصادر الاموال الخارجية وتقسم الى :

1- الحسابات الجارية : هي عبارة عن مبالغ تودع من قبل اصحاب الحسابات وتكون دائنة ، جميع المصارف الإسلامية تدير الحسابات الجارية نيابة عن عملائها ، الأفراد والشركات و يتم تشغيل هذه الحسابات لحفظ الودائع ولمزيد من الراحة للعملاء وتسمى بالوادئع تحت الطلب أيّ يستطيع سحبها في أيّ وقت ويكون السحب من غير ماله الذي ودعه في المصرف بسبب الخلط للودائع (العامري ،2012 :197) وأن المصرف لايمكن له توظيف هذه الودائع بقروض طويلة الأجل وإنّما يستخدمها بشكلين (الحوراني و حساني ، 2011 : 171).

الشكل الاول يحتفظ به على شكل نقد من اجل تلبية طلب المودعين في حالات السحب .

الشكل الثاني يقوم المصرف بمنح القروض للزبائن ليست بصيغة مضاربة أو مشاركة وانما تقدم للمساعدة بصيغة قرض حسن.

وتتضمن الودائع تحت الطلب بعض الاحكام :

أ. الحسابات الجارية لاتمنح أرباح ولاتتحمل خسائر .

ب. يحق للزبون سحب جزء أو كامل المبلغ متى شاء .

ت. يمنح الزبون للمصرف حرية التصرف بالودائع .

ث. لايحق للزبون سحب مبلغ اكثر من رصيده يسمى بـ(السحب على المكشوف).

ج. يحق للمصرف أن يتقاضى عمولة زهيدة مقابل للخدمات المقدمة تسمى بـ (عمولة أدارة الحسابات).

ج. يستخدم الزبون هذا الحساب من أجل تسوية التزاماته (Kettell,2011:49-50) و (العجلوني،2010: 186).

2- حسابات التوفير (ادخارية) : تعد هذه الودائع مصدر من مصادر التمويل الخارجي على رغم من صغر حجم مبالغها وأنّ الاموال التي تودع في هذا الحساب الدائن ، وهي تجمع بين خصائص الجاري ، أي يحقّ السحب للمودع متى يشاء والودائع لأجل من حيث الحصول على ارباح لأنها تستثمر على اساس المشاركة لكن اقل مما في الودائع لأجل والمصرف لايستثمر جميع المبالغ لأنّ هذا النوع من الودائع يمكن السحب في أيّ وقت وبهذا تختلف عن الودائع لأجل (الخاقاني،2011 :215-216) وأن حسابات التوفير لها أثرٌ مهم في التنمية الاقتصادية ، ولذلك تحرص المصارف الاسلامية على تحفيز الافراد للأدخار وجذب

المدخرين من خلال قبول هذا النوع من الودائع (العجلوني ، 2010 : 194) ويمنح اصحاب الحساب دفتر تسجل فيه الايداعات والسحوبات يسمى دفتر التوفير.

3 – الحسابات لأجل (الثابتة) : هي المبالغ المودعة في المصرف ومحددة المدة وبربح محدد ولايجوز لمودعها السحب قبل المدة المتفق عليها واذا حدث انتفى المقابل من اي ربح.(العجلوني ،2008 : 179) ونظرا لهذه الميزة التي يتمتع بها الحساب هي الثبات فتعمل المصارف الاسلامية على استثمار الجزء الاكبر من المبالغ. والاحتفاظ بالجزء الاخر لعمليات السحب وتوزع الارباح المتحققة من قبل المصرف حسب النسبة المتفقة عليها في العقد وليس مبلغ محدد. امافي حالة الخسارة فالمصرف لايضمن بأسترجاع المبلغ كاملا فيشارك بالخسارة التي تعرضت لها عمليات الاستثمار(الخاقاني ، 2011 :217– 218) .

4 – حسابات الاستثمار

تُعدّ هذه الوادئع مصدراً من مصادر اموال المصرف تودع لغرض الاستثمار و ترتكز الودائع الاستثمارية على تطبيق عقد المضاربة أي يوقع عقد بين الطرفين المودع صاحب المال والمصرف المضارب وتسمى أيضا حسابات تقاسم الربح والخسارة أو حسابات الاستثمار أو الحسابات التشاركية في بعض الأحيان.

في هذا النوع من الحسابات ، يودع المستثمر أموالهم ويريد أن يستثمرها المصرف الإسلامي تحت إشرافه. يتم ذلك على أساس الثقة مع الشروط والأحكام بين المصرف والمستثمر الإسلامي ، يجب على المستثمرين النظر في جميع المخاطر والمكاسب في هذه الاستثمارات يشارك المودعين المساهمين في هذا الحساب بالخسائر وتقسم الارباح على اجمالي الاموال الممولة ويتم احتسابها بالنسبة المئوية لكل دينار شارك في الاستثمار(Saleh,&Zeitun,2006:20) و (Muatuz , Mahmoud, 2017 : 13).

5– وحدات الثقة

وتعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالاً استثمارياً مهماً ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير ايداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية وتحقق المنفعة للمجتمع والمصرف ، ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط . (الشمري ،2012 : 177)

6- شهادات الإيداع

تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة ، وتتراوح مدة الشهادة بين (سنة الى 6 سنوات) وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهرياً تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة. (الوادي واخرون ، 2010 :200)

ثامناً :المخاطر في المصارف الإسلامية

تواجه المؤسسات المالية أنواعًا مختلفة من المخاطر بدرجات متفاوتة ، اعتمادًا على تكوين أصولها وخصومها ،ويمكن تعريف المخاطر على أنها حدث غير مخطط له مع عواقب مالية تؤدي إلى خسارة أو انخفاض الأرباح تشير المخاطر أيضًا إلى حالات عدم اليقين التي تؤدي إلى نتائج عكسية ، سلبية في ما يتعلق بالهدف المخطط . (Youssef ,2017:19) ويقصد بالمخاطر ايضا أي شيء يمكن أن يخلق عوائق في طريق تحقيق أهداف معينة ، يمكن أن يكون ذلك بسبب عوامل داخلية أو خارجية. (Gauri & Almorariry , 2016: 1).

ويمكن توضيح أهم أنواع المخاطر :

1 - مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان عدم قدرة المدين على سداد الدين أو تسديدها بأقلّ مما تم الاتفاق عليه "(Ritter,1986:463) وتعد مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد يتخلف المقترض عن الوفاء بالتزامه ، أو غير قادر على الأداء بموجب شروط العقد ويقصد بمخاطر الائتمان هي احتمالية فشل أحد المقترضين(المستفيدين)من المصرف في الوفاء بالالتزامات وفق شروط العقد المتفق عليها ،أو عدم استجابة الزبون برد القرض في الوقت المحدد (الزبيدي ،2011 :53). وأن القروض عادة ما تعرض أكبر مخاطر الائتمان نتيجة التغييرات في الظروف الاقتصادية العامة هذه الظروف يصعب التنبؤ بها (Koch&MacDonald,2015:102).

إن الهدف من إدارة مخاطر الائتمان هو تقليل المخاطر وتعظيم معدل العائد لدى المصرف والمحافظة عليه ضمن المعايير المقبولة.

تشمل إدارة مخاطر الائتمان ما يلي(Gauri & Almorariry, 2016:2-3) :

أ) القياس من خلال التصنيف الائتماني / التقييم .

ب) التقدير الكمي من خلال تقدير خسائر القروض المتوقعة .

ت)التحكم من خلال آلية فعالة لاستعراض القروض وإدارة المحافظ.

و تعدّ مخاطر الائتمان واحدة من أهم المخاطر التي يواجهها النظام المصرفي الإسلامي إذ أن مخاطر الائتمان أعلى في عقود المرابحة بسبب التزامها بالقوانين الشرعية. بالإضافة إلى ذلك ، فإنّ طبيعة العقد لها تأثير على مخاطر الائتمان في عقود المرابحة ، لأن المشتري له الحق في رفض المنتج الذي يشتريه المصرف اذا كان تالفاً خلال نقلها . علاوة على ذلك ، سيعرض المصرف كل من مخاطر السوق والأسعار نتيجة لمخاطر الائتمان التي يواجهها كما تواجه المصارف مخاطر ائتمانية في عقود المضاربة لأن المصرف يعمل كمموّل للأعمال ولا يساهم في إدارة المشروع(Khattak et al، 2013: 3207).

2 - مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة عندما تكون المصارف غير قادرة على دفع التزاماتها بسبب عدم توافقها بين تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات. تُعدّ هذه المخاطر هي المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المصارف تتضمن مخاطر السيولة مخاطر التمويل ومخاطر الوقت (Youssef , 2017 : 24). ويمكن تعريف مخاطر السيولة على نطاق واسع بأنها مخاطر عدم القدرة على توفير النقد عند الحاجة. (Bessis,2015:3-4) أو أنها مخاطر عدم توفر التمويل الكافي للمصرف للوفاء بالالتزامات عند ظهورها. أمّا بالنسبة للشركات الأخرى ، تنشأ المخاطر عندما لا يمكن للكيان تلبية المدفوعات عند استحقاقها. (Brentani،2004 :115)

إنّ السيولة التي يجب أنْ تحتفظ بها المصارف يجب ان تكون بنسبة مقبولة ، لكي لاتؤثر عكسيا على الارباح ، إذ إنّ تجميد النقود التي تحصل عليها المصارف من الودائع على شكل نقدية سائلة أو في استثمارات تدر عائد منخفض مقابل تلبية تحويلها وقت الحاجة ، قد تؤدي إلى انخفاض ربحية المصرف مما قد يجعل المصرف اكثر عرضة الى مخاطر الافلاس. (Bladen,1995:220-223)

وتعد مخاطر السيولة أحد الأسباب الرئيسية لفشل المصارف. تؤدي عملاً مهماً في التخفيف من التوازن المتوقع وغير المتوقع لتقلبات وتوفير الأموال للنمو. وهو يمثل قدرة المصرف على استيعاب استرداد الودائع والالتزامات الأخرى ولتغطية الطلب على التمويل في محفظة القروض والاستثمارات. يعتمد مقدار الموجودات السائلة أو القابلة للتسويق التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها على كل من استقرار هيكل قاعدة الودائع وإمكانية التوسع السريع ونمو محفظة الأصول والاستثمارات. بشكل عام ، سيحتاج المصرف إلى سيولة أقل إذا كانت قاعدة الإيداع كبيرة ومحفظة أصول تتكون بشكل رئيسي من قروض قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل. وستكون هناك حاجة إلى سيولة أعلى إذا كان الجزء الرئيسي من محفظة الأصول يتكون من قروض كبيرة طويلة الأجل بالإضافة إلى ذلك ، سيحتاج المصرف إلى سيولة أعلى إذا كانت هناك مؤشرات على سحب ودائع الشركات الكبيرة أو الودائع الصغيرة.

3- مخاطر السوق

تحدث مخاطر السوق عندما تحدث تغيرات في ظروف السوق تعتبر مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر النقد الأجنبي ومخاطر الأسهم ومخاطر السلع كلها أمثلة على مخاطر السوق(Youssef,2017: 24). (Archer& Abdel Karim, 2013 :462). وتنشأ نتيجة الخسائر الناتجة عن الانشطة داخل وخارج الميزانية وأن العوامل الرئيسية التي تسهم في مخاطر السوق هي الأسهم وسعر الفائدة و صرف العملات الأجنبية ومخاطر السلع وتحدد السلطة الإشرافية لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عملية ملائمة لإدارة مخاطر السوق تأخذ في الاعتبار أوضاع السوق والاقتصاد الكلي ومخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق ويشمل ذلك سياسات وعمليات حكيمة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر السوق في الوقت المناس (Gallati, 2003:34).

مخاطر السوق هي المخاطر الحالية والمحتملة على الأرباح وحقوق المساهمين الناتجة عن التحركات السلبية في أسعار السوق . المجالات الثلاثة من مخاطر السوق هي(MacDonald,2015:109-110 & Koch) (زرارقي ، 2012 : 64-65):

• مخاطر سعر الفائدة : من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف وأكثرها تعقيداً، بمافي ذلك المصارف الاسلامية بالرغم من أنها لاتتعامل بالفائدة ،غير أن ارتباط مؤشر الليبور الذي تستخدمه المصارف الاسلامية عادة كسعر مرجعي لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة بأسعار الفائدة فأنها تتأثر وبصورة غير مباشرة بهذا النوع من المخاطر كما أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش ربح مرة واحدة طوال فترة العقد وعلى ذلك فإن تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكانتغير هامش الربحفي هذا النوع من العقودوتتفاوت حدة مخاطر هامش الربح من منتج إسلامي لآخر فهي أكثر شدة في عقود الاستصناع والسلم لطول أجالها ولايمكن تغيير أسعارها و تكون أقل حدة في المرابحة.

• مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية: هي مخاطر الخسارة المحتملة المرتبطة بحافظات حسابات التداول الخاصة بالمصرف وتظهر هذا النوع من المخاطر في المصارف الاسلامية في ادواتها التمويلية من خلال تملك المصرف للأصل سواء كان اصلاً حقيقياً (سلعة يريد الدخول بها في عقودالمتاجرات أو المشاركات) أو اصلاً مالياً (أسهم يمتلكها المصرف) أو ضمانات من العملاء.

• مخاطر صرف العملات الأجنبية: هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية الناشئة عن ذلك التحركات المعاكسة في أسعار صرف العملات الأجنبية اذ تحتفظ المصارف الإسلامية بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجي والاعتماد المستندي وقبول ودائع المرابحات الدولية وغيرها من الخدمات الأمر الذي يجعلهاتتعرض لمخاطر الصرف وكلما زادت نسبة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية نسبةً الى العملة المحلية كلما زادت حجم مخاطر سعر الصرف .

4- المخاطر التشغيلية

تحدث المخاطر التشغيلية نتيجة للفشل في نظام التكنولوجيا ، والإجراءات غير الكافية والعمليات الداخلية الناتجة عن معالجة خاطئة في حسابات العملاء والعمليات اليومية للمصرف وغيرها من الاعمال اما الخارجية هي العمليات الناتجة عن اعمال طرف ثالث بمايشمل الاحتيال الخارجي أو اي ضرر يصيب الممتلكات ومن انواع الاحتيال القرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب سرقة البيانات وتزييف العملات وغيرها من الاعمال. تدرج المخاطر القانونية ومخاطر السمعة تحت بند مخاطر التشغيل. (Youssef , 2017 : 24)

ويمكن توضيحها بالاتي:-(عنانزه و عثمان ،2013 :217)(زرارقي ،2012 :66-67)

أ. المخاطر القانونية: وهي تعني عدم وضوح العقود المالية التي تكون بوضع التنفيذ لأن عقود المصارف الاسلامية يشوبها أحياناً عدم الوضوح بسبب حداثتها ، نظراً لطبيعة العقود المالية الإسلامية فأن المصارف الإسلامية هي اكثر عرضة لمثل هذا النوع من المخاطر بسبب عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود المنتجات المالية المتنوعة ، بالإضافة الى عدم توفر النظم القانونية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الأخر لذلك يلجأ القانونيين في أغلب الاحيان إلى منهج المحاكاة فيقومون بضياغة عقود نموذجية تقليدية وتعميمها على منتجات التمويل الاسلامي الأمر الذي يزيد من حدة تعرض المصارف الاسلامية إلى هذا النوع من المخاطر.

ب. مخاطر السمعة : تنشئ هذه المخاطر عندما يعطي المصرف انطباع سلبي سوف يؤدي الى ترك الزبون للمصرف والتحول الى المصارف الاخرى المنافسة.

المبحث الثاني

_ تقييـــم اداء المصارف الاسلامية بأستخدام نموذج PATROL _

تمهيد

ويحتـل موضـوع تقيـيم الأداء أهميـة كبيـرة بالنسـبة لأي مؤسسـة لمـا لـه مـن اهميـة كبيـرة فـي قيـاس مـدى قـدرة المؤسسـة علـى تحقيـق أهـدافها فـي إسـتغلال مواردهـا بصـورة مثلـى. و فـي قطـاع المصـارف فـإنّ عمليـة تقيـيم الأداء لا تقـل أهميـة عـن بـاقي المؤسسـات و المنظمـات. بـل يكـاد يكـون تقيـيم الأداء اهـم مـن بعـض المنظمـات الاخـرى نتيجـة للتغييـرات الهائلـة التـي حصـلت فـي طبيعـة العمـل المصـرفي فـي العقـد الماضـي ، فمـن اجـل سـلامة المصـارف وتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام ، يجـب أن يـتم تقيـيم اداء المصـارف بطريقـة تسـمح لهـا بالتصـحيح السـلس وإزالـة الثغـرات المحتملـة و كشـف نقـاط القـوة و الضـعف فـي كافـة أنشـطتها و تحديـد الانحرافـات مـن أجـل معرفـة كيفيـة معالجتهـا و رسم السياسات المناسبة لرفع و تحسين الأداء.

اولاً :مفهوم تقييم الاداء

إنّ اسـتقراء التـاريخ يوضـح أن عمليـة تقـيم الأداء قديمـة منـذ قـدم الانسـان نفسـه . وهـذه العمليـة هـي عنصـر مهـم مـن عناصـر أي عمليـة اداريـة ناجحـة ، ومـن خلالهـا تحـدد النتـائج والـدلائل التـي يمكـن أن توضـح عمليـة التطـور والاصـلاح.وأنّ الاهتمـام بعمليـة تقيـيم الأداء ودقـة أسـاليبه وموضـوعية مؤشـراته وحرصـها علـى التصـحيح اسـتنادا للنتـائج يمكـن وصـفها بأنهـا الـدليل علـى جديـة الجهـود وصـقل الارادة لوضـع عمليـة التنميـة علـى بدايـة الطريـق ، و يعبـرّ نظـام تقيـيم الاداء عـن نضـج المجتمـع وعقلانيتـه فـي تيسـير شؤونه (النجار،2010 : 389 –393)

وقـد تطـور موضـوع تقيـيم الأداء ومفهومـه فـي الوحـدات الاقتصـادية بمـرور الايـام بسـبب التطـور الحاصـل فـي الهيكـل التنظيمـي والإنتـاجي للوحـدات الاقتصـادية ذاتهـا أو للصـناعة بصـورة عامـة مـن خـلال البدايـة البسـيطة والمتمثلـة بالرقابـة الشخصـية مـن قبـل

اصحاب المنظمات على العاملين للتأكد من سلامة تنفيذهم للأعمال الموكلة إليهم وثم تطورت هذه الفكرة وأصبحت أكثر توسعا بتطور الوحدات الاقتصادية ونموها من جهة وتطور العلوم والتقنية من جهة أخرى. (المولى ، 2008 :7)

إنّ تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من أنّ الأهداف المنشودة للمؤسسات المالية والمصرفية يتم تحقيقها من خلال استخدام طرق تجريبية مختلفة ويُعدّ تقييم الأداء جزءًا من إجراءات الرقابة ، وهو طريقة لقياس إنجازات المنظمة بناءً على الأهداف المخطط لها . وقد زاد الاهتمام بعملية تقييم الأداء لما تبرزه من نتائج تعبر عن مدى نجاح المنظمات في تنفيذ الخطط والبرامج المحددة من قبل الإدارات العليا في المنظمات، حيث يعد المردود المتمثل في الربح أساسا لكل عمل معبرا عن الأداء الجيد. (Szczepanowicz ,2011:99)

ومما ينبغي الإشارة اليه أنّ عملية التقييم ليس الغرض منها التشهير وزرع الرعب وتعطيل الاعمال وأنما الهدف منها العكس من ذلك وهو ظهور حقيقة نتائج الاداء والتعرف على عقباته لكي يتم التخلص هذه العقبات من أجل المؤسسة ومن أجل الأفراد المتعاملين معها والعاملين فيها بالإضافة إلى المصلحة العامة. (النجار ، 2010 :417). ويعد الأداء المالي من المقومات المهمة لمنشات الاعمال والتي من خلاله يمكن معرفة نجاح المؤسسات في تحقيق الاهداف المرسومة .(Eccles,1991:134) فهو يوضح أداء الأعمال باستخدام المؤشرات المالية كالربحية مثلاً ، ويُعدّ الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات المالية من أنشطة.(Miller & Dess , 1996:14)

وفي مجال المصارف فإنّ تقييم الأداء يهدف إلى قياس مدى فاعليتها في استخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحها لتحقيق الأهداف المخطط لها ويجب التنسيق مع متطلبات السياسة النقدية من أجل تحقيق استقرار نقدي لكونه العنصر الاساسي لضمان الاستمرار في التنمية الأقتصادية(السيسي ، 1998 : 232). ويمكن تعريف عملية تقييم الأداء بأنها الخطوة الاخيرة لكل عملية، ومن خلالها يتم مقارنة النتائج مع المعايير المناسبة وبذلك تُكون الادارة استنتاجات عن اداء المنظمة في ضوء التقييم.(العامري ، 2001 :120)، اما (القريشي) فقد عرف تقييم الاداء بأنه تحديد

نقـاط القـوة ونقـاط الضـعف و يسـاهم هـذا التشـخيص فـي تخطـط قـرارات ادارة الموجـودات والمطلوبـات للمصرف(قريشـي،2004: 90). ويـرى (مطـر ،2006، 3) الأداء المـالي بأنـه العمليـة التـي يـتم مـن خلالهـا استكشـاف مجموعـة مـن المؤشـرات الكميـة والنوعيـة لأنشـطة المشـاريع الاقتصـادية و يركـز علـى أهميـة الأنشـطة التشـغيلية والماليـة للمشـروع وذلـك مـن خـلال المعلومـات المسـتخرجة مـن القـوائم الماليـة ومصـادر أخـرى لكـي يـتم الاعتمـاد علـى المؤشرات كمقاييس في عمليه تقييم الأداء المالي لمنشات الأعمال.

ويـرى (المـولى ، 2008: 7) تقيـيم بأنـه عمليـة تحديـد درجـة النجـاح فـي انجـاز ألاهـداف التـي تـم اعتمادهـا مسـبقا. وهنـاك مـن يـرى أنّـه تقيـيم مـدى نجـاح الادارة فـي تحقيـق عوائـد عاليـة متوازنـة مـع مخـاطر مقبولـة لتـوازن بـين العوائـد المرتفعـة والمخـاطر المقبولـة (Jordan & Miller Jr,2009:414).

ويـرى (Dilley) تقيـيم الأداء هـو عمليـة تقـديم نتـائج مناسـبة ربمـا تـوفر لـك هـذه العمليـة بعض البدائل. (Dilley , 2008:183)

ويعـد تقيـيم الأداء الأداة التـي تسـتخدم لمعرفـة الانشـطة الاقتصـادية لغـرض قيـاس النتـائج المتحققـه ومقارنتهـا بالأهـداف المرسـومة سـابقا مـن اجـل الوقـوف علـى الثغـرات وتحديد مسبباتها ، مع اتخاذ الاجراءات لتجاوز تلك الثغرات . (فهد ،2009 : 26)

ولاتسـتطيع أي ادارة معرفـة النتـائج المتحققـة والفـرص الضـائعة لرسـم الخطـط المسـتقبلية إلاّ عـن طريـق تقيـيم أدائهـا وبـالاخص الأداء المـالي (جليلـة ،2009 :71) ، ولأهميـة النظـام المصـرفي فـي النشـاطات الاقتصـادية للـبلاد نلاحـظ خضـوع النظـام المصـرفي فـي العقـد الماضـي إلـى تغييـرات هائلـة ، مـن اجـل ضـمان سـلامته الماليـة في تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام ، وتسـليط الضـوء علـى النتـائج التـي تـم الحصـول علـها وتحديـد نقـاط القـوة ونقـاط الضـعف فـي المصـارف التـي تـم تقييمهـا(Roman ,2013:703 &Sargu).

ومـن خـلال المفـاهيم السـابقة التـي طرحـت مـن قبـل الكتـاب والبـاحثين تـرى الباحثـة أنّ تقيـيم الأداء هـو نشـاط مسـتمر تمارسـه المنظمـات مـن أجـل ضـمان تحقيـق الاهـداف

المخططة من خلال استخدام مؤشرات مالية وغير مالية ومقارنة النتائج الفعلية مع مامخطط له والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف وكشف الاسباب المؤدية لها واتخاذ الاجراءات لسد الثغرات والمعوقات من اجل المنافسة وبقاء المنظمة.

ثانياً: اهداف تقييم الاداء

إنّ تتبع أهداف تقييم الأداء يكشف عن وجود أهداف عديدة ومتشعبة وفي احيان عديدة قد يكون هناك تعارض بين هذه الاهداف ولكن الهدف الاساسي من نظام التقييم بشكل عام هو معرفة أنّ الأداء الحقيقي للمنظمة يسير وفقا لماهو مخطط له من اجل النمو والتطور (Karkoulian ,2002:31-32). وتحقق عملية تقييم الاداء جملة من الأهداف تم طرحها من قبل الباحثين اهمها مايلي: (الحيدري ، 2008 :61) و(Nelson&Quick,2015:92)و(مسعودي ، 2015 : 29)

1. المقارنة بين أداء المصرف والمصارف الأخرى ضمن القطاع نفسه أو قطاعات مختلفة لأصلاح الادارة العليا بالجوانب الايجابية ومدى امكانية الاستفادة من الخطة وتطبيقها للارتقاء بالمصرف في رفع مستوى أدائه.

2-كشف وتشخيص المشاكل الادارية والتنظيمية التي تحدث داخل المصارف ،إذ تتكفل هذه النتائج التحليلة الكشف عن بعض العيوب الادارية والتنظيمية.

3-تنشيط الاجهزة الرقابية على أداء عمل المصارف عن طريق المعلومات التي تقدمها تقارير الأداء ، مما يتيح للقائمين على المصرف ومتخذي القرار التحقق من كفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة، وتحقيق اكبر العوائد ا وباقل تكلفة ممكنة.

4-توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن طريق نتائج تقييم الأداء في المصارف يساهم مساهمة فاعلة في التحديث المستمر والدوري لمجمل البيانات والاحصاءات والتي تساعد في وضع السياسة المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء وزيادة فاعليتها.

5-تحديد مواطن الضعف في نشاط المصرف واجراء تحليل لمعرفة بيان مسبباتها من أجل وضع الحلول المناسبة لها .

6- يعد تقييم الأداء مهماً وضرورياً يساعد في معرفة الخطط والاهداف المحققة للمشروع الاقتصادي .

أمّا (إبراهيم ، 2013 : 348) (الحسيني ،2000 :234) (فهد،2009: 31) (الزبيدي،2011: 92-93) فقد بينّوا مجموعة من الاهداف حسب وجهة نظرهم :

1- تحديد الأقسام التي تكون بحاجة إلى اجراءات تصحيحية والعمل على تصحيحها .

2- يساعد في عمل المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة و تحديد المراكز التي فيها التحسينات.

3- الحصول على أفضل عائد من خلال النمو والتوسع وبأقل تكلفة ممكنة.

4- يوفر تقييم الأداء مقياسا لنجاح المصرف من خلال مواجهة نشاطه لتحقيق اهدافه إذ إنّ النجاح هودليل على بقاء المصرف واستمراره .

5- يقدم تشخيصا للمشاكل التي يواجهها المصرف والحكم على كفاءته بالقيام بأعماله.

6- يؤدي إلى معرفة العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج الى مساعدة بهدف النهوض بالأداء .

وقد أشار كل من (سيزلاقي و والاس ، 1991 : 379) (توفيق ، 2004: 73) (زيدان ،2003 :42) إلى الاهداف من خلال مايلي :

1- تقديم ملاحظات حول الأداء و تشجيع و تحسين وتحفيز الأداء للوصل إلى الاداء المطلوب.

2- قياس الأداء وفقا للأداء المطلوب وتقديم المشورة للأداء الضعيف و تحديد التغييرات للنهوض بواقع المنظمات.

3- التأكيد على اتخاذ قرارات جيدة تساهم في تحسين الأداء .

4- يعد تقييم الأداء مسألة استراتيجية بالغة الأهمية للمنظمات يساهم في التتطور السريع على مستوى واسع .

5-الحفاظ على مستوى عال أو مستمر.

6-إنّ هدف تقييم أداء المؤسسة هو تقييم اداء جميع أقسامها للوقوف على نقاط أضعف وأنّ نتائج هذا المقياس ستكون هي الأساس التي تعد خطة لمواجهة الأزمات.

ثالثاً:أهمية تقييم الأداء

إنّ تقييم الأداء يعد عنصرا مهماً جدا ويجب تطويره من قبل المؤسسات ويعد عملية اساسية من العمليات الادارية في المؤسسة ولاتقل اهمية عن العمليات الاخرى كأتخاذ القرار وبناء فرق العمل ، ولاتستطيع أي مؤسسة مهما كان نوعها اهمال عملية التقييم (الخفاجي وياغي ،2014: 41) لكونها تعمل على قياس مدى النجاح الذي تحققه في مختلف المجالات والسعي للوصول الى الاهداف (الصباغ ،1981 :11) من خلال مقارنة الأداء الفعلي ومؤشرات حددتها الادارة من أجل ترشيد القرارات ، وتتنبع اهمية تقييم الأداء من المتابعة للمؤسسات وفحصها ومراقبة سلوكها وتقييم مستوياتها. (الخطيب ،2010 :46) وتكمن اهمية تقييم الاداء في مايلي :

1-تحفيز الجهات الرقابية في أداء عملها من خلال المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فتكون قادرة على التحقق من قيام الوحدات الإنتاجية بأنشطتها بمهاهرة وفعالية عالية وانجازها للأهداف المرسومة.

2-يعطي صورة كاملة لجميع المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتشخيص دوره في الاقتصاد.

3-يساعد الادارة على بناء خطة مستقبلية واتخاذ القرارات لتطويرها.

4-يعطي صورة واضحة وكاملة لمختلف المستويات الادارية عن أداء المصرف وتعزيز دوره في الاقتصاد.

5-يكشف عن مدى اسهام المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من الايرادات باقل التكاليف وتقليص الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة . (الكرخي،2001: 39) (فهد ،2009: 29-30)

إنّ تقييم الأداء الجيد هو الذي لايدع مجالا للأخطاء لأنّه يتم اجراء فحص ميداني مسبقا ، ويتم اعداد الخطط وتوضع أرقام ومؤشرات لمايجب أنّ يتحقق في الوقت القادم ممايسمح لها بالمقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة . وتبرز أهمية تقييم الأداء بحسب رأي كل من (الغصين والزرير،2014 :39)(سهام ، 2014 :5) (خالد، 2013 : 15) (المولى ،2008 :10):

1- إنّ تقييم الأداء يؤدي الى الكشف مبكرا عن نقاط الضعف التي ممكن أن تظهر أثناء العمل من أجل وضع طرق للعلاج التي تتناسب معها.

2- يعد تقييم الأداء احد اهم الركائز التي تبنى عليها الرقابة .

3- يمنح الفرد الشعور بالمسؤولية وشعوره بالأنتماء إلى الجهة التي ينتمي إليها وعندما يشعر الفرد أنّ عمله محل تقييم سوف يشعر بمسؤولية أكبر تجاه نفسة واتجاه المؤسسة التي يعمل بها .

4- يجب أنْ تكون القرارت التي يتخدها مبنية على حقائق وليس على اساس العواطف وارائهم الشخصية .

5- يساعد تقييم الاداء في متابعة أداء المصارف والحكم على النتائج حسب الأهداف المرسومة والمعدة على مستوى الاقسام والفروع والمصرف ككل.

أمّـا وفقـا لـرأي (عاصـي،2010 :177) (زغـود،2015 : 46) (تريعـة ، 2015 : 21) (الحسـيني والـدوري ، 2008 : 232) (Moyal & Iyengar ,2016:3) فـإنّ أهميـة الأداء تكشف الجوانب الاتية:

1- يساعد في معرفة احتياجات العملاء لوسائل الاستثمار اذا كانت هذه الصيغة تلبي احتياجاتهم فمن خلالها يعمل المصرف على التوسع .

2- يساعد في ايجاد نوع من المنافسة بين المراكز المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه .

3- يكشف تقييم الأداء عن التطور الذي تحققه المصارف في عملها نحو الأفضل أو الأسوأ من خلال نتائج الأداء الحقيقي في المصرف زمانيا من مدة إلى أخرى ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى .

4- تنشأ روح التنافس بين المصارف ويتم تحفيز الادارات لتحسين أدائهم .

5- يساهم تقييم الأداء للحصول على نظام سليم وفعال .

6- يساعد تقييم الأداء على تحديد المركز الاستراتيجي للمصارف وبيان ضمن أي بيئة يعمل فيها ومن ثم تحديد التغييرات لغرض تحسين المركز التنافسي .

7- يوفر تقييم الأداء معلومات قيمة عن قرارات ، فإن تقييم الأداء يخدم كأساس لسياسات العمل المناسبة.

رابعاً: مراحل تقييم الأداء

إنّ تقييم الأداء في المؤسسات لم يحظَ بالإتفاق حول مراحلها نظرا لطبيعة موضوع التقييم، فتقييم أداء الأفراد يختلف في بعض مراحله عن عملية تقييم اداء المنظمات، وتتطلب عملية تقييم الاداء دراسة كاملة للمنظمة المعنية للحصول على المعلومات و يمكن ايضاح مراحل التقييم في أربع مراحل أساسية مكمل بعضها الى بعض (تريعة ، 2015 :21 -22) :

المرحلة الاولى :- جمع البيانات والمعلومات

تعد هذه المرحلة الأولى لجمع المعلومات الضرورية في عملية التقييم بجميع مستوياته ولا يمكن تخطيط أو اتخاذ قرار من دون معلومات ، فالمعلومات تعد مصدر رئيسي في دراسة الوحدة الاقتصادية بصورة تفصيلية ، وتساعدها في تحديد المعايير التي تستخدم لغرض المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المخططة لها ، ويجب أن تأخذ بالاعتبار التقييم السلاسل زمنية بدلا من مدة معينة لتكون نتائج واضحة وبيان سير العمل والوقوف على طبيعة التطورالمؤسساتي لكافة الأهداف الاقتصادية ، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاثة مصادر هي الملاحظة الشخصية والتقارير الشفوية والتقارير الكتابية (عشي،16:2002).

المرحلة الثانية :- مرحلة تحليل وقياس الاداء

وهي المرحلة التي يتم فيها تحليل البيانات التي جمعت في المرحلة الأولى ودراستها لغرض بيان دقتها لإتخاذ القرارات الخاصة بها واختيار المعايير والمؤشرات التي تتوافق مع طبيعتها والتحليل يعطي نتائج فعلية حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسات من قياس مدى كفاءتها وفعاليتها .

المرحلة الثالثة :- مقارنة النتائج

في هذه المرحلة يتم مقارنة نتائج الاداء الحقيقي مع نتائج الأداء المخطط له والتأكد من مطابقتها مع الخطة الموضوعة ومعرفة الاسباب التي أدت الى تناقضها او تكون المقارنة بين مصرف ومصرف اخر أو نتائج سنة مالية بالسنوات السابقة لمعرفة نسبة الانجاز التي وصلت اليها المؤسسة لكي تحقق اهدافها .

المرحلة الرابعة :- اصدار الحكم والمعالجة

بعد معرفة الأسباب التي أدتّ الى حدوث الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط يتم في هذه المرحلة معالجة الانحرافات عن طريق أيجاد الحلول والتقليل منها والافادة من نتائج التقييم و عدم تكرار الاخطاء مستقبلا .

(الحيـــــدري ، 2008 :57-58) (زغـــــود ،2015 :47 (تريعـــــة ،2015 : 22-23) (الغصين و الزرير ، 2014 : 51)

وهنالـك خطـوات اطلقـت عليهـا مراحـل بالأضـافة إلـى المراحـل السـابقة وهـي: (النجـار ، 2010 : 404)

1- التعرف على البرامج – خطة التنفيذ.

2- معرفة المعايير وقياس الاداء.

3- قياس الأداء الحقيقي .

4- مقارنة نتائج الاداء الحقيقي بالأداء المخطط له .

5- تشخيص الانحرافات والعقبات والفروقات مع تشخيص مراكز المسؤولية .

6- الوصول للأجراءات الازمة للحفاظ على الهدف المخطط له.

ويمكـن توضـيح الاجـراءات المتبعـة فـي تقيـيم الأداء مـن خـلال المخطـط الـذي يوضـح فيـه المراحل التي تمر بها عملية تقييم الاداء :

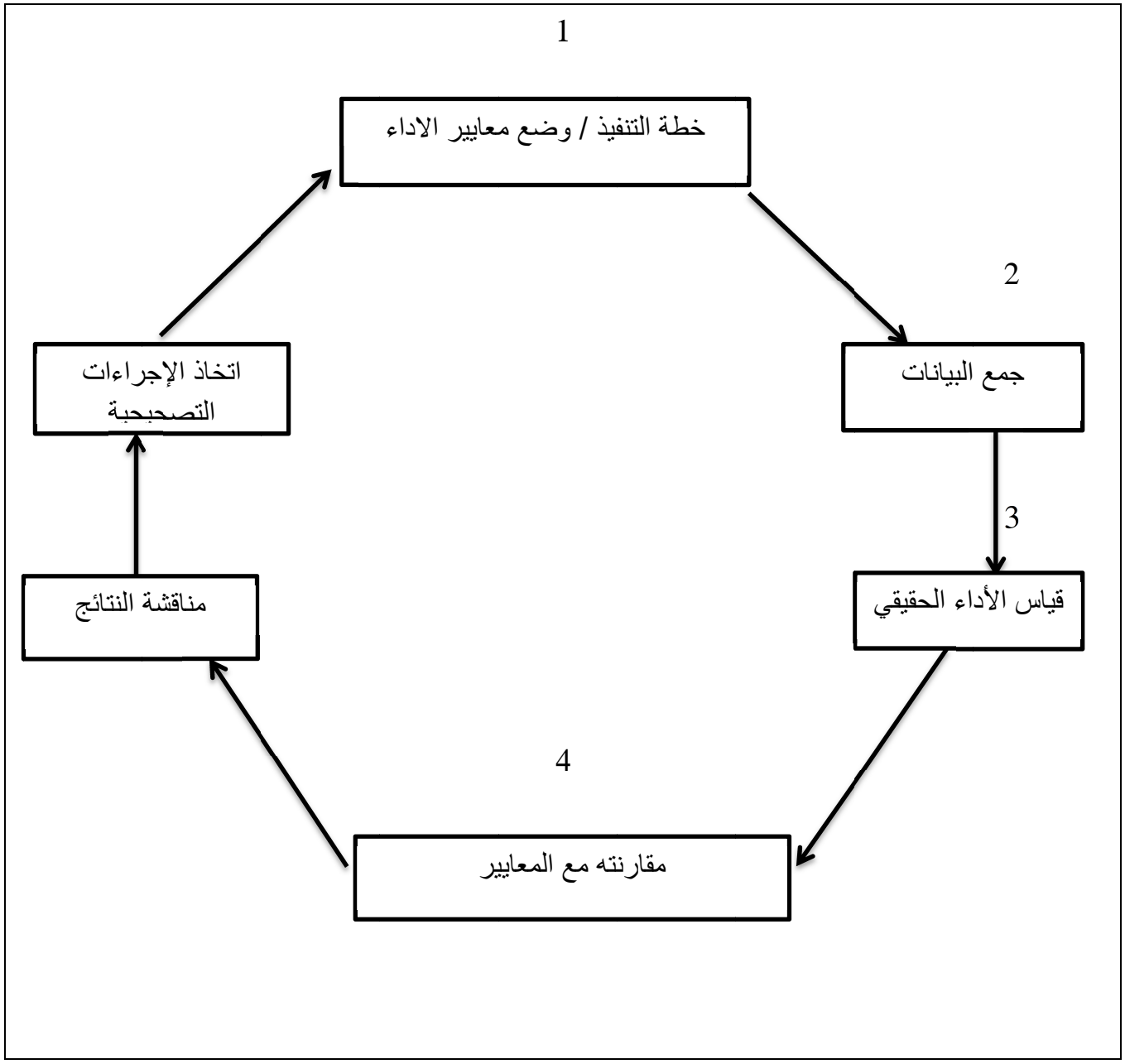

الشكل (2) مراحل عملية تقييم الأداء

Source : Moyal,Swapnil&Iyengar,Vijaylaxmi"Performance Appraisal in Banks :A Study" Issn 2 394-0409;DOL: 10.16962/Eapjhrmob/issn.2394-0409 Volume 3 Issue 1 ,2016,P3.

ومـن المهـم معرفـة أنّ التقيـيم يـتم اجـراءه أمّـا داخليـا أو خارجيـا ، فـالتقييم الخـارجي يـتم مـن قبـل الجهـة الرقابيـة بصـورة مباشـرة او غيـر مباشـرة ويعـد هـذا النـوع مـن التـدقيق مهمـا كونـه يركـز علـى المصـلحة العامـة اكثـر مـن مصـلحة المؤسسـة ، أمّـا التقيـيم الـداخلي فيكـون مـن الجهـة نفسـها وهـذا لا يمكـن الاعتمـاد عليـه لأنـه غيـر كـافٍ يجـب اللجـوء الـى جهات خارجية. (النجار ،2010 : 413)

خامساً : نماذج تقييم الاداء المصرفي

تتعـدد الأدوات والنمـاذج لتقيـيم الأداء مـن حيـث مـدى ملاءمتهـا للمحلـل مـن جهـة وطبيعـة البيانـات المتاحـة لـه مـن جهـة أخـرى. ولضـمان وجـود قطـاع مصـرفي قـوي ومتـين ومسـتقر يجـب تحليـل وقيـاس وتقيـيم المصـارف بطريقـة تسـمح لهـا بالتصـحيح السـلس وإزالـة نقـاط الضـعف المحتملـة. وهنـاك نمـاذج لتقيـيم الاداء وتعـد أحـد الأسـاليب لتحليـل وتقيـيم سـلامة المصـارف. الهـدف منهـا هـو تقيـيم السـلامة الماليـة للمصـارف ، حيـث تُعـدُّ أداة مفيدة للسلطات الرقابية (Roman&Sargu , 2013 : 703-704).

إنّ الرقابـة وتقيـيم الأداء عمليتـان متـداخلتان تكمـلان بعضـهما الآخـر لتحقيـق الهـدف ومعرفـة إنجـاز الأداء وتمثـل الرقابـة إطـارا نظريـا يسـبق عمليـة تقيـيم الأداء عـن طريـق وضـع المقـاييس ورسـم السياسـات والخطـط المسـتقبلية وأنّ الفحوصـات المنتظمـة فـي الموقـع والتـي تسـمح للهيئـات التنظيميـة بمراقبـة مـا إذا كانـت تلتـزم المؤسسـة بمتطلبـات رأس المـال والقيـود المفروضـة علـى الأصـول و تعمـل أيضـا للحـد مـن المخـاطر فـي المصـارف وأهّـم النمـاذج المسـتخدمة لتقيـيم الأداء هـي : (Eakins & Mishkin ,2012:433)

1-نموذج CAMELS

تم إنشاؤه في عام 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الوكالات التنظيمية المصرفية ، حيث يُعدّ أداة مفيدة للسلطات المشرفة من مختلف البلدان لتقييم سلامة المؤسسات المالية. اختصارا CAMEL مستمد من الأجزاء الرئيسية الخمسة من العمليات المصرفية: كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، وجودة الإدارة ، والأرباح والسيولة. في عام 1996، الرغبة في التركيز أقوى على المخاطر ، أضيفت إلى المكونات الخمسة المكون السادس "S" بحيث أصبح نهج CAMEL الى CAMELS(Roman &Sarg , 2013:703)

يشي مختصر الانموذج إلى ستة عوامل هي C تعني كفاية رأس المال ، A تعني جودة الأصول ، M تعني الخبرة الإدارية ، E تعني الأرباح ، L تعني السيولة ، S هي الحساسية لمخاطر السوق (Ravi , 2008 :247). وتصنف السلطات الإشرافية للمصارف التقييم من الأفضل إلى أسوأ تقدير، أي المرتبة الأولى هي أفضل مصرف والرتبة الخامسة لأسوأ مصرف. إذا كان المصرف لديه متوسط درجات أقل من اثنين تعتبره مؤسسة ذات جودة عالية واذا أقل من هذا الترتيب أنها تُعدّ أقل من مؤسسات مرضية (Dave & Shakdwipee,2016 : 2).

أن نموذج CAMELS يساعدفي مواجهة التحديات التي تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف. حتى العوامل الخارجية، مثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة تضع ضغوطا إضافية على الصناعة المصرفية. بسبب التغيرات الجذرية في القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة ، قامت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم بتحسين جودة وتقنيات الإشراف لديها. في تقييم وظائف المصارف ، والعديد من البلدان المتقدمة الآن تتبع نظام تصنيف مالي موحد جنبا إلى جنب مع الإجراءات والتقنيات الموجودة. يتم في نهاية الأمر حل المؤسسات الفاشلة من خلال عملية حل رسمية مصممة لحماية المودعين الأفراد. وقد ركز الباحثون على تحليل نموذج CAMELS من خلال توافر السيولة للوفاء بالتزاماتهم بالإضافة إلى الائتمان ، الاقتراض والودائع كان هدف نظام

camels هـــــــو اكتشـــــــاف المشـــــــاكل قبـــــــل ظهورهـــــــا (Omar&Mugabe,2016:299-301).

2- نموذج التقييم ORAP :-

قـدمت اللجنـة المصـرفية الفرنسـية نظـام التقيـيم السـنوي للمنظمـة وتعزيـز العمـل الوقـائي فـي عـام 1997 تحـت مسـمى نمـوذج(ORAP) كنظـام تحليـل متعـدد العوامـل للمؤسسـات الفرديـة الهـدف مـن هـذا النمـوذج هـو الكشـف عـن نقـاط الضـعف المحتملـة فـي المؤسسـات المصـرفية مـن خـلال فحـص جميـع مكونـات المخـاطر المرتبطـة بنشـاط وبيئـة كـل مؤسسـة باسـتخدام المعلومـات الكميـة والنوعيـة. يسـتخدم تقيـيم ORAP العديـد مـن مصـادر المعلومـات الداخليـة والخارجيـة. ويشـمل ذلـك قواعـد بيانـات مختلفـة لمصـرف فرنسـا واللجنـة المصـرفية (ولا سّـيما البيانـات المقدمـة مـن مؤسسـات الائتمـان نفسـها ، والمخزنـة فـي قاعـدة بيانـات خاصـة بالأسـواق الماليـة) (Sarker ,2008 :4). وكـذلك نتـائج عمليـات التفتـيش الإشـرافية فـي الموقـع وتشـمل المصـادر الخارجيـة المـراجعين الخـارجيين والهيئـات الإشـرافية الأخـرى فـي فرنسـا والمعلومـات المتاحـة بموجـب ترتيبـات ثنائيـة مـع هيئـات إشـرافية فـي بلدان أوروبية أخرى.

إنّ الهـدف مـن هـذا النمـوذج هـو تحديـد الضـعف المحتمـل فـي التنظـيم المصـرفي مـن خـلال إجـراء تحقيقـات مبدئيـة فـي جميـع الأنشـطة التجاريـة لعوامـل الخطـر المرتبطـة بالمصـرف بمسـاعدة التـدابير الكميـة والنوعيـة. تسـتخدم ORAP كـل مـن مصـادر المعلومات الداخلية والخارجية لفحص أداء المصرف(Babar,2011:23).

3-نموذج التقييم GIRAFE

يقـدم خـدمات تصـنيف للمؤسسـات الماليـة ، ومؤسسـات التمويـل الأصـغر والجهـات الماليـة ، والمشـرفين والهيئـات التنظيميـة ، بالإضـافة إلـى مراجعـي الحسـابات والمستشـارين. ويـتم تقيـيم الأداء المـالي والتنظيمـي لمؤسسـات التمويـل الأصـغر بشـكل موضـوعي ، ويـتم ترجمـة النتـائج إلـى تقـارير تصـنيفية ، تنشـر علـى الإنترنـت كمـا يـتم تضـمين مقابلـة اسـتخلاص المعلومـات مـع المؤسسـة. وهنـاك سـتة مجـالات للتقيـيم. عمليـات إدارة الحكـم

وصـــنع القـــرار ، أدوات المعلومـــات وادارة المخـــاطر، تحليـــل ومراقبـــة الأنشـــطة وحافظـــة القروض(Sarker ,2008:5).

4-نموذج التقييم PEARLS

تستخدم PEARLS مجموعة من النسب المالية لمراقبة الاستقرار المالي للاتحادات الائتمانية ضمن مشاريع لتطوير الحركة المالية المصرفية . وتوفر هذه النسب الائتمانية ، وموظفي المشاريع ، والاتحادات الوطنية والهيئات التنظيمية بأدوات أساسية لرصد وتخطيط وتوحيد وترتيب وتيسير الرقابة الإشرافية في الاتحادات الائتمانية. يقيس كل حرف في كلمة PEARLS المجالات الرئيسية لعمليات الأداء المالي: حماية الأصول و الهياكل المالية الفعالة، وجودة الأصول ، ومعدلات العائد والتكاليف ، والسيولة وعلامات النمو (Sarker ,2008:5). ويعد من انظمة الأنذار المبكر التي يستخدم في الإدارات على المستوى الداخلي وأنّ عملية التقييم تتم من خلال أرسال تقارير شهرية او ربع سنوية إلى المجالس والاتحادات الائتمانية تتضمن معلومات حول ادائها في المجالات التي يعتمدها التقييم وأنّ المجالس لم تتاكد من دقة التقاريرو المعلومات التي تقدمها إلى الاتحادات لكنها تخضع بصورة عامة للمراجعة الخارجية (زغود ، 2015 :53)

5-نموذج PATROL

قدم البنك المركزي الايطالي في عام 1993 نظام تصنيف جديد يسمى نظام PATROL يعد أداة رقابية خارجية لإعطاء صورة واضحة لصحة المصارف المالية وتقديم المساعدة في استخدام موارد الإشراف في عمليات التفتيش الموقعي في الوقت المحدد نظرًا لعدم وجود تفويض محدد لإجراء الفحوصات الدورية في الموقع للمؤسسات المصرفية في إيطاليا، إلاّ بعد اخضاع المصارف إلى التقييم خارج الموقع بأستخدام PATROL في إيطاليا بالنسبة للمؤسسات المصرفية حيث لا يوجد أي توجيه للاختبارات الدورية في الموقع بحيث يتم تعيين مصارفها على تصنيف PATROL على أساس المعلومات المتاحة للتحليل و الاشراف من خلال بيانات التقارير التنظيمية

الشهرية ونصف السنوية والسنوية التي يتلقاها مصرف إيطاليا وأنّ المكونات الخمسة ال PATROL هي كفاية رأس المال والربحية والجودة الائتمانية والتنظيم(الأدارة) والسيولة (Mulugeta ,2016 :15) .

يتم تصنيف كل مكون من مكونات PATROL من 1 (أفضل مستوى) إلى 5 (أسوأ مستوى) بناءً على معايير وإرشادات إشرافية ، يتم التحقق من التقييمات المعينة من خلال المقارنة مع النتائج الفعلية للتحليل في الموقع.

وقد بينا كل من(Quagliariello&Cannata) أنّ رتب التصنيف لنموذج PATROL هي مشابهة لنموذجCAMELS(2004:13 ، Quagliariello&Cannata) لذلك فقد استخدم التصنيف في الجدول ادناه

جدول التصنيف (2)

مكونات أنموذج PATROL	درجة التصنيف				
	1	2	3	4	5
كفاية رأس المال	%15≤	%14.99-12	%11.99-8	%7.99-7	%6.99≥
جودةالائتمان	%76≤	%50-75	%35-49	%21-34	%20≥
التنظيم	%25≥	%30-26	%38-31	%45-39	%46≤
الربحية	%1 ≤	%0.9-0.8	%0.7-0.35	%0.34-0.24	%0.24≥
السيولة	%55≥	%62-56	%68-63	%80-69	%81≤

المصدر/ الموسوي، واخرون "استخذام انموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية"المجلة العراقية للعلوم الادارية،المجلد14، العدد58،ص185 .

على الرغم من أنّ التقييم النهائي يستخدم المعلومات النوعية والكمية المتاحة بالنسبة للمحلل في السنة الحالية ، فإنّ التقييم الكمي يستند أساسا على بيانات السنة السابقة وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصنيفات PATROL تعكس فقط حالة المؤسسة المصرفية في مرحلة زمنية معينة ، وبالتالي فهي تستجيب بدرجة عالية للتغيرات في أداء المصارف والظروف الاقتصادية. وجد أنّ التقديرات متفاوتة إلى حد كبير في حالة المؤسسات المصرفية التي سبق تصنيفها.(Sahajwala& Bergh, 2000 :10)

وبين أن تسمية PATROL جاءت مشتقة من الكلمة الايطالية (PATrimonio) بمعنى كفاية رأس المال ، (Redditività) وهي بمعنى الربحية ، (Rischiosità) وهي بمعنى مخاطر الائتمان ، و (Organizzazione) تعني التنظيم او الادارة و (Liquidità) السيولة وواضح ان تصنيف PATROL مشابه إلى نسب تصنيف CAMELS لذلك يمكن اعتمادها (Quagliariello & Cannata ، 2004: 13)

رتب التصنيف للنموذج

ويصنف نموذج PATROL لتقييم الأداء من 1 الى 5

1 : يمثل تقييم قوي (المصرف سليم) 5: يمثل تقييم ضعيف(المصرف متعثر)

1. قوي STRONG: هو أعلى تصنيف ومؤشر للأداء الجيد و أعلى بكثير من المتوسط . يعد هذا النوع من التصنيف أن الإدارة قوية وكفؤة ولديها القدرة على دفع أرباح الأسهم للمساهمين و رأس المال الجيد ، ويمكنها تحقيق متطلبات النمو والاحتياطي من خلال تحقيق دخل كافٍ و يظهر الفحص أن إدارتها لديها فهم شامل للبنود الموضوعة في الميزانية العمومية للمصرف والحجم المنخفض للقروض المتعثر و كفاية رأس المال عالية .

2.مرضي SATISFACTORY : أفضل من الأداء متوسط أو أعلى ؛ ويشمل الأداء الذي يوفر بشكل ملائم للتشغيل الآمن والسليم للمصارف ضمن هذه المجموعة ولكن لديه بعض أوجه القصور في واحد أو اثنين من عوامل التصنيف التي يمكن أن تكون قادرة على التقلبات الاقتصادية اي تحت سيطرة الادارة .

3. تصنيف متوسط FAIR: يمثل الأداء الضعيف إلى حد ما . أنّه لا مرضي أو غير مرضي ولكنه يتميز بأداء متوسط الجودة وهنالك أوجه قصور في أكثر من واحد من عوامل التصنيف المهمة. وهناك حاجة ماسة إلى إشراف السلطات الرقابية لمعرفة ما إذا كان مجلس الإدارة والإدارة يتخذان إجراءً تصحيحيًا بشأنه ، وتكون مثل هذه المصارف عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون اكثر عرضة للظروف الخارجية من تلك المصارف المصنفة 1و 2 سبق ذكرها .

4. تصنيف حدي أو خطر MARGINAL: لوحظ أنّ الأداء في هذا التصنيف أقل من المتوسط مثل هذا الأداء قد يتطور إلى نقاط ضعف أو ظروف قد تهدد جدوى المصرف ، وهنالك عيوب رئيسية في عدد من المجالات وأن المصرف يواجه مشاكل لا يمكن تحملها للوفاء في سيولته وكذلك الربحية أي مشاكل أدارية ومالية تحتاج المصارف في هذه المجموعة إلى رقابة مستمرة من قبل السلطات الرقابية ويتطلب القيام بخطوات اجبارية لتعديل مسارها وتكون احتمالية فشلها وانهيارها عالية اذا لم تتعامل مع نقاط الضعف بصورة سريعة ومبكرة .

5. غير مرضي (غير مقبول) UNSATISFACTORY : هو أدنى تصنيف ومؤشرضعيف للأداء وهذا هو خطير ويحتاج إلى عناية ومعالجة فورية . هذا الأداء في حد ذاته، يهدد بقاء من المصرف وأنّ حجم المشاكل تقع خارج قدرة الأدارة لتصحيحها و يشير إلى أنه تحتاج إلى مساعدة من المؤسسات المالية الآخرى للقضاءعلى مشاكل السيولة السائدة وتجنب الإفلاس ، أن المصرف الخاضع للاختبارات يعاني من خسائر كبيرة والمصرف قد يصبح معسر في هذا التصنيف واحتمالية الفشل للمصارف ضمن هذه المجموعة تكون كبيرة.(دهريب : 267-268) و (Omar& Mugabe ,2016: 299) (المحمود ، 2014 : 62 – 63)

سادساً: معايير او مكونات نموذج PATROL

1- كفاية رأس المال Capital adequacy

كفاية رأس المال هو تحديد مستوى رأس المال الذي يسمح به المصرف للحفاظ عليه من الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر المحتملة والامتثال لمستوى ملاءة مقبول. يتبع مبدأ كفاية رأس المال التوجهات الرئيسية لأدارة المخاطر. يتطلب تنفيذ هذا المبدأ تقييم جميع المخاطر لجعلها قابلة للمقارنة مع القاعدة الرأسمالية للمصرف وتعديل رأس المال إلى مستوى يتوافق مع تقييم المخاطر ، مما يعني تحديد مستوى "الاحتمال" لمخاطر تجاوز الخسائر ، وهو خطر يجب أن يظل منخفضًا جدًا حتى يكون مقبولًا. (Bessis ,2015:20).

و تشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للمصرف. أما بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال فهي النسبة التي تحدد قدرة المصرف من حيث الالتزامات المتعلقة بالوقت والمخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وغيرها. ويعد مقياس لمقدار رأس المال المستخدم لدعم أصول المخاطر للمصارف ، في حين إنّ هذه النسبة لها علاقة إيجابية بالسلامة المالية للمصرف (Dincera et al, 2001 : 1532) . وتهدف متطلبات كفاية رأس المال إلى معالجة خطرين حماية المودعين من خسارة أموالهم وحماية النظام لمصرفي من الانهيار (khan &Porzio ,2010:71).

من المسلم أن كفاية رأس المال يجب تعديلها لمراعاة تراكم المخاطر وسلوك المجازفة من جانب كل من المصارف والمقترضين. وعلى هذا النحو ، فإن القوانين الجديدة – مثل اتفاقية بازل1 التي وضعت قواعد وأسس على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال و بازل الثانية والثالثة – توصي بأن تتغير متطلبات رأس المال بمرور الوقت. فإنّ الزيادة في متطلبات كفاية رأس المال من شأنّها أن تقلل تلقائياً من احتمالية تعرض المصارف للمخاطرة المفرطة ، فإن زيادة رأس المال سيساعد المصارف على التعامل بشكل أفضل مع الصدمات المعاكسة

(Moenjak,2014:238) ويؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وفي الوقت نفسة ينخفض العائد على حقوق الملكية . وأن تنفيذ الية كفاية رأس المال تجعل المصارف التي لديها محافظ قروض عالية المخاطرمجبرة الى زيادة رأسمالها ليفي بالمتطلبات والحد الادنى 8% (الربيعي و راضي ، 2011 :110).

وتعد كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس المال والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وتعد نسبة كفاية رأس المال اداة لقياس ملاءة المصرف ، ودرجة الملاءة هي احتمال حدوث اعسار للمصرف وكلما قل الاعسار زادت الملاءة وكانت الجهات الرقابية تعتمد لقياس الملاءة نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال الى الموجودات (المحمود ، 2014 : 65) ثم أنشأ اتفاق بازل عام 1988 مجموعة واحدة من معايير كفاية رأس المال (Heffernan,2005:182) وأعتبرت أنّ نسبة الرافعة المالية لاتقيس الملاءة بسبب عدم التميز بين موجودات المصرف حسب درجة المخاطرة(المحمود ، 2014 : 65) .

رأس المال الرقابي

ويحتسب كفاية راس المال = ———————————

الاصول المرجحة بالمخاطر

وينقسم راس المال الرقابي الى :

راس المال الاساسي : يشمل هذا النوع كل من الأسهم والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

راس المال التكميلي(المساند) : يتضمن كل من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات اعادة تقييم الموجودات ومخصصات الديون المعدومة أمّا الأصول المرجحة بالمخاطر فقد أّقرت لجنة بازل 1 بتبويب اصول المصرف داخل الميزانية وخارج الميزانية .(الربيعي والراضي ، 2011 : 110-111)

2- السيولة liquidity:

تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان للمصارف وتحافظ على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في اي وقت وتسمح السيولة للوفاء بالالتزامات المتوقعة وغير المتوقعة (Banks,2005:3) وهي قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عند استحقاقها (Casu et al , 2006 :486) ويمكن تعريف سيولة المصرف على أنها القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة (الطارئة). تنشأ الاحتياجات النقدية من سحب الودائع ، واستحقاقات الالتزامات ومدفوعات القروض (Machiraju, 2008 :187) ويُعبّر عنها قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته. والعكس هو "عدم السيولة" ، أي عدم القدرة على الوفاء بها. وبهذا المعنى ، تمثل السيولة عنصر القوة المالية للمصارف. (Duttweiler , 2009:3)

إنّ السيولة غير الكافية يمكن أن تؤدي إلى نقص نقدي غير متوقع ، وهذا يتطلب توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض موجوداته أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة دون خسارة قيمتها. (Burton et al ,2010 : 10) يمكن أن تؤدي السيولة إلى إعسار المصرف في حالة نقصها . وأيضًا يجب تجنب السيولة المفرطة لأنه ينتج عوائد منخفضة للموجودات وضعف الأرباح. (Machiraju , 2008 :187)

إنّ سيولة المصارف تتأثر بقدرة المؤسسة الائتمانية على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، والتعامل مع عمليات السحب غير المتوقعة من جانب المودعين. (Nicolae& Daciana ,2014 :136)، وتُعدُّ السيولة أحد أهمّ الوسائل التي يقدمها المصرف للمودعين ، وواحدة من الخدمات التي تميز المصارف عن الشركات المالية الأخرى. وأن ثقة العملاء في توفير السيولة تحميهم من الافلاس ، لأن بمجرد اشاعة عدم توفر سيولة للمصرف سوف تزعزع ثقة المودعين وهذا يدفع معظم المودعين يتقدمون إلى المصرف لسحب الودائع و قد يعرض المصارف الى مخاطر افلاس وكذلك الى حالة عدم الاستقرار . (Heffernan,2005:105) وهذا يتطلب توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض اصوله ، أي

تحويلهـا إلـى نقـد سـائل فـي فتـرة زمنيـة قصـيرة وسـهولة .(Szulczyk,2010:11)و (Fabozzi& Markowitz,2002:237)

مؤشرات السيولة

يـتم قيـاس السـيولة المصـرفية اسـتنادا إلـى البيانـات المحاسـبية مثـل اجمـالي الموجـودات السـائلة الـى الوادائـع تحـت الطلـب اواجمـالي الموجـودات السـائلة الـى إجمـالي الموجـودات أو إجمـالي القـروض إلـى إجمـالي الودائـع هـذه النسـبة تكشـف عـن قـدرة المصـرف علـى تلبيـة سـحب الامـوال دون مواجهـة مشـاكل السـيولة واهـم هـذه المؤشـرات مايلي: (Nicolae& Daciana , 2014 :136)

أ) نسبة السيولة القانونية (نسبة الموجودات السائلة الى الودائع تحت الطلب):

يـتم احتسـاب هـذا المؤشـر هـو النسـبة الموجـودات السـائلة إلـى الودائـع تحـت الطلـب (المطلوبـات) مـن أجـل الحفـاظ علـى أعلـى السـيولة للمـودعين ،وأن ارتفـاع هـذه النسـبة تـؤدي الـى انخفـاض خطـر معيـار السـيولة لان ذلـك يعكـس زيـادة الموجـودات المتداولـة التي يواجها المصرف.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الارصدة النقدية + الارصدة شبه النقدية}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100\%$$

ب) نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات :

تعبر هذه النسبة عن مركز السيولة الإجمالي للمصرف ، تشتمل الموجودات السائلة على النقد في الصندوق والأموال عند الطلب والرصيد لدى المؤسسات المالية المصارف الأخرى. إدارة السيولة هي واحدة من أكثر الجوانب المهمة في المصرف إذا لم يتم استخدام الأموال المتاحة بشكل صحيح ، فقد يعاني المصرف من الخسارة بسبب عدم وجود عائد نقدي .

$$\text{نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ت) نسبة الرصيد النقدي

وهي تمثل احدى مؤشرات قياس سيولة المصرف تركز على النقد لدى المصرف بمقدار للوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل وتمثل هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية الواجبة الدفع في استحقاقها المحدد من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الاخرى ، وعليه يجب عدم ارتفاع هذه النسبة او انخفاضها ، أن الارتفاع يعطي اشارة الى وجود سيولة كبيرة لدى المصرف غير مستغلة وهذا عادة ما يؤثر سلبا في عوائد المصرف وأن الانخفاض يدل على تعرض المصرف الى مخاطر السيولة ومشاكل في التسديد ولكن يقابلها ارتفاع في العوائد.

$$\textbf{نسبة الرصيد القدي} = \frac{\textbf{نقد لدى المصرف +نقد لدى البنك المركزي +نقدلدى المصارف الاخرى}}{\textbf{اجمالي الودائع}} \times \textbf{100\%}$$

(Ross et al , 2010 :57) (Rose ,1999: 141)

ث) نسبة القروض الى مجموع الموجودات :

يتم التعبير عن نسبة الودائع الائتمانية كنسبة مئوية من القروض التي تصدرها المصارف الى مجموع الموجودات وأن أرتفاعها يؤثر سلبا على السيولة و ذلك لأنّه يزيد من القروض التي يصعب تصفيتها عند الحاجة الى السيولة .(Dhawan ,2016:13 & Aspal)

نسبة القروض الى مجموع الموجودات= القروض / مجموع الموجودات ×100%

3 – الربحية (profitability) : –

تمثل الربحية الأعمال النهائية للجهود المبذولة وكافة الانشطة المقدمة من المصرف وهي تعد المقياس الكلي للأداء المالي (لطفي ، 2007 : 98) وأن تحسين الربحية هو الطريقة الأكثر فعالية للأدارة و النمو في الأرباح يوفر زيادة حقوق المساهمين وبالقدر نفسه من النمو السريع في الموجودات ، يمكن للمصرف أن يقوي رأس المال .(Machiraju, 2008 :127) إنّ ايّ عمل اقتصادي يمارس فيه مخاطر وكلما كانت هنالك مخاطر عالية فيفترض أنْ يكون هنالك أرباح مساوية لها ، والمصارف التي تمنح الائتمان تترتب عليها مخاطر ائتمانية لذلك عليها أن تحقق ارباح لتغطية هذه المخاطر من خلال استثمارها وتحقيق الارباح من مجالات متعددة (الشمري ، 2012 :24).

والربحية هي تحقق عائد يتناسب مع مساهمي المصرف ومن أولويات عمل المصرف تحقيقها ولكي يحقق المصرف هدف الربحية عليه أن يوظف ما لديه من موارد في الاستثمار فضلا عن تقليل نفقاته قدر المستطاع. (حداد وهذلول،2005: 47)

ويمكن تقسيم محددات الربحية المصرفية إلى عوامل داخلية وخارجية. العوامل الداخلية هي تلك التي تقع ضمن سيطرة المصرف ويمكن تصنيفها إلى بيانات مالية والعوامل غير المالية مثل عدد الفروع وعدد الموظفين. من ناحية أخرى ، فإن المحددات الخارجية للربحية هي تلك العوامل التي تتجاوز السيطرة على المصرف مثل المنافسة الحالة الاقتصادية والتضخم.(Obeidat et al ,2013:28-29)

وتعد مؤشرات الربحية أحد الاتجاهات المعقدة للمصرف بمفهومها وقياسها وذلك لأن ليس لديها وسيلة كافية تحدد متى يكون المصرف في مركز مربح ، إذ كثيراً من الفرص الاستثمارية تتطلب التضحية بالربح الحالي من أجل حصولها على ربح أكبر مستقبلاً ، أو الحصول على حصة سوقية اكبر. (النعيمي والتميمي ، 2008 :87) الربحية تعد أحد المؤشرات الكاشفة للمركز التنافسي للمصرف في الأسواق المصرفية ونوعية إدارتها اذ تسمح للمصرف بالحفاظ على بعض المخاطر وتوفر وسادة ضدها (Greuning&Bratanovic,2009:101)

من المحتمل أنْ تكون المؤشرات الثلاثة التي نناقشها في هذا القسم هي الأكثر شهرة والأوسع انتشارًا من جميع النسب المالية ، تهدف إلى قياس مدى فعالية أصولها وأن التركيز في هذه المجموعة على اهم مؤشرات الربحية كما يلي : (Ross et al , 2010 :61)

أ. العائد على الاصول ROA :-

تقاس هذه النسبة بقسمة صافي الدخل إلى أجمالي الاصول ومن خلال هذه النسبة يمكن معرفة تأثير مقدار رأس مال المصرف على عوائد حاملي الأسهم لأن أصحاب المصرف يجب أن يعرفوا ما إذا كان مصرفهم يدار بشكل جيد ، وتعد هذه النسب من المقاييس الجيدة لربحية المصارف. المقياس الأساسي لربحية المصارف هو العائد على الأصول (ROA) (Gul al et,2011:70)و (Mishkin& Eakins ,2012:411):

العائد على الاصول = صافي الارباح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات ×100%

ب. العائد على حقوق المساهمين ROE:-

إنّ ما يهتم به مالكو المصرف (حملة الأسهم) هو مقدار ما يكسبه المصرف من استثماراتهم في الأسهم. يتم توفير هذه المعلومات من خلال المقياس الأساسي الآخر لربحية المصرف وهو نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى العائد على حقوق الملكية (ROE) (Mishkin, et al ,2013:218)، من المحتمل أن يكون العائد على حقوق المساهمين أهم مؤشر للربحية ونمو المصرف وهو معدل العائد للمساهمين أو نسبة العائد على كل منهم من الأسهم المستثمرة في المصرف(Casu et al ,2006 :214) و (Cecchetti&Schoenholtz,2015:305)

العائد على حقوق المساهمين = صافي الارباح بعدالضريبة / حقوق الملكية ×100%

ت-ربحية السهم (EPS)

تقيس ربحية السهم النسبة بين صافي الربح للمساهمين وعدد الاسهم العادية المصدرة ويعد كمؤشر للربح. وهو يهيئ مقياسا للأداء فضلا عن كونه يعد من المتغيرات الضرورية لحساب القيمة الحقيقية وتسعى ادارات المصارف الى تعظيم ربحية السهم .ويحسب مؤشر السهم وفقا للصيغة التالية (Kettell , 2011 :112):

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{عدد الاسهم المصدرة}} \times 100\%$$

4- جودة الائتمان credit quality

وهي احتمالية عدم التزام عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بإلتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد حسب ما متفق عليه، اذ تعد هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد إلتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد(عنانزه و عثمان ،2013 :215).

يمكن تعريف مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي على أنها احتمالية تقصير المقترض عن التزاماته المتعلقة بالقروض. ومخاطر الائتمان في المصرف إلاسلامي هي في شكل مخاطر التسديد (السداد) التي تنشأ عندما يدفع أحد الأطراف في صفقة تجارية الأموال (على سبيل المثال عقد السلم أو استصناع) أو تسليم الأصول (عقد المرابحة) قبل استلام أصوله أو نقده ، وبالتالي تعرض إلى الخسارة المحتملة. (Ahmad&Ahmad ,2004 :3)

وقد اجتذبت دراسات إدارة مخاطر الائتمان انتباه العديد من الأطراف ، و لا سّيما في البلدان المتقدمة مما دفعها الى التعمق في التحقق من العوامل التي تدفع مخاطر

الائتمان في القطاع المصرفي الى الارتفاع ، كون هذا الامر ليس مهمًا فقط لإدارة المصرف ولكن أيضا إلى السلطات التنظيمية. ولقد قامت الدراسات السابقة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام نسبة القروض المتعثرة (Misman et al , 2015 : 76)

وتؤدي التغيرات السريعة في المشهد المالي العالمي إلى مخاطر مختلفة على المؤسسات المصرفية. وبالعمل جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية ، فإن المصارف الإسلامية ليست بمأمن عن المخاطر ، بل إنها عرضة للتأثر بالمخاطر. الاستثناء هو أن طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية فريدة من نوعها. هذا التفرد ينشأ من تكوين أصوله ومطلوباته. على جانب الأصول ، يمكن تنفيذ الاستثمارات التي تعتمد أموالها على الشريعة في أشكال طرق التمويل المشترك في الربح (المضاربة والمشاركة) ، وأنماط التمويل ذات الدخل الثابت مثل المرابحة (التكلفة أو الزيادة في القيمة) ، بيع بالتقسيط (مرابحة متوسطة / طويلة الأجل) ، استصناع ، سلم (بيع مؤجل أو بيع مسبق) والإجارة (التأجير). في المقابل على جانب مطلوبات يمكن أن تبقى ودائعه إما في شكل حسابات جارية أو حسابات الاستثمار. يحصل المودعون على الحسابات الجارية على ودائعهم عند الطلب ، في حين تتم مكافأة المودعين المستثمرون في المصرف الإسلامي بفرصة المشاركة مع المصرف في الأرباح ومخاطر الأعمال (أو الخسائر) من النشاط الاستثماري.

إن الطبيعة المختلفة لتكوين موجوداتهم ومطلوباتهم وتقاسم الأرباح والخسائر تغير طبيعة المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية أعلى جودة ائتمانية يشير إلى أقوى قدرة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب. (3: 2004 , Ahmad&Ahmad)

علما انه سيتم قياس جودة الائتمان حسب الاتي:

الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض (Cannata & Quagliariello , 2004:14)

5- التنظيم organization :-

يحتاج اي عمل تنظيمي إلى تطوير الخطوات المتبعة فيه ، وتعد أهم الطرق لتغيير وضع المنظمة هو تقديم وظائف نادرة ومتطورة تواكب التغيير وتعد الموارد البشرية مصدر قوة للمصارف وتكمن مقدرتها المتميزة في قدرة العاملين وخبرتهم ومهارتهم التي تجعل المؤسسات تتنافس من خلال تطوير العاملين وأيجاد وسائل لتحفيزهم (العنزي ، 2017 : 606 - 608) ويمكن تعريف التنظيم بأنه تحليل الاداء التنظيمي لتشخيص درجة الكفاءة والوصول إلى استيراتيجات التطوير لكي تصل المؤسسة إلى المستوى المطلوب.وأن التنظيم يعد وظيفة ادارية الهدف منها بناء مايعرف بالهيكل التنظيمي (المرجوشى ، 2008 : 50-51)

إنّ كفاءة الإدارة وتنظيمها لا غنى عنه في النموذج و تدل الكفاءة الإدارية التوافق مع المعايير المنصوص عليها ، والقدرة على مواجهة البيئة المتغيرة والقيادة والقدرة الإدارية للمصرف (Aapal & Dhawan , 2016 : 1)

يعد التنظيم ضروري لأي ادارة ناجحة لمعرفة الوظائف التي يقومون بها بشكل جيد أم لا والقدرة على اتخاذ القرار. و يقوم بتقييم أداء إدارة الموارد البشرية التي يقدمون الدعم والتوجيه للموظفين ، وجميع المرافق التي يحتاجها الموظفون ، أي نظام الحوافز للموظفين ، والتدريب والمعلومات المحوسبة تأخذ في الاعتبار ما إذا كانت الأنظمة تعمل بشكل جيد وتقدم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب إلى الإدارة (Omar&Mugabe,2016:298-301).

واشار (العنزي ، 2017 : 606 - 608) الى اشكال الجهود التنظيمية منها تدريب وتطوير العاملين وحصولهم على خبرة ومعرفة جديدة ،والعمل على تنظيم العاملين اجتماعيا ضمن اطار الثقافة لكي يحصلون على الاساليب الحديثة التي يعتمدها الأداء التنظيمي ،وتغيير المنظومة من اجل تحفيز وتنويع قوة العمل المتعدد الثقافات وتحسين التنظيم للمصارف وأتخاذ القرارات المناسبة.

اعتمد النعيمي لقياس التنظيم في المصارف وفق مؤشر عدد الموظفين الذين شاركو في دوارت تدريبية خلال سنة إلى مجموع عدد موظفي المصرف. (النعيمي ، 2017 :326) أمّا (علي ، 2018 :17) فقد استخدم نسبة المصروفات لغير مدفوعات الفائدة الى اجمالي الدخل ويقصد باجمالي الدخل صافي دخل الفائدة زائدا الايرادات الاخرى فقد اعتمدت الباحثة هذه النسبة.

$$\text{معدل كفاءة التنظيم} = \frac{\text{اجمالي المصاريف التشغيلية}}{\text{اجمالي الايرادات التشغيلية}}$$

الفصل الثالث – الجانب التطبيقي

تحليل عينة الدراسة للصارف الاسلامية العر اقية والأردنية والسعودية بأستخدام نموذج PATROL

يتناول هذا المبحث تقييم أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة باستخدام عناصر نموذج PATROL (كفاية راس المال – الربحية – جودة الائتمان – التنظيم أو إلادارة – السيولة) حيث اعتمدت الباحثة على الميزانيات العمومية وما تيسر من بيانات لعينة البحث من المصارف الإسلامية العراقية والاردنية والسعودية في سبيل تحليل المؤشرات ، ولقد اعتمدت الباحثة سلسلة زمنية مكونة من (7) سنوات امتدت من سنة (2011) ولغاية سنة (2017).

أولاً : المصارف العراقية عينة الدراسة :

-نبذة مختصرة

المصرف العراقي الاسلامي

تأسس المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5011 في 1992/12/29 الصادرة من دائرة التسجيل. وباشر المصرف اعماله بعد حصوله على اجازة من قبل المصرف المركزي العراقي بموجب كتابهم المرقم ت س /3893/9 في 1993/3/14 ومارس نشاطه في 1993/4/24 وقام المصرف بزيادة رأسماله عدة مرات الى أن وصل الى (250) مليار دينار وبلغ عدد الفروع لغاية 2017 (14) فرعا منتشرة في المحافظات وثلاثة في بغداد.

يهدف المصرف إلى تقديم خدمات متميزة وجديدة وفق الشريعة الاسلامية وبأحدث التقنيات، والمحافظة على الموقع الريادي للمصرف بين المصارف الإسلامية العراقية وتقديم أفضل الخدمات للزبائن، وتوظيف المدخرات في مجالات الاستثمار المتنوعة وتفوق الاداء المصرفي في ظل الشريعة الاسلامية ، والمساهمة في دعم مسيرة النخبة الاقتصادية والاعمار ودعم الاقتصاد في البلد.

مصرف ايلاف الاسلامي

أسّس المصرف باسم (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن تسجيل الشركات رقم (7788) في 2001/3/18 برأسمال قدره 2 مليار دينار وبعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة884/3/9 بتاريخ2007/5/30 وصدر قرار تسجيل الشركات المتضمن التعديلات التالية على عقد التأسيس وبلغ عدد فروع المصرف لغاية 2017 (16) فرع منتشرة في المحافظات ستة منها في بغداد تم تعديل إسم المصرف من (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) إلى (مصرف ايلاف الاسلامي – شركة مساهمة خاصة) ، وتم تعديل المادة الثالثة من عقد الشركة وجعل نشاطها (ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة ضمن الاطار الاسلامي مساهمة خاصة) .

يهدف المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعالياتها عن طريق تجميع الاموال واعادة استثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية ضمن اطار الشريعة الاسلامية.

المصرف الوطني الاسلامي

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب اجازة التأسيس المرقمة م.ش 26073 بتاريخ 2005/5/5 برأسمال قدره 25 مليار دينار واستمر في الزيادة إلى أنْ وصل 251 مليار دينار حاليا ، وبلغ عدد فروعه لغاية سنة 2017 (6) فروع .

يهدف المصرف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعالياتها عن طريق تجميع الاموال واعادة استثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية ضمن اطار الشريعة الاسلامية وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة وكذلك تم السماح له بممارسة اعمال التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية حسب الاجازة المرقمة 2641/3/9 بتاريخ 2005/9/26ومارس عمله الفعلي بتاريخ 2010/4/10 .

1- تحليل كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال ركيزة اساسية لحماية اموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يمكن أنْ يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله . ويتم حساب نسبة الكفاية من خلال قسمة مجموع رأس المال الرقابي (رأس المال الاساس + رأس المال المساند) على اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة . واستنادا إلى المادة (16) من قانون المصارف رقم 94 فقد تم تحديد نسبة كفاية رأس المال ((12%)) ، فيما كانت النسبة بموجب مقررات بازل 11 ((8%)) .

أ- المصرف الوطني الاسلامي

من الجدول (3) ادناه نجد أنّ الوسط الحسابي لكفاية راس المال في المصرف الوطني الإسلامي كان ((24.71%)) بانحراف معياري ((0.070)) ، ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ،فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2013) بلغت ((30%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف العراقية ومقررات لجنة بازل . فيما كانت اقل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((15%)) وهي أيضا اعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف العراقية ومقررات لجنة بازل ان ذلك يدل بشكل عام الى تبني المصرف لسياسة مجازفة في استثمار موجوداته فهو يميل الى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة كبيرة بالمقارنة مع المصارف العراقية الاخرى لكونها لديها كفاية رأس المال عالية .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة 2012 ((16.00%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((15.00%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((8.71 %)) وفي سنة 2013 ارتفعت كفاية رأس المال بنسبة بلغت ((30.00 %)) وهي ضعف سنة 2011 وأعلى من الوسط الحسابي بفارق ((5.2%)). وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف حيث تمت زيادة رأس مال المصرف من ((150 الى 251)) مليار دينار وأمّا في سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((24.00%)) وهي نسبة مقاربة إلى الوسط الحسابي وفي سنة 2015

فقد ارتفعت النسبة إلى ((28.00%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي وفي 2016 فقد انخفضت إلى ((26.00%)). اما في 2017 فقد ارتفعت إلى ((34.00%)) وهي اعلى نسبة سجلها المصرف الوطني الاسلامي خلال السنوات واكبر من المتوسط بـ((9.29%)) . وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنّها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهي ادنى حد ((12%))للمصارف وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف وتمثل هذه النسب ملاءة مالية جيدة للمصرف وحصلت على تصنيف 1 لجميع السنوات لأنّ جميع النسب أكبر أو تساوي ((15%)) وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL).

ب-المصرف العراقي الاسلامي

من الجدول (3) أدناه نجد ان الوسط الحسابي لكفاية راس المال في المصرف العراقي الإسلامي كان((73.05%)) بانحراف معياري ((0.380)) ، ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2017) بلغت ((129.69%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف العراقية ومقررات لجنة بازل . فيما كانت اقل نسبة خلال عام (2011). اذ بلغت ((33.00%)) وهي أيضا أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف العراقية ومقررات لجنة بازل . أنّ ذلك يدل بشكل عام إلى تبني المصرف لسياسة محافظة في استثمار موجوداته فهو يميل إلى عدم الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة 2012 ((33.80%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((33.00%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((39.25%)). وفي سنة 2013 ارتفعت كفاية رأس المال بنسبة بلغت ((47.84%)) وهي أعلى من الوسط الحسابي ((25.21%)) أمّا في سنة 2014 فقد شهدت ارتفاع كبير مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت ((70.47%)) وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف حيث تمت زيادة رأس مال المصرف من

(202 الى 250) مليار دينار وهي نسبة مقاربة إلى المتوسط الحسابي بفارق بسيط ((2.58%)) وفي سنة 2015 فقد ارتفعت النسبة إلى((84.53%)) وهي اكبر من الوسط الحسابي وفي 2016 فقد ارتفعت إلى ((112.03%)) . أمّا في 2017 فقد ارتفعت الى ((129.69%)) وهي أعلى نسبة سجلها المصرف العراقي الاسلامي خلال السنوات واكبر من المتوسط ب((56.64%)) وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهي ادنى حد ((12%)) للمصارف. وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف وتمثل هذه النسب ملاءة مالية جيدة للمصرف وحصلت على تصنيف (1) وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لجميع السنوات لأنّ جميع النسب أكبر او تساوي ((15%)).

ج- مصرف ايلاف الاسلامي

من الجدول (3) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لكفاية راس المال في مصرف ايلاف الإسلامي كان ((52.71%)) بانحراف معياري ((0.235)) ، ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ،فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2017) بلغت ((87.00%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف العراقية ومقررات لجنة بازل . فيما كانت اقل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((18.00%)) وهي أيضا أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف العراقية ومقررات لجنة بازل . أنّ ذلك يدل بشكل عام الى تبني المصرف لسياسة محافظة في استثمار موجوداته فهو يميل إلى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة معتدلة .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة 2012 ((38.00%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((18.00%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((14.71%)) وفي سنة 2013 لم تتغير نسبة كفاية رأس المال بقى المصرف محافظا عليها. واما في سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((51.00%)) وهي

نسبة مقاربة إلى الوسط الحسابي بفارق طفيف ((1.71%)) وفي سنة 2015 فقد ارتفعت النسبة الى ((68.00%)). وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف حيث تمت زيادة رأس مال المصرف من((102 الى 250)) مليار دينار وهي اكبر من الوسط الحسابي وفي 2016 فقد ارتفعت الى((69.00%)) أمّا في 2017 فقد ارتفعت الى((87.00%)). وهي أعلى نسبة سجلها مصرف ايلاف الاسلامي خلال السنوات واكبر من المتوسط ب((34.29%)) وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف الاانها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهي ادنى حد((12%)) للمصارف وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف ، وتمثل هذه النسب ملاءة مالية جيدة للمصرف وحصلت على تصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي(PATROL) لجميع السنوات لأنّ جميع النسب أكبر أو تساوي.((15%)) .

الجدول (3) نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف الوطني الاسلامي	15.00%	16.00%	30.00%	24.00%	28.00%	26.00%	34.00%	24.71%	0.070
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المصرف العراقي الاسلامي	33.00%	33.80%	47.84%	70.47%	84.53%	112.03 %	129.69 %	73.05%	0.380
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
مصرف ايلاف الاسلامي	18.00%	38.00%	38.00%	51.00%	68.00%	69.00%	87.00%	52.71%	0.235
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المتوسط	22.00%	29.27%	38.61%	48.49%	60.18%	69.01%	83.56%	50.16%	**0.155**

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول(3) يتضح أن أعلى متوسط بلغ ((73.05%)) كان من نصيب المصرف العراقي الاسلامي وهو أعلى من المتو سط العام((50.16%)) وأقّل متوسط كان للمصرف الوطني الاسلامي بلغت((24.71%)) أقّل من المتوسط العام . وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((15.00%)) للمصرف الوطني بسنة 2011 هذا يعني أنّ المصرف يتبع سياسة مجازفة مقارنة بالمصرف العراقي الاسلامي ومصرف ايلاف الاسلامي وأعلى نسبة ((129.69%)) للمصرف العراقي الاسلامي بسنة 2017 ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت كبير للمصارف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ اعلى تتشتت المصرف العراقي الاسلامي ((0.380)) دليل على تذبذب كبير لنسبة كفاية رأس المال وإنّ الإدارة غير مستقرة في رسم سياسة واضحة لأستغلال الاموال وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف ايلاف الاسلامي بنسبة ((0.235)) وجاء اخيراً المصرف الوطني الإسلامي بنسبة تشتت بلغت ((0.070))

و مما سبق نلاحظ أن التذبذب وارتفاع نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية العراقية بشكل عام و ذلك بسبب عدم توظيف الأموال للمصارف الاسلامية واستغلالها في الاستثمارات فأدى إلى تولد ملاءة مالية عالية تفوق النسب المحدد ويرجع سببه إلى تدهور الوضع السياسي و الاقتصادي للبلد كل هذا أدىّ إلى الإرتفاع كبير في نسب كفاية رأس المال.

2-الربحية

لغرض تحليل نسب الربحية للمصارف العراقية والاردنية والسعودية للفترة من (2011 – 2017) اعتمدت الباحثة لإستخراج نسبة الربحية على عائد الموجودات (ROA) وهي صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الموجودات.

أ-المصرف الوطني الاسلامي

من الجدول (4) ادناه نجد ان الوسط الحسابي للربحية في المصرف الوطني الإسلامي كان ((3.95%)) بانحراف معياري ((0.011)) ، ويلاحظ تباين نسب الربحية للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2012) بلغت ((5.10%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت اقل نسبة

خلال عام (2011) اذ بلغت ((2.31%)) وهي أيضا اعلى من النسبة المحددة في الجدول أنّ ذلك يدل بشكل عام الى تبني المصرف لسياسة استثمار موجوداته فهو يميل إلى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة كبيرة لتحقيق الارباح وعدم تجميد الاموال. وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة الربحية لسنة 2012 ((5.10%)) مقارنة بسنة 2011 كانت((2.31%)). وهي اعلى من الوسط الحسابي بفارق ((1.15%)) وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى ((4.86%)) واعلى من المتوسط ب ((0.91%)). وأمّا في سنة 2014 فقد ارتفعت إلى((5.05%)) وفي سنة 2015 فأنخفضت نسبة الربحية((3.76%)) وهي اقل من المتوسط بنسبة قليلة ((0.19%)) وفي سنة 2016 فقد انخفضت إلى ((3.32%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بنسبة ((0.63%)) و في 2017 فقد انخفضت إلى((3.26%)) وهي اقل من المتوسط ب ((0.69%)). يتضح أن (ROA) شهد تذبذب اذ بلغ اعلى معدل في سنة 2013 وبعدها بدأ ت نسبة الربحية بالانخفاض على الرغم من ارتفاع صافي الأرباح ولكن هنالك زيادة في الموجودات كانت أكبر من الزيادة الحاصلة في صافي الأرباح المتحققة هنا يتطلب من المصرف استثمار الاموال وتوظيفها في موجودات تحقق اعلى العوائد مع مراعاة المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات والسعي إلى تعظيم الاستثمار من خلال استخدام الادوات الإسلامية وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنّها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة في جدول التصنيف للمصارف وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه النسب أن المصرف حقق ارباح جيدة وحصلت على تصنيف 1وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لجميع السنوات لأن جميع النسب أكبر من 1%.

ب- المصرف العراقي الاسلامي

من الجدول (4) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للربحية في المصرف العراقي الإسلامي كان ((3.00%)) بانحراف معياري ((0.020)) ، ويلاحظ تباين نسب الربحية للمصرف المذكور، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2013)بلغت ((5.78%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2014) اذ بلغت ((1.34%)) وهي أيضا أعلى من النسبة المحددة في جدول التصنيف أنّ ذلك يدل بشكل عام إلى تبني المصرف لسياسة استثمار موجوداته فهو يميل إلى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة قليلة لتحقيق الارباح معتدلة.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة الربحية لسنة 2012 ((5.71%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((3.52%)) وهي أعلى من الوسط الحسابي بفارق ب ((2.71%)). وفي سنة 2013 ارتفعت الربحية بنسبة بلغت((5.78%)) وهي أعلى من الوسط الحسابي أمّا في سنة 2014 فقد انخفضت إلى((1.34%)) وهي أقّل من المتوسط بنسبة ((1.67%)) وفي سنة 2015 فقد ارتفعت نسبة الربحية إلى ((1.60%)). وهي أقّل من المتوسط وفي سنة 2016 انخفضت الى((1.56%)) وهي اقل من المتوسط واستمر الانخفاض في الربحية حيث بلغت في سنة 2017 نسبة ((1.51%)) وهي اقل من المتوسط بفارق ((1.49%)) ، يتضح أن (ROA)) شهد تذبذب اذ بلغ أعلى نسبة في سنة 2013 وبعدها بدأ ت نسبة الربحية بالانخفاض على الرغم من ارتفاع الارباح ، ولكن هنالك زيادة في الموجودات كانت اكبر من الزيادة الحاصلة في صافي الأرباح المتحققة هنا يتطلب من المصرف استثمار الأموال وتوظيفها لتحقق اعلى العوائد مع مراعاة المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات والسعي إلى تعظيم الاستثمار. من خلال استخدام الصيغ الاسلامية وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنّها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة في جدول التصنيف وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه النسب أنّ المصرف حقق ارباح وحصلت على

تصـنيف 1 وفـق نمـوذج التقيـيم المصـرفي (PATROL) لجميـع السـنوات لأن جميـع النسب أكبر من((1%)).

ج- مصرف ايلاف الاسلامي

مـن الجـدول (4) أدنـاه نجـد أنّ الوسـط الحسـابي للربحيـة فـي مصـرف ايـلاف الإسـلامي كـان ((3.00%)) بـانحراف معيـاري ((0.019)) ، ويلاحـظ تبـاين نسـب الربحيـة للمصـرف المـذكور ، فقـد حقـق المصـرف اعلـى نسـبة سـنة (2011) بلغـت ((5.66%)) وهـي أعلـى مـن النسـبة المحـددة فـي جـدول التصـنيف . فيمـا كانـت أقّـل نسـبة خـلال عـام (2015) اذ بلغـت ((0.06%))، وهـي اقـل مـن النسـبة المحـددة فـي الجـدول ان ذلـك يـدل بشـكل عـام الـى تبنـي المصـرف لسياسـة غيـر مسـتقرة فهـو يميـل إلـى الـدخول باسـتثمارات تتميـز بمخـاطرة منخفضـة جـدا وتعـد الادارة محافظـة.

وعلـى المسـتوى التفصـيلي نلاحـظ انخفـاض نسـبة الربحيـة لسـنة2012 ((2.68%)) مقارنـة بسـنة 2011 كانـت ((5.66%)) وهـي أعلـى مـن الوسـط الحسـابي بفـارق ((0.68%)) وفـي سـنة 2013 انخفضـت الربحيـة بنسـبة بلغـت ((2.36%)) وهـي وأعلـى مـن الوسـط الحسـابي و فـي سـنة 2014 فقـد انخفضـت إلـى ((1.65%)) وهـي أقّـل مـن المتوسـط بنسـبة ((0.35%)) علـى الـرغم مـن التبـاين بالنسـب وانخفاضـها إلاّ أنّهـا حصـلت علـى تصـنيف 1 وفـق نمـوذج التقيـيم المصـرفي (PATROL) امـا 2015 فقـد انخفضـت نسـبة الربحيـة ((0.06%)) وأقّـل مـن المتوسـط ب ((1.94%)) ودليـل واضـح علـى انخفـاض الأربـاح المتحققـة وضـعف الادارة فـي توظيـف موجوداتهـا. وحصـل علـى تصـنيف (5) وفـق نمـوذج التقيـيم المصـرفي (PATROL) فـي هـذه السـنة وفـي 2016 فقـد ارتفعـت نسـبة الربحيـة بلغـت 1.06% وهـي اقـل مـن المتوسـط وفـي سـنة 2017 فقـد انخفضـت الـى ((0.53%)) وهـي اقـل مـن المتوسـط ب((1.47%)) وحصـل المصـرف علـى تصـنيف 3 حسـب رتـب التصـنيف ومـن خـلال التبـاين فـي النسـب.

نجـد أن المصـرف بحاجـة إلـى تطـوير أعمالـه الاسـتثمارية وتوظيـف موجوداتـه بصـورة مربحـة للحصـول علـى نسـب ربحيـة مرضـية يتضـح أن (ROA) شـهد تذبـذب اذ بلـغ اعلـى معـدل فـي سـنة (2011). وبعـدها بـدأت نسـبة الربحيـة بالانخفـاض علـى الـرغم مـن ارتفـاع الأربـاح ولكـن هنالـك زيـادة فـي الموجـودات كانـت أكبـر مـن الزيـادة الحاصـلة فـي صـافي الأربـاح المتحققـة. ولكـن سـنة 2015 شـهدت انخفـاض فـي مسـتوى الاربـاح المتحقـة هنـا يتطلـب مـن المصـرف اسـتثمار الأمـوال وتوظيفهـا فـي موجـودات تحقـق أعلـى العوائـد مـع مراعـاة المخـاطر المصـاحبة لهـذه الاسـتثمارات والسـعي إلـى تعظـيم الأربـاح مـن خـلال استخدام الأدوات الاسلامية .

الجدول (4) نسب الربحية للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف الوطني الاسلامي	2.31%	5.10%	4.86%	5.05%	3.76%	3.32%	3.26%	3.95%	0.011
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المصرف العراقي الاسلامي	3.52%	5.71%	5.78%	1.34%	1.60%	1.56%	1.51%	3.00%	0.020
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
مصرف ايلاف الاسلامي	5.66%	2.68%	2.36%	1.65%	0.06%	1.06%	0.53%	2.00%	0.019
التصنيف	1	1	1	1	5	1	3		
المتوسط	3.83%	4.50%	4.33%	2.68%	1.81%	1.98%	1.77%	2.98%	

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول(4) يتضح أن أعلى متوسط بلغ((3.95%)) كان من نصيب المصرف الوطني الاسلامي وهو أعلى من المتوسط العام ((2.98%)) وأقّل متوسط كان لمصرف ايلاف الاسلامي بلغت((2.00%)) أقّل من المتوسط العام وكان أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي((0.06%)) لمصرف ايلاف بسنة 2015 وأعلى نسبة((5.78%)) للمصرف العراقي الاسلامي بسنة2013 . ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت كبير للمصارف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ اعلى تتشتت للمصرف العراقي الاسلامي((0.020)) دليل على تذبذب كبير لنسبة الربحية. وأن الادارة غير مستقرة في رسم سياسة واضحة لأستغلال موجوداتها وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف ايلاف الاسلامي بنسبة ((0.019)) وجاء اخيرا المصرف الوطني الاسلامي بنسبة تشتت بلغت ((0.011)) و مما سبق نلاحظ تذبذب نسب الربحية للمصارف الاسلامية العراقية بشكل عام و ذلك بسبب عدم توظيف الاموال في

موجـودات محققــة للأربــاح للمصــارف الاســلامية واســتغلالها فــي الاســتثمارات فــأدى إلــى تولـد انخفـاض النسـب ويرجـع سـببه الـى تـدهور الوضـع السياسـي و الاقتصـادي للبلـد كـل هــــــــذا أدى إلـــــــــــى تذبـــــــــــذب فـــــــــــي نســـــــــــبة الربحيـــــــــــة.

3- جودة الائتمان

مـن أجـل تحليـل جـودة الائتمـان للمصـارف العراقيـة و الأردنيـة والسـعودية لسـنة 2011 اعتمـدت الباحثـة باسـتخراج جـودة الائتمـان عـن طريـق البيانـات المتـوفرة لهـذه المصـارف ، بأسـتخدام النسـبة مخصـص الـديون المشـكوك فـي تحصـيلها إلـى اجمـالي القـــــــــــــــــــــروض.

أ- المصرف الوطني الاسلامي

مـن الجـدول (5) أدنـاه نجـد أنّ الوسـط الحسـابي لجـودة الائتمـان فـي المصـرف الـوطني الإسـلامي كـان ((3.34%)) بـانحراف معيـاري ((0.013)) ، ويلاحـظ تبـاين نسـب جـودة الائتمـان للمصـرف المـذكور ، فقـد حقـق المصـرف أعلـى نسـبة سـنة (2017) بلغـت ((4.89%)) وهـي أقّـل مـن النسـبة المحـددة فـي جـدول التصـنيف . فيمـا كانـت أقّـل نسبة خـلال عـام (2011) اذ بلغـت ((1.36%)) وهـي أيضـا اقـل مـن النسـبة المحـددة وأن ذلـك يـدل علـى أن المصـرف لـم يخصـص مبـالغ كافيـة للـديون المشـكوك فـي تحصـيلها مقابـل القـــــــــــــــروض الممنوحـــــــــــــــة .

وعلـى المسـتوى التفصـيلي نلاحـظ ارتفـاع نسـبة جـودة الائتمـان لسـنة2012 ((2.12%)) مقارنــة بســنة 2011 كانــت ((1.36%)) وهــي أقّــل مــن الوســط الحســابي بفــارق ((1.22%)) وفــي ســنة 2013 ارتفعــت جــودة الائتمــان بنســبة بلغــت((3.44%)) واعلـى مـن المتوسـط بفـرق قليـل جـدا. وفـي سـنة 2014 فقـد ارتفعـت الـى((3.39%)) وهـي اكبـر مـن الوسـط الحسـابي بنسـبة ((0.05%)) وفـي سـنة 2015 فقـد ارتفعـت نسـبة جـودة الائتمـان((3.53%)) وهـي أكبـر مـن الوسـط الحسـابي بفـارق قليـل جـدا

((0.19%)). وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة إلى ((4.64%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي وفي 2017 بلغت نسبة جودة الائتمان((4.89%)) ونجد أنّ نسبة الارتفاع طفيفة جدا ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأنّ جميع النسب لم تعطِ أمان للخسائر التي ممكن أن يتعرض لها المصرف وهذا دليل على أن المصرف لم يخصص مبالغ غير كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لجميع السنوات و هذا دليل على ان ادارة القروض تتبع سياسة غير مرضية مما يستدعي الاهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

ب – المصرف العراقي الاسلامي

من الجدول (5) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لجودة الائتمان في المصرف العراقي الإسلامي كان ((6.28%)) بانحراف معياري ((0.026)) ، ويلاحظ تباين نسب جودة الائتمان للمصرف المذكور فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2012) بلغت ((10.05%)) وهي أقّل من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2013) اذ بلغت ((2.34%)) وهي أيضا أقّل من النسبة المحددة وأن ذلك يدل على أن المصرف لم يخصص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل القروض الممنوحة.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة جودة الائتمان لسنة 2012 ((10.05%)) مقارنة بسنة 2011 كانت((5.77%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بفارق ((3.77%)) وفي سنة 2013 انخفضت جودة الائتمان ((2.34%)) واقل من المتوسط بفارق((3.94 %)) في سنة 2014 فقد ارتفعت الى ((5.07%)) وهي اقل من المتوسط بنسبة ((1.21%)) أمّا في 2015 فقد انخفضت نسبة جودة الائتمان((4.93%)) واقل من المتوسط وفي 2016 ارتفعت((6.65%)) وهي اعلى من المتوسط وفي 2017 بلغت نسبة جودة الائتمان((9.15%)) ونجد ان نسبة الارتفاع طفيفة جدا ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأن جميع النسب لم تعطِ أمان للخسائر التي ممكن أن يتعرض لها المصرف وهذا دليل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) لجميع السنوات وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) و هذا دليل على أنّ ادارة القروض تتبع سياسة غيرمرضية مما يستدعي اهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

ج- مصرف ايلاف الاسلامي

من الجدول (5) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لجودة الائتمان في مصرف ايلاف الإسلامي كان ((16.20%)) بانحراف معياري ((0.138)) ، ويلاحظ تباين نسب جودة الائتمان للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2015) بلغت ((37.97%)) وحصلت على تصنيف 3 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL). فيما كانت اقل نسبة خلال عام (2013) اذ بلغت ((0.58%)) وهي أقّل من النسبة المحددة وأن ذلك يدل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل القروض الممنوحة .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة جودة الائتمان لسنة2012 بلغت ((17.19%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((11.84%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي ب ((1.00%)). وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى((0.58%)) وأقل من المتوسط بفارق((15.62%)) وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((31.62 %)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بنسبة ((15.42%)). أمّا في سنة 2015 فقد ارتفعت نسبة جودة الائتمان الى ((37.97%)) وأعلى من الوسط الحسابي وحصلت على تصنيف 3 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) وفي سنة 2016 انخفضت ((6.88%)). وهي أقّل من الوسط الحسابي وفي سنة 2017 بلغت نسبة جودة الائتمان ((7.30%)) ونجد أنّ نسبة الارتفاع طفيفة جدا ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأن جميع النسب لم تعطِ أمان للخسائر التي ممكن أن تتعرض لها المصارف. وهذا دليل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) لجميع السنوات ماعدا 2015 فقد حصلت على تصنيف 3 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) وهذا دليل على أنّ ادارة القروض تتبع سياسة غيرمرضية مما يستدعي اهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

الجدول (5) نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف الوطني الاسلامي	1.36%	2.12%	3.44%	3.39%	3.53%	4.64%	4.89%	3.34%	0.013
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
المصرف العراقي الاسلامي	5.77%	10.05%	2.34%	5.07%	4.93%	6.65%	9.15%	6.28%	0.026
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
مصرف ايلاف الاسلامي	11.84%	17.19%	0.58%	31.62%	37.97 %	6.88%	7.30%	16.20 %	0.138
التصنيف	5	5	5	4	3	5	5		
المتوسط	6.32%	9.79%	2.12%	13.36%	15.47 %	6.06%	7.11%	8.60%	0.069

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول(5) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ((16.20%)) كان من نصيب مصرف ايلاف الاسلامي وهو أعلى من المتوسط العام((8.60%)) وأقّل متوسط كان لمصرف الوطني الاسلامي بلغت((3.34%)) وأقّل من المتوسط العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي((0.58%)) لمصرف ايلاف بسنة 2013 واعلى نسبة((37.97%)) لمصرف ايلاف الاسلامي بسنة 2015 .ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشتتاً كبيراً للمصرف على مدار السنوات السبعة ، حيث بلغ أعلى تشتت لمصرف ايلاف الاسلامي ((0.138)) دليل على تذبذب كبير لنسبة جودة الائتمان وجاء ثانيا بأقل تشتت هو المصرف العراقي الاسلامي بنسبة ((0.026)) وجاء اخيرا المصرف الوطني الاسلامي بنسبة تشتت بلغت ((0.013)). و مما سبق نلاحظ تذبذب نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية العراقية بشكل عام و ذلك بسبب عدم تخصيص نسب كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل اجمالي القروض الممنوحة .

4- التنظيم (الادارة) :

للتنظيم أثرٌ كبير في المصارف ، ويمكن قياسه وفق اجمالي المصاريف إلى صافي ايرادات التشغيل وكلما قلت النسبة تعني الادارة افضل في تنظيمها لأنها تحقق ايراد بأقل المصاريف.

أ- المصرف الوطني الاسلامي

من الجدول (6) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للتنظيم في المصرف الوطني الإسلامي كان ((33.73%)) بانحراف معياري ((0.144)) ، ويلاحظ تباين نسب التنظيم للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2011) بلغت ((64.72%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2013) اذ بلغت ((23.97%)) وهي تمثل افضل نسبة ، ويعد المصـــرف أفضـــل تنظيميـــا. .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة التنظيم لسنة 2012 ((24.16 %)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((64.72%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد افضل تنظيما وحصل على تصنيف1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL). لأنّ الادارة استطاعت أنْ تحقق ايرادات بأقل المصاريف وفي سنة 2013 فقد انخفضت الى((23.97%)) وأقّل من الوسط الحسابي بفارق ((9.76%)) و في سنة 2014 فقد ارتفعت الى((31.09%)) وهي اصغر من الوسط الحسابي بنسبة((2.65%)). وحصل المصرف على تصنيف 3 أمّا 2015 فقد ارتفعت نسبة التنظيم ((32.98%)) وهي وأقّل من المتوسط وفي 2016 ارتفعت((35.10%)) وهي أعلى من المتوسط وفي 2017 انخفضت نسبة التنظيم ((24.13%)) كان تنظيمها في 2017 أفضل من 2016ونجد أنّ نسبة التذبذب طفيفة وكان تنظيم المصرف لسنتي 2012 و2013 أفضل من 2011 وتراجع تنظيمها في 2014 و2015 و2016 لم تحقق الايرادات المطلوبة بأقل المصاريف ولكن 2017 حققت النسبة المطلوبة وحصلت على تنظيم جيد بتصنيف1 وفق نموذج التقييم المصـــــــــرفي (PATROL). .

ب – المصرف العراقي الاسلامي

من الجدول (6) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للتنظيم في المصرف العراقي الإسلامي كان ((47.48%)) بانحراف معياري ((0.141)) ، ويلاحظ تباين نسب التنظيم للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2014) بلغت ((60.91%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((22.61%)) وهي تمثل افضل نسبة ويعد المصـــرف افضـــل تنظيميـــا. .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة التنظيم لسنة 2012 ((34.11%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((22.61%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد افضل تنظيما سنة 2011 من سنة 2012 وحصل على تصنيف1 لأنّ الادارة استطاعت أنْ تحقق ايرادات بأقل المصاريف بينما سنة 2012 حصلت على تصنيف 3 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL). وفي سنة 2013 فقد ارتفعت إلى((55.02%)) وأقّل من المتوسط بفارق ((7.54%)) في سنة 2014 فقد ارتفعت إلـى((60.91%)) وهـي أعلـى مـن الوسـط الحسـابي بنسـبة ((13.43%)). امـا 2015 فقـد انخفضت نسبة التنظيم((47.41%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بنسية قليلة جدا لكن لم تحقق المستوى المطلوب من التنظيم وفي 2016 ارتفعت((53.51%)) وهي أعلى من الوسط الحسابي وفي 2017 ارتفعت نسبة التنظيم((58.78%)) وأنّ نسبة تنظيم المصرف للسنوات المبحوثة ليس بالمستوى المطلوب لم تحقق الايراد المطلوب بأقل المصاريف ماعدا 2011 حققت النسبة المطلوبة وحصلت على تنظيم جيد بتصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) وبعدها أصبح تنظيمها تنازلي. .

ج-المصرف ايلاف الاسلامي

من الجدول (6) أدناه نجد أّن الوسط الحسابي للتنظيم في مصرف ايلاف الإسلامي كان ((54.41%)) بانحراف معياري ((0.268)) ، ويلاحظ تباين نسب التنظيم للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2015) بلغت ((94.36%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((17.29%)) وهي تمثل افضل نسبة ويعد المصرف أفضل تنظيماً.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة التنظيم لسنة 2012 ((31.29%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((17.29%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد أفضل تنظيما سنة 2011 من سنة 2012 وحصل على تصنيف1 وفق نموذج التقييم المصرفي ((PATROL)). لأنّ الادارة استطاعت أنْ تحقق ايرادات بأقل المصاريف بينما سنة 2012 حصلت على تصنيف 2 وفي سنة 2013 فقد ارتفعت الى ((40.94%)) واقل من المتوسط بفارق((13.47%)) في سنة 2014 فقد ارتفعت الى((61.57%)) وهي اقل من المتوسط أمّا 2015 فقد ارتفعت نسبة التنظيم((94.36%)) وهي أعلى من المتوسط وفي 2016 انخفضت نسبة التنظيم((57.25%)) وهي أعلى من المتوسط وفي 2017 ارتفعت نسبة التنظيم ((78.14%)). وأنّ نسبة تنظيم للمصرف للسنوات المبحوثة ليس بالمستوى المطلوب لم تحقق الايراد المطلوب بأقل المصاريف ماعدا 2011 حققت النسبة المطلوبة وحصلت على تنظيم جيد بتصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي ((PATROL)) وبعدها اصبح تنظيمها تنازليا.

الجدول (6) نسب التنظيم للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف الوطني الاسلامي	64.72%	24.16%	23.97%	31.09%	32.98%	35.10%	24.13%	33.73%	0.144
التصنيف	5	1	1	3	3	3	1		
المصرف العراقي الاسلامي	22.61%	34.11%	55.02%	60.91%	47.41%	53.51%	58.78%	47.48%	0.141
التصنيف	1	3	5	5	5	5	5		
مصرف ايلاف الاسلامي	17.29%	31.29%	40.94%	61.57%	94.36%	57.25%	78.14%	54.41%	0.268
التصنيف	1	2	4	5	5	5	5		
المتوسط	34.87%	29.85%	39.98%	51.19%	58.25%	48.62%	53.68%	45.21%	

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (6) يتضح أن اعلى متوسط بلغ ((54.41%)) كان من نصيب مصرف ايلاف الاسلامي وهو أعلى من المتوسط العام ((45.21%)) وأقّل متوسط كان لمصرف الوطني الاسلامي بلغت ((33.73%)) وهي اقل من الوسط الحسابي العام. وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((17.29%)) لمصرف ايلاف الاسلامي بسنة 2011 وأعلى نسبة ((94.36%)) لمصرف ايلاف الاسلامي بسنة2015 ، ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشتتاً كبيراً للمصارف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ أعلى تتشتت لمصرف ايلاف الاسلامي ((0.268)).هذا دليل على تذبذب كبير لنسبة التنظيم وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف الوطني الاسلامي بنسبة ((0.144)) وجاء اخيرا المصرف العراقي الاسلامي بنسبة تشتت بلغت ((0.141)) و مما سبق نلاحظ تذبذب نسبة التنظيم للمصارف الاسلامية العراقية بشكل عام و ذلك بسبب ضعف الادارة وعلى الادارة أنْ تسعى لتقليل حجم الكلف التشغيلية مقابل الايرادات المتحققة .

5- السيولة :

تشير هذه النسبة إلى مجمل السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف والمصارف الأخرى ونسبتها إلى إجمالي الودائع .

أ- المصرف الوطني الاسلامي

من الجدول (7) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للسيولة في المصرف الوطني الإسلامي كان ((79.50%)) بانحراف معياري ((0.157)) ، ويلاحظ تباين نسب السيولة للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2016) بلغت ((99.48%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2015) اذ بلغت ((58.95%)) وهي تمثل أفضل نسبة ويعد المصرف افضل سيولة .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة لسنة 2012 ((77.08%)) مقارنة بسنة 2011 كانت((98.80%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد أفضل وحصلت على تصنيف4 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL). وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى((63.63%)) وأقّل من المتوسط بفارق((15.87%)) وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى((83.42%)) وهي اعلى من المتوسط اما 2015 فقد انخفضت نسبة السيولة إلى ((58.95%)) وهي وأقّل من المتوسط وحصلت على تصنيف 2 وهي افضل سنة حققت نسبة معقولة مقارنة بالسنوات السابقة وفي 2016 ارتفعت نسبة السيولة ((99.48%)). وهي أعلى من المتوسط وفي 2017 انخفضت نسبة السيولة ((75.13%)) وأنّ نسبة السيولة للمصرف للسنوات المبحوثة ليس بالمستوى. والسبب في ارتفاع السيولة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الاخرى مقابل انخفاض حجم الايداع على خلاف السنوات الاخرى والتي شهدت انخفاض في حجم الأموال مقابل الارتفاع في حجم الايداع ، بالرغم من ذلك فإنّ انخفاض معدل الاموال السائلة لدى المصرف يسهم في استغلال السيولة النقدية في موجودات مربحة وعلى العكس من ذلك أنّ ارتفاع السيولة النقدية لتحقيق الأمان

للمـودعين لكـن يجـب أنْ تكـون بحـدود معقولـة إذ إنّ بقـاء هـذه الأمـوال مـن دون اسـتغلال سـوف يعكـس نتـائج سـلبية علـى ايـراد المصـرف لـذا يجـب علـى المصـرف السـعي للاسـتفادة من هذه الاموال.

ب- المصرف العراقي الاسلامي

مـن الجـدول (7) أدنـاه نجـد أنّ الوسـط الحسـابي للسـيولة فـي المصـرف العراقـي الإسـلامي كـان ((153.74%)) بانحراف معياري ((0.499)) ، ويلاحظ تباين نسب السيولة للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2017) بلغت ((250.77%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011). اذ بلغت ((115.47%)) وهي تمثل أفضل من النسبة سابقة الذكر ويعد المصرف أفضل سيولة ولكن لم يحقق المستوى المطلوب للتصنيف ، النسبتين حصـــلت علـــى تصـــنيف 5 وفـــق نمـــوذج التقيـــيم المصـــرفي (PATROL).

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة لسنة 2012 ((119.89%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((115.47%)) وأعلى من الوسط الحسابي وفي سنة 2013. فقد ارتفعت إلى ((123.24%)) وأقّل من الوسط الحسابي بفارق ((30.49%)) وفي سنة 2014 فقد ارتفعت الى((140.80%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي أمّا 2015 فقد انخفضت نسبة السيولة إلى ((134.46%)) وهي اقل من المتوسط وفي 2016 ارتفعت نسبة السيولة ((191.53%)) وهي أعلى من المتوسط. وفي 2017 ارتفعت نسبة السيولة ((250.7%)) وهي أعلى نسبة خلال السنوات المبحوثة للمصرف وبفارق عن المتوسط بنسبة((97.03%)) وأنّ نسبة السيولة للمصرف للسنوات المبحوثة ليس بالمستوى المطلوب والسبب في ارتفاع السيولة هو زيادة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى مقابل انخفاض حجم الايداع ، والمصرف لم يسهم في استغلال السيولة النقدية في موجودات مربحة وان ارتفاع السيولة النقدية لتحقيق الامان للمودعين. لكن يجب ان تكون بحدود معقولة إذ إنّ بقاء هذه الأموال من دون استغلال سوف يعكس نتائج سلبية على ايـــراد المصـــرف ولـــذا يجـــب مـــن المصـــرف الســـعي إلـــى الإفـــادة مـــن هـــذه الامـــوال.

ج- المصرف ايلاف الاسلامي

من الجدول (7) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للسيولة في مصرف ايلاف الإسلامي كان ((174.18%)) بانحراف معياري ((0.485)) ، ويلاحظ تباين نسب السيولة للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة بسنة (2017) بلغت ((267.16%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة لسنة (2013) اذ بلغت ((112.93%)) وهي تمثل أفضل من النسبة السابقة الذكرويعد المصرف أفضل سيولة ولكن لم يحقق المستوى المطلوب من التصنيف النسبتين حصلت على تصنيف5 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة((194.70%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((149.62%)) وأعلى من الوسط الحسابي أمّا في سنة 2013 فقد انخفضت الى((112.93%)) وأقّل من المتوسط بفارق((61.24%)). وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((155.76%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي وفي سنة 2015 فقد ارتفعت نسبة السيولة الى((156.94%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي وفي سنة 2016 ارتفعت نسبة السيولة ((182.13%)) وهي أعلى من الوسط الحسابي وفي 2017 ارتفعت نسبة السيولة ((267.16%)) وهي أعلى نسبة خلال السنوات المبحوثة للمصرف. وبفارق عن المتوسط بنسبة ((97.03%)) وأنّ نسبة السيولة للمصرف للسنوات المبحوثة ليس بالمستوى المطلوب والسبب في ارتفاع السيولة زيادة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخرى مقابل انخفاض حجم الايداع والمصرف لم يسهم في استغلال السيولة النقدية في موجودات مربحة وأنّ ارتفاع السيولة النقدية لتحقيق الأمان للمودعين لكن يجب أنْ تكون بحدود معقولة إذ إنّ بقاء هذه الأموال من دون استغلال سوف يعكس نتائج سلبية على ايراد المصرف ولذا يجب من المصرف السعي إلى الإفادة من هذه الأموال .

الجدول (7) نسب السيولة للمصارف الاسلامية العراقية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف الوطني الاسلامي	98.80%	77.08%	63.63%	83.42%	58.95%	99.48%	75.13%	79.50%	0.157
التصنيف	5	4	3	5	2	5	4		
المصرف العراقي الاسلامي	115.47%	119.89%	123.24%	140.80%	134.46%	191.53%	250.77%	153.74%	0.499
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
مصرف ايلاف الاسلامي	149.62%	194.70%	112.93%	155.76%	156.94%	182.13%	267.16%	174.18%	0.485
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
المتوسط	121.30%	130.55%	99.93%	126.66%	116.78%	157.71%	197.68%	135.80%	0.193

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (7) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((174.18%)) كان من نصيب مصرف ايلاف الاسلامي وهو أعلى من المتوسط العام ((135.80%)) وأقّل متوسط كان للمصرف الوطني الاسلامي بلغت((79.50%)) أقّل من المتوسط العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((58.95%)) للمصرف الوطني بسنة 2015 وأعلى نسبة ((267.16%)) لمصرف ايلاف الاسلامي بسنة2017 ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت كبير للمصارف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ أعلّى تتشتت للمصرف العراقي الاسلامي ((0.499)) دليل على تذبذب كبير لنسبة السيولة وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف ايلاف الاسلامي بنسبة ((0.485)) وجاء أخيرا المصرف الوطني الاسلامي بنسبة تشتت بلغت ((0.157)) ويعد المصرف الوطني الاسلامي أفضل من بقية المصارف وهذا يعود إلى نجاح ادارة المصرف في استغلال السيولة التي لديها وحصلت على تصنيفات افضل ومما سبق نلاحظ تذبذب وارتفاع نسب السيولة للمصارف الاسلامية العراقية بشكل عام يلاحظ ارتفاع معدلات السيولة وهذا نتيجة التزام المصارف بقرارات بازل 1و 2 ، والازمات التي مرت بالنظام المالي عموماً والمصارف خاصة ، مما أدىّ بالمصارف الاسلامية إلى زيادة كفاءة رأس المال

ولـم تسـتغل المصـارف المبـالغ وتوظفهـا فـي اسـتثمارات مربحـة مـن خـلال الادوات الاسـلامية .

ثانيا : المصارف الاردنية عينة الدراسة :

- نبذة مختصرة

المصرف الاسلامي الأردني

تأسس المصـرف الإسـلامي الأردنـي كشـركة مسـاهمة عامـة أردنيـة بتـاريخ 28 تشـرين الثـاني 1978 بموجـب أحكـام قـانون الشـركات رقـم (12) لسـنة 1964 بـرأس مـال قـدره 180,000,000 دينـار ومركـزه الرئيسي في مدينة عمان يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المُنظمة على غير أساس الربا وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها 74 فرعًا و 26 مكتبًا مصرفيًا ومن خـلال الشركات التابعـة لـه، ويخضـع البنـك فـي أعمالـه لأحكـام قـانون البنوك النافذ.

يهدف المصرف إلى الاحتفاظ برأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر ، وتحقيق معدل عائد مرضـي علـى رأس المال دون المساس بالمتانة المالية ، و تحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية ، والوصول برأس المـال إلـى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنـة بـازل للرقابـة المصـرفية وتوجهات الجهـات الرقابيـة ، وتـوفير رأس مال كافٍ للتوسع في منح التمويلات والاستثمارات الكبيرة وبما ينسجم وتعليمات البنك المركزي الأردني ، وكذلك مواجهة أي مخاطر مستقبلية.

المصرف العربي الاسلامي الدولي

وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتارخ 30 / 3/ 1997 برأس مال قدره 100,000,000دينار، بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الثاني عشر من شوال عام 1418 هجري، الموافق التاسع من شباط عام 1998 ميلادي، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحداً من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن. وبلغ عدد فروع المصرف (42) فرعا.

يهدف المصرف الى ضمان توافق سياسات وممارسات مكافأت الاداء مع أهداف المصرف وقيمة واستراتيجية ومصالح المساهمين والمستثمرين على المدى الطويل. واستقطاب موظفين من ذوي المهارات والكفاءات و الخبرات اللازمة والمحافظة عليهم وتحفيزهم والارتقاء بادائهم بمايحقق تطلعات واهداف المصرف ، وتحقيق الموضوعية والاستقلالية في قياس الاداء وعدم منح مكافأت الى موظفي الرقابة .

1-تحليل كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال ركيزة اساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يمكن أنْ يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله ويتم حساب نسبة الكفاية من خلال قسمة مجموع رأس المال الاساس ورأس المال المساند على اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة . فقد تم تحديد نسبة كفاية رأس المال من قبل البنك المركزي كحد أدنى ((12%)) ، فيما كانت النسبة بموجب مقررات بازل 11 ((8%)).

أ- المصرف العربي الاسلامي الدولي

من الجدول (8) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لكفاية راس المال في المصرف العربي الإسلامي الدولي كان ((18.93%)) بانحراف معياري ((0.036)) ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2013) بلغت ((25.19%)). وهي أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف الاردنية ومقررات لجنة بازل فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت

((15.88%)) وهـي أيضـا اعلـى مـن النسـبة المحـددة فـي قـانون المصـارف الاردنيـة ومقـررات لجنـة بـازل. أنّ ذلـك يـدل بشـكل عـام إلـى تبنـي المصـرف لسياسـة مجازفـة فـي اسـتثمار موجوداتـه فهـو يميـل إلـى الـدخول باسـتثمارات تتميـز بمخـاطرة كبيـرة مقارنـة ببقيـة المصارف.

وعلـى المسـتوى التفصـيلي نلاحـظ ارتفـاع نسـبة كفايـة رأس المـال لسـنة 2012 ((25.19%)) مقارنـة بسـنة 2011 كانـت ((22.84%)) وهـي أكبـرمن الوسـط الحسـابي بفـارق ((6.26%)) وفـي سـنة 2013 انخفضـت كفايـة رأس المـال بنسـبة بلغـت((17.98%)). وفـي سـنة 2014 فقـد انخفضـت إلـى ((17.91%)) وهـي نسـبة مقاربـة إلـى الوسـط الحسـابي وفـي سـنة 2015 فقـد انخفضـت النسـبة الـى ((15.88%)) وهـي أصـغر مـن الوسـط الحسـابي وفـي سـنة 2016 فقـد ارتفعـت الـى ((16.21%)) أمّـا فـي سـنة 2017 فقـد ارتفعـت الـى ((16.50%)). وعلـى الـرغم مـن التبـاين فـي النسـب للمصـرف إلا أنّهـا جميعهـا ملتزمـة بالنسـبة المقـررة مـن قبـل البنـك المركـزي وهـي أدنـى حـد ((12%)) للمصـارف وجميعهـا تجـاوزت هـذه النسـب المحـددة ، وتمثـل هـذه الزيـادة هنـاك نمـو فـي رأس مـال المصـرف وتمثـل هـذه النسـب مـلاءة جيـدة للمصـارف وحصـلت علـى تصـنيف 1 لجميـع السـنوات لأنّ جميـع النسـب أكبـر أو تسـاوي ((15%)) وفـق نمـوذج التقييم المصرفي (PATROL) .

ب – المصرف الاسلامي الاردني

من الجدول (8) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لكفاية رأس المال في المصرف العربي الإسلامي الأردني كان ((21.37%)) بانحراف معياري ((0.020)) ، ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2011) بلغت ((24.48%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف الاردنية ومقررات لجنة بازل . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2013) اذ بلغت ((18.50%)) وهي أيضا أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف الاردنية ومقررات لجنة بازل أنّ ذلك يدل بشكل عام إلى تبني المصرف لسياسة مجازفة في استثمار موجوداته فهو يميل إلى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة كبيرة مقارنة ببقية المصـــــــارف. .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة 2012 ((19.56%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((24.48%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي بفارق ((1.82%)) وفي سنة 2013 انخفضت كفاية رأس المال بنسبة بلغت ((18.50%)) وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((20.95%)) وهي نسبة مقاربة إلى الوسط الحسابي. وفي سنة 2015 فقد ارتفعت النسبة إلى ((21.11%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي بفارق بسيط جدا ((0.26%)) وفي سنة 2016 فقد ارتفعت الى ((22.02%)).أمّا في سنة 2017 فقد ارتفعت الى ((23.00%)) وهي أعلى من الوسط الحسابي وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف الاانها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهي ادنى حد ((12%)) للمصارف وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف ، وتمثل هذه النسب ملاءة مالية جيدة للمصارف وحصلت على تصنيف 1 لجميع السنوات وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لأنّ جميع النسب أكبر أو تساوي ((15%)).

الجدول (8) نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف العربي الاسلامي الدولي	22.84%	25.19%	17.98%	17.91%	15.88%	16.21%	16.50%	18.93%	0.036
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المصرف الاسلامي الاردني	24.48%	19.56%	18.50%	20.95%	21.11%	22.02%	23.00%	21.37%	0.020
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المتوسط	23.66%	22.37%	18.24%	19.43%	18.50%	19.11%	19.75%	20.15%	0.011

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (8) يتضح أنّ اعلى متوسط بلغ ((21.37%)) كان من نصيب المصرف الاسلامي الاردني وهو أعلى من المتوسط العام ((20.15%)) وأقّل متوسط كان للمصرف العربي الاسلامي بلغ ((18.93%)) أقّل من المتوسط العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي((15.88%)) للمصرف العربي الاسلامي الدولي بسنة 2015 وأعلى نسبة ((25.19%)) للمصرف العربي الاسلامي بسنة 2012. ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت للمصرف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ اكبر تتشتت المصرف العربي الاسلامي الدولي ((0.036)). دليل على تذبذب لنسبة كفاية رأس المال وأن الادارة غير مستقرة في رسم سياسة واضحة لأستغلال الاموال وجاء ثانيا بأقل تشتت هو المصرف الاسلامي الاردني بنسبة ((0.02)) وأن ادارته اكثر استقرار من المصرفي العربي الاسلامي .

مما سبق نلاحظ أنّ المصارف الأردنية فيها نسب التذبذب لكفاية رأس المال قليلة و لم تتجاوز نسبة كفاية رأس المال بفارق كبير عن النسبة المقررة وفق بازل 11و البالغة ((8%)) و وفق قانون المصارف الأردنية و البالغة ((12%)) على عكس المصارف

العراقية التي كانت نسبها عالية جدا و ذلك نتيجة لاستقرار الاوضاع الأمنية و السياسة و الاقتصادية للبلد و كثرة الاستثمارات التي تقوم بها المصارف الاردنية .

2-الربحية

لغرض تحليل نسب الربحية للمصارف العراقية والاردنية والسعودية للفترة من (2011 – 2017) اعتمدت الباحثة لأستخراج نسبة الربحية على عائد الموجودات (ROA) وهي صافي الربح بعد الضريبة الى مجموع الموجودات.

أ-المصرف العربي الاسلامي الدولي

من الجدول (9) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للربحية في المصرف العربي الإسلامي كان ((1.06%)) بانحراف معياري ((0.002)) ، ويلاحظ تباين نسب الربحية للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2017) بلغت ((1.40%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في جدول التصنيف وحصل على تصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) فيما كانت اقل نسبة خلال عام (2014) اذ بلغت ((0.85%)) وهي أيضا اقل من النسبة المحددة في الجدول ان ذلك يدل بشكل عام الى انخفاض الارباح وحصلت على تصنيف 2 .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة الربحية لسنة2012 ((0.98%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((0.96%)) والفرق بين السنتين قليل جدا وهي اصغر من الوسط الحسابي بفارق ب ((0.09%)) وفي سنة 2013 فقد ارتفعت إلى ((1.17%)) وأعلى من المتوسط ب ((0.10%)) وأمّا في سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((0.85%)) وفي سنة 2015 فارتفعت نسبة الربحية ((0.92%)) وهي اقل من الوسط الحسابي بفارق ((0.14%)) وفي سنة 2016 فقد ارتفعت نسبة الربحية الى ((1.17%)) وفي سنة 2017 فقد ارتفعت الى ((1.40%)) وهي أكبر من المتوسط بفارق ((0.34%)) يتضح أن (ROA) شهد تذبذب اذ بلغت أعلى نسبة

في سنة 2017 أمّا بقية السنوات فشهدت تذبذب فيجب على المصرف اتباع سياسة أفضل لتحقيق أرباح ومراعاة المخاطر.

ب- المصرف الاسلامي الاردني

من الجدول (9) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للربحية في المصرف الإسلامي الأردني كان ((1.74%)) بانحراف معياري ((0.013)) ، ويلاحظ تباين نسب الربحية للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2016) بلغت ((4.77%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((0.98%)) وهي أقّل من النسبة المحددة في الجدول ان ذلك يدل على انخفاض الارباح و المصرف حصل على تصنيف 2

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة الربحية لسنة 2012 ((1.21%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((0.98%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.53%)) وفي سنة 2013 ارتفعت الربحية بنسبة بلغت ((1.37%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي أمّا في سنة 2014 فقد انخفضت إلى((1.27%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بنسبة ((0.47%)) على الرغم من ارتفاع الأرباح ولكن هنالك زيادة في الموجودات كانت أكبر من الزيادة الحاصلة في صافي الأرباح المتحققة. هنا يتطلب من المصرف استثمار الاموال وتوظيفها في موجودات تحقق أعلى الايرادات وفي سنة 2015 فقد ارتفعت نسبة الربحية الى ((1.28%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي امافي سنة 2016 فقد ارتفعت بفارق كبير عن السنوات السابقة وأعلى من الوسط الحسابي حيث بلغت ((4.77%)) وفي سنة 2017 فقد انخفضت النسبة إلى ((1.29%))

يتضح أنّ (ROA) شهد تذبذب اذ بلغ أعلى معدل في سنة 2016 أمّا بقية السنوات فشهدت تذبذب فيجب على المصرف اتباع سياسة افضل لتحقيق ارباح مع مراعاة

المخاطرالمصاحبة لهذه الاستثمارات والسعي إلى تعظيم الاستثمار من خلال استخدام الأدوات الاسلامية.

الجدول (9) نسب الربحية للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف العربي الاسلامي الدولي	0.96%	0.98%	1.17%	0.85%	0.92%	1.17%	1.40%	1.06%	0.002
التصنيف	2	2	1	2	2	1	1		
المصرف الاسلامي الاردني	0.98%	1.21%	1.37%	1.27%	1.28%	4.77%	1.29%	1.74%	0.013
التصنيف	2	1	**1**	1	1	1	1		
المتوسط	0.97%	1.09%	1.27%	1.06%	1.10%	2.97%	1.34%	1.40%	0.008

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (9) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((1.74%)) كان من نصيب المصرف الاسلامي الاردني وهو أعلى من المتوسط العام ((1.40%)) وجاء ثانيا المصرف العربي الاسلامي الاردني بلغت((1.06%)) أقّل من المتوسط العام ومن خلال نسب التشتت نلاحظ أنّ أعلى تشت للمصرف الاسلامي الأردني على مدار السنوات السبعة ، حيث بلغ أعلى تتشتت المصرف ((0.013)) دليل على تذبذب طفيف لنسبة الربحية وأن الادارة مستقرة في رسم سياسة واضحة لأستغلال موجوداتها وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف العربي الاسلامي بنسبة((0.002)) وهو اكثر استقرارا.ومما سبق نلاحظ تذبذب طفيف لنسب الربحية للمصارف الاسلامية الاردنية وحصلت المصارف للسنوات السبعة على تصنيف 1 و2 وفق نموذج التقييم المصرفي(PATROL) وهذا يعني أنها تولد دخلا كافيا ومع ذلك فإنّها تحتاج إلى تطوير استثماراتها وتركزعلى ايراداتها بطرق حديثة وتنويعها من خلال ادواتها الاستثمارية.

3- جودة الائتمان

من اجل تحليل جودة الائتمان للمصارف العراقية و الأردنية والسعودية لسنة 2011 اعتمدت الباحثة باستخراج جودة الائتمان عن طريق البيانات المتوفرة لهذه المصارف ، باستخدام النسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض.

أ- المصرف العربي الاسلامي الدولي

من الجدول (10) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لجودة الائتمان في المصرف العربي الإسلامي كان ((1.86%)) بانحراف معياري ((0.005)) ، ويلاحظ تباين نسب جودة الائتمان للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2014) بلغت ((2.67%)) وهي أقّل من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((1.27%)) وهي أيضا أقّل من النسبة المحددة وأن ذلك يدل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل القروض الممنوحة. .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة جودة الائتمان لسنة 2012 ((1.39%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((1.27%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.46%)) وفي سنة 2013 ارتفعت جودة الائتمان بنسبة بلغت ((1.56%)) وأقّل من الوسط الحسابي بفرق قليل جدا وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((2.67%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بنسبة ((0.81%)) وفي سنة 2015 فقد انخفضت نسبة جودة الائتمان((2.52%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بفارق ((0.67%)) وفي 2016 انخفضت ((1.74%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي وفي 2017 بلغت نسبة جودة الائتمان ((1.84%)) ونجد أنّ نسبة الارتفاع طفيفة جدا ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأنّ جميع النسب لم تعطِ أمان للخسائر التي ممكن أنْ تتعرض لها المصارف وهذا دليل على أن المصرف يخصص مبالغ غير كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل

وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) لجميع السنوات وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) و هذا دليل على أنّ ادارة القروض تتبع سياسة غير مرضية مما يستدعي اهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

ب- المصرف الاسلامي الاردني

من الجدول (10) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لجودة الائتمان في المصرف الإسلامي الاردني كان ((3.14%)) بانحراف معياري ((0.012)) ، ويلاحظ تباين نسب جودة الائتمان للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة(2014) بلغت ((3.89%)) وهي أقّل من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت (0.46%) وهي أيضا أقّل من النسبة المحددة وأنّ ذلك يدل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل القروض الممنوحة .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة جودة الائتمان لسنة2012 ((2.99%)) مقارنة بسنة 2011 كانت((0.46%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.14%)) وفي سنة 2013 ارتفعت جودة الائتمان بنسبة بلغت ((3.86%)) واكبرمن الوسط الحسابي بفرق قليل وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((3.89%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بنسبة ((0.75%)) وفي سنة 2015 فقد انخفضت نسبة جودة الائتمان ((3.65%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بفارق ((0.51%)) وفي 2016 انخفضت((3.51%)) وهي أكبرمن الوسط الحسابي وفي 2017 بلغت نسبة جودة الائتمان ((3.62%)) ونجد أنّ نسبة الارتفاع طفيفة جدا ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأنّ جميع النسب لم تعطِ أمان للخسائر التي ممكن أنْ تتعرض لها المصارف وهذا دليل على أنّ المصرف يخصص مبالغ غير كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) لجميع السنوات وفق نموذج

التقييم المصرفي (PATROL) و هذا دليل على أنّ ادارة القروض تتبع سياسة غير مرضية مما يستدعي اهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

الجدول (10) نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف العربي الاسلامي الدولي	1.27%	1.39%	1.56%	2.67%	2.52%	1.74%	1.84%	1.86%	0.005
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
المصرف الاسلامي الاردني	0.46%	2.99%	3.86%	3.89%	3.65%	3.51%	3.62%	3.14%	0.012
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
المتوسط	0.86%	2.19%	2.71%	3.28%	3.09%	2.62%	2.73%	2.50%	0.005

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (10) يتضح أنّ اعلى متوسط بلغ ((3.14%)) كان من نصيب المصرف الاسلامي الاردني وهو أعلى من المتوسط العام ((8.60%)) وأقّل متوسط كان للمصرف العربي الاسلامي الدولي بلغت ((1.86%)) أقّل من المتوسط العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((0.46%)) للمصرف الاسلامي الاردني بسنة 2011 وأعلى نسبة ((3.89%)) للمصرف الاسلامي الأردني بسنة 2014 ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشتت للمصرفين على مدار السنوات السبعة. حيث بلغ أعلى تتشتت للمصرف الاسلامي الاردني ((0.012)) دليل على تذبذب لنسبة جودة الائتمان وجاء ثانيا بأقل تشتت هو المصرف العربي الاسلامي الدولي بنسبة ((0.005)) و مما سبق نلاحظ تذبذب نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية الاردنية بشكل عام و ذلك بسبب عدم تخصيص نسب كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل اجمالي القروض الممنوحة .

4- التنظيم (الادارة) :

للتنظيم أثرٌ مهم في المصارف ، ويمكن قياسه وفق اجمالي المصاريف إلى صافي ايرادات التشغيل وكلما قلت النسبة تعني الادارة افضل في تنظيمها لأنها تحقق ايراد بأقل المصاريف.

أ- المصرف العربي الاسلامي الدولي

من الجدول (11) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للتنظيم في المصرف العربي الإسلامي كان ((53.78%)) بانحراف معياري ((0.080)) ، ويلاحظ تباين نسب التنظيم للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2015) بلغت ((65.64%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2017) اذ بلغت ((42.51%)) وهي تمثل أفضل من نسبة 2015 ويعد المصرف أفضل تنظيميا لكن لم يحقق النسبة المطلوبة وحصل المصرف على تصنيف 4 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لسنة 2017.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة التنظيم لسنة 2012 ((59.78%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((50.01%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد افضل تنظيما ولكن لم تحصل على تصنيف1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL). لأنّ الادارة لم تستطيع أنْ تحقق ايرادات بأقل المصاريف وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى ((54.57%)) وأعلى من الوسط الحسابي بفارق ((0.79%)). وفي سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((57.29%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بنسبة ((3.50%)) أمّا 2015 فقد ارتفعت نسبة التنظيم((65.64%)) وهي أكبرمن الوسط الحسابي وفي 2016 ارتفعت ((46.67%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي وفي 2017 انخفضت نسبة التنظيم ((42.51%)) كانت نسبة التنظيم في 2017 أفضل من السنوات السابقة ولكن لم تحقق اعلى تصنيف ونجد أنّ نسبة التذبذب طفيفة ولم تحقق الايرادات المطلوبة بأقل المصاريف. .

ب-المصرف الاسلامي الاردني

من الجدول (11) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للتنظيم في المصرف الإسلامي الأردني كان ((45.49%)) بانحراف معياري ((0.019)) ، ويلاحظ تباين نسب التنظيم للمصرف المذكور فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2011) بلغت ((49.24%)) وحصلت على أقّل تصنيف فيما كانت وأقّل نسبة خلال عام (2016) اذ بلغت ((44.02%)). وهي تمثل افضل من نسبة 2011 ويعد المصرف افضل تنظيميا لكن لم يحقق النسبة المطلوبة وحصل المصرف على تصنيف 4 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لسنة 2016.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة التنظيم لسنة2012 ((46.72%)) مقارنة بسنة 2011 كانت((49.24%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد افضل تنظيما ولكن لم تحصل على تصنيف1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لأنّ الادارة لم تستطع أنْ تحقق ايرادات بأقل المصاريف وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى ((44.31%)) وأصغر من الوسط الحسابي بفارق ((1.18%)) و في سنة 2014 فقد ارتفعت إلى ((44.72%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي بنسبة ((0.76%)) وفي سنة 2015 فقد نخفضت نسبة التنظيم((44.46%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي وفي 2016 انخفضت الى((44.02%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي وفي 2017 ارتفعت نسبة التنظيم((44.93%)). ويعد التنظيم في سنة 2016 أفضل من السنوات السابقة ولكن لم تحقق اعلى تصنيف ونجد أنّ نسبة التذبذب طفيفة ولم تحقق الايرادات المطلوبة بأقل المصاريف .

الجدول (11) نسب التنظيم للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف العربي الاسلامي الدولي	50.01%	59.78%	54.57%	57.29%	65.64%	46.67%	42.51%	53.78%	0.080
التصنيف	5	5	5	5	5	5	4		
المصرف الاسلامي الاردني	49.24%	46.72%	44.31%	44.72%	44.46%	44.02%	44.93%	45.49%	0.019
التصنيف	5	5	4	4	4	4	4		
المتوسط	49.63%	53.25%	49.44%	51.00%	55.05%	45.35%	43.72%	49.63%	0.043

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (11) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((53.78%)) كان من نصيب المصرف العربي الاسلامي وهو أعلى من المتوسط العام ((49.63%)) جاء ثانيا المصرف الاسلامي الاردني بوسط حسابي ((45.49%)) أقّل من الوسط الحسابي العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((42.51%)) للمصرف العربي الاسلامي بسنة 2017 وأعلى نسبة ((65.64%)) كذلك للمصرف العربي الاسلامي بسنة2015 ومن خلال نسب التشتت نلاحظ التشت على مدار السنوات السبعة حيث بلغ اعلى تتشتت لمصرف العربي الاسلامي ((0.080)) دليل على تذبذب لنسبة التنظيم وعدم استقرار الادارة للسياسة المتبعة وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف الاسلامي الاردني بنسبة (0.144) وجاء اخيرا المصرف العراقي الاسلامي بنسبة تشتت بلغت (0.019) و مما سبق نلاحظ تذبذب نسبة التنظيم للمصارف الاسلامية الأردنية بشكل عام و ذلك بسبب ضعف الادارة وعلى الادارة أنْ تسعى لتقليل حجم الكلف التشغيلية مقابل الايرادات المتحققة .

5- السيولة

تشير هذه النسبة الى مجمل السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف والمصارف الأخرى ونسبتها إلى اجمالي الودائع .

أ- المصرف العربي الاسلامي الدولي

من الجدول (12) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للسيولة في المصرف الوطني الإسلامي كان ((77.42%)) بانحراف معياري ((0.512)) ، ويلاحظ تباين نسب السيولة للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2017) بلغت ((136.99%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2013) اذ بلغت ((21.30%)) وهي تمثل أفضل نسبة ويعد المصرف أفضل سيولة بتصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL).

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة لسنة 2012 ((28.17%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((23.99%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد أفضل سيولة وبتصنيف1 وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى ((21.30%)) وأقّل من المتوسط بفارق((56.12%)) وفي سنة 2014 فقد ارتفعت الى ((122.90%)). فكان ارتفاع كبير مقارنة بالسنوات السابقة وهذا دليل على تقليل استثماراتها وفي السنة نفسها انخفضت الأرباح وهي أعلى من المتوسط اما 2015 فقد انخفضت نسبة السيولة إلى ((115.61%)) وهي أكبر من المتوسط وفي 2016 انخفضت نسبة السيولة ((92.95%)) وهي أعلى من المتوسط وفي 2017 . ارتفعت نسبة السيولة إلى ((136.99%)) نجد أنّ نسب السيولة للسنوات الأولى كانت جيدة وفق التصنيف وحصلت على تصنيف 1 أمّا سنة 2014 . فشهدت طفرة في نسبة السيولة السبب في ارتفاع السيولة هو زيادة النقدية الموجودة لدى المصرف مقابل انخفاض حجم الايداع على خلاف السنوات الاخرى والتي شهدت انخفاض في حجم الاموال مقابل الارتفاع في حجم الايداع ، بالرغم من ذلك فإنّ انخفاض معدل الأموال السائلة لدى المصرف يسهم

فـي اسـتغلال السـيولة النقديـة فـي موجـودات مربحـة وعلـى العكـس مـن ذلـك أنّ ارتفـاع السـيولة النقديـة لتحقيـق الأمـان للمـودعين لكـن يجـب أنْ تكـون بحـدود معقولـة إذ إنّ بقـاء هـذه الأمـوال مـن دون اسـتغلال سـوف يعكـس نتـائج سـلبية علـى ايـراد المصـرف ولـذا يجـب مـــن المصـــرف الســـعي إلـــى الافـــادة مـــن هـــذه الامـــوال.

ب-المصرف الاسلامي الاردني

مـن الجـدول (12) أدنـاه نجـد أنّ الوسـط الحسـابي للسـيولة فـي المصـرف العراقـي الإسـلامي كـان ((106.82%)) بـانحراف معيـاري ((0.291)) ، ويلاحـظ تبـاين نسـب السـيولة للمصـرف المـذكور ، فقـد حقـق المصـرف اعلـى نسـبة سـنة (2011) بلغـت ((169.72%)) وحصـلت علـى اقـل تصـنيف. فيمـا كانـت اقـل نسـبة خـلال عـام (2015) اذ بلغـت ((84.28%)) وهـي تمثـل افضـل مـن النسـبة سـابقة الـذكر ويعـد المصـرف افضـل سـيولة ولكـن لـم يحقـق المسـتوى المطلـوب للتصـنيف ، النسـبتين حصـلت علـى تصـنيف5 وفـــــــق نمـــــــوذج التقيـــــــيم المصـــــــرفي (PATROL).

وعلـى المسـتوى التفصـيلي نلاحـظ انخفـاض نسـبة السـيولة لسـنة 2012((86.30%)) مقارنـة بسـنة 2011 كانـت ((169.72%)) وأعلـى مـن الوسـط الحسـابي وفـي سـنة 2013 فقـد ارتفعـت إلـى ((99.63%)) واقـل مـن الوسـط الحسـابي بفـارق((7.19%)) وفـي سـنة 2014 فقـد ارتفعـت إلـى ((107.60%)) وهـي اكبـر مـن الوسـط الحسـابي أمّـا 2015 فقـد انخفضـت نسـبة السـيولة إلـى ((84.28%)) وهـي أقّـل مـن المتوسـط وفـي 2016 ارتفعـت نسـبة السـيولة ((94.43%)) وهـي أقّـل مـن الوسـط الحسـابي وفـي 2017 ارتفعـت نسـبة السـيولة ((105.77%)). نلاحـظ تذبـذب نسـب السـيولة للمصـرف للسـنوات المبحوثـة لكـن ليسـت لـيس بالمسـتوى المطلـوب والسـبب فـي ارتفـاع السـيولة النقديـة الموجـودة لـدى المصـرف مقابـل انخفـاض حجـم الايـداع ، والمصـرف لـم يسـهم فـي اسـتغلال السـيولة النقديـة فـي موجـودات مربحـة وأنّ ارتفـاع السـيولة النقديـة لتحقيـق الأمـان للمـودعين لكـن يجـب أنْ تكـون بحـدود معقولـة إذ إنّ بقـاء هـذه الأمـوال مـن دون اسـتغلال

سـوف يعكـس نتـائج سـلبية علـى ايـراد المصـرف ولـذا يجـب مـن المصـرف السـعي إلـى الافـــادة مـــن هـــذه الامـــوال.

الجدول (12) نسب السيولة للمصارف الاسلامية الاردنية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المصرف العربي الاسلامي الدولي	23.99%	28.17%	21.30%	122.90%	115.61%	92.95%	136.99%	77.42%	0.512
التصنيف	1	1	1	5	5	5	5		
المصرف الاسلامي الاردني	169.72%	86.30%	99.63%	107.60%	84.28%	94.43%	105.77%	106.82%	0.291
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
المتوسط	96.86%	57.24%	60.46%	115.25%	99.94%	93.69%	121.38%	92.12%	0.156

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (12) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ((106.82%)) كان من نصيب المصرف الاسلامي الاردني وهو أعلى من المتوسط العام ((92.12%)) وجاء ثانيا المصرف العربي الاسلامي بلغت ((77.42%)) اقل من المتوسط العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((21.30%)) للمصرف العربي الاسلامي لسنة 2013 واعلى نسبة ((169.72%)) للمصرف الاسلامي الاردني لسنة2011 . ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت كبير للمصارف على مدار السنوات السبعة ، حيث بلغ أعلى تتشتت للمصرف العربي الاسلامي ((0.512)) دليل على تذبذب كبير لنسبة السيولة وجاء ثانيا بأقل تشتت هو المصرف الاسلامي الأردني بنسبة ((0.291)) ونجد أنّ المصرف الاسلامي الاردني أكثر استقرارا من المصرف العربي الاسلامي وأقّل تشتت ومما سبق نلاحظ تذبذب وارتفاع نسب السيولة للمصارف الاسلامية الاردنية بشكل عام يلاحظ ارتفاع معدلات السيولة وهذا نتيجة التزام المصارف بقرارات بازل 1و 2 ، والازمات التي مرت بالنظام المالي عموماً

والمصارف خاصة ، مما أدى بالمصارف الاسلامية إلى زيادة كفاءة رأس المال ولم تستغل المصارف المبالغ وتوظفها في استثمارات طويلة الاجل وانما تعتمد على الاستثمارات قصيرة الاجل من خلال الادوات الاسلامية.

ثالثا: المصارف السعودية عينة الدراسة

- **نبذة مختصرة**

مصرف الراجحي

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية« المصرف)» وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/ 59 وتاريخ 3 ذو القعدة 1407 هـ الموافق 29 يونيو 1987 وفقا لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) (وتاريخ 26 شوال 1407هـ) الموافق 23 يونيو 1987 بلغ عدد الفروع 599 فرعا.

يهدف المصرف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ، وتقليل الوقت المعياري للعمليات وتقديم خدمة للعملاء وزيادة كفاءة الهاتف المصرفي و تحسين مستوى رضا العميل عن طريق الرد من المرة الأولى وكذلك الاستغلال الامثل لموظفي المصرف من خال الابتعاد عن الاعمال الروتينية والتركيز على الاعمال الأكثر ابداعا ، و تخفيض التكاليف التشغيلية.

مصرف البلاد

تأسست شركة البلاد للاستثمار "البلاد المالية" عام 2008 م كشركة ذات مسؤولية محدودة ومصرح لها من قبل هيأة السوق المالية السعودية برأس مال قدره 200,000,000 ريال سعودي، وهي الذراع المصرفية الاستثمارية لبنك البلاد، مقرها الرئيس في مدينة الرياض وأعمالها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. في العام 2017 م تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة شخص واحد مساهمة مقفلة، تتمثل رؤية الشركة في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتحقيق تطلعات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها ومساهميها. وتكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة حيث بلغ عدد الفروع (151) فرعا.

لذا عمل المصرف على إصدار سياسة جديدة للمسؤولية المجتمعية معتمدة من الجمعية العامة رُوعي فيها افضل الممارسات والمعايير الدولية والمحلية المعتمدة ذات الصلة، و ترجم مسؤوليته المجتمعية على أرض الواقع من خلال طرح ودعم المبادرات والبرامج والمشاريع المجتمعية والبيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة، وتبنيه للاستثمار الأخلاقي والمسؤول مجتمعياً.

1-تحليل كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال ركيزة اساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يمكن أنْ يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله ويتم حساب نسبة الكفاية من خلال قسمة مجموع رأس المال الاساس ورأس المال المساند على اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة . فقد تم تحديد نسبة كفاية رأس المال من قبل البنك المركزي كحد أدنى ((8%)) ، وأيضا كانت النسبة بموجب مقررات بازل 11 (8%) .

أ- المصرف البلاد

من الجدول (13) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لكفاية راس المال في المصرف البلاد كان ((17.94%)) بانحراف معياري ((0.015)) ، ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2016) بلغت ((20.46%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف السعودية ومقررات لجنة بازل . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2015) اذ بلغت ((15.88%)) وهي ايضا أكبر من النسبة المحددة في قانون المصارف السعودية ومقررات لجنة بازل أنّ ذلك يدل بشكل عام إلى تبني المصرف لسياسة مجازفة في استثمارموجوداته فهو يميل إلى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة كبيرة.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة 2012 ((18.52%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((18.31%)) وهي اقل من الوسط

الحسابي بفارق ((0.58%)) وفي سنة 2013 انخفضت كفاية رأس المال بنسبة بلغت ((17.14%)) وفي سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((16.71%)) وهي نسبة مقاربة إلى الوسط الحسابي وفي سنة 2015 فقد انخفضت النسبة إلى ((15.88%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي وفي سنة 2016 فقد أرتفعت إلى ((20.46%)) أمّا في سنة 2017 فقد انخفضت الى((18.54%)). وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهي أدنى حد 8% للمصارف وجميع النسب تجاوزت هذه النسب المحددة. وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف وتمثل هذه النسب ملاءة مالية جيدة للمصارف وحصلت على تصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) لجميع السنوات لأنّ جميع النسب أكبر أو تساوي((15%)).

ب-مصرف الراجحي

من الجدول (13) أدناه نجد ان الوسط الحسابي لكفاية راس المال في مصرف الراجحي كان ((20.74%)) بانحراف معياري ((0.014)) ، ويلاحظ تباين نسب كفاية رأس المال للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2017) بلغت ((23.29%)) وهي اعلى من النسبة المحددة في قانون المصارف السعودية ومقررات لجنة بازل . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2014) اذ بلغت ((19.59%)) وهي ايضا اكبر من النسبة المحددة في قانون المصارف السعودية ومقررات لجنة بازل. أنّ ذلك يدل بشكل عام إلى تبني المصرف لسياسة مجازفة في استثمار موجوداته فهو يميل إلى الدخول باستثمارات تتميز بمخاطرة كبيرة.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة2012 ((19.83%)) مقارنة بسنة 2011 كانت((20.03%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.91%)) وفي سنة 2013 انخفضت كفاية رأس المال بنسبة بلغت ((19.60%)) وفي سنة 2014 فقد انخفضت إلى((19.59%)) وهي نسبة مقاربة إلى الوسط الحسابي وفي سنة 2015 فقد ارتفعت النسبة إلى((20.83%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي وفي سنة 2016 فقد ارتفعت إلى((21.98%)) أمّا في سنة 2017 فقد ارتفعت إلى ((23.29%)). وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنّها جميعها ملتزمة بالنسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهي ادنى حد ((8%)) للمصارف وجميعاً تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه الزيادة هناك نمو في رأس مال المصرف وتمثل هذه النسب أنّ للمصرف ملاءة مالية جيدة وحصلت على تصنيف 1 لجميع السنوات وفق نموذج التقييم المصرفي(PATROL) لان جميع النسب أكبر أو تساوي((15%)).

الجدول (13) نسب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصرف البلاد	18.31%	18.52%	17.14%	16.71%	15.88%	20.46%	18.54%	17.94%	0.015
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
مصرف الراجحي	20.03%	19.83%	19.60%	19.59%	20.83%	21.98%	23.29%	20.74%	0.014
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المتوسط	19.17%	19.17%	18.37%	18.15%	18.36%	21.22%	20.92%	19.34%	0.001

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (13) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ((20.74%)) كان من نصيب مصرف الراجحي وهو أعلى من المتوسط العام ((19.34%)) وجاء ثانيا مصرف البلاد بلغ((17.94%)) أقّل من المتوسط العام وكانت أقل نسبة للمصارف والسنوات هي ((15.88%)) لمصرف البلاد بسنة 2015 وأعلى نسبة ((23.29%)) لمصرف الراجحي بسنة 2017 ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت للمصرف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ اكبر تتشتت لمصرف البلاد ((0.015)) دليل على تذبذب لنسبة كفاية رأس المال وأن الادارة غير مستقرة في رسم سياسة واضحة لأستغلال الأموال وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف الراجحي بنسبة ((0.014)) وأن ادارته اكثر استقرار من مصرف البلاد .

مما سبق نلاحظ أنّ المصارف السعودية نسب التذبذب لكفاية رأس المال فيها قليلة و لم تتجاوز نسب كفاية رأس المال بفارق كبير عن النسبة المقررة وفق بازل 11 و البالغة ((8%)) و وفق قانون المصارف السعودية و البالغة ((8%)) على عكس المصارف العراقية التي كانت نسبها عالية جدا و ذلك نتيجة لاستقرار الاوضاع الامنية و السياسة و الاقتصادية للبلد و كثرة الاستثمارات التي تقوم بها المصارف السعودية .

2-الربحية

لغرض تحليل نسب الربحية للمصارف السعودية للفترة من ((2011 – 2017)) اعتمدت الباحثة لاستخراج نسبة الربحية على عائد الموجودات ((ROA)) وهي صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الموجودات.

أ-المصرف البلاد

من الجدول (14) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للربحية في مصرف البلاد كان ((1.83%)) بانحراف معياري ((0.007)) ، ويلاحظ تباين نسب الربحية للمصرف المذكور، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2012) بلغت ((3.16%)) وهي أعلى من النسبة المحددة في جدول التصنيف وحصل على تصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((1.19%)) وهي أيضا أعلى من النسبة المحددة في الجدول التصنيف أنّ ذلك يدل بشكل عام إلى تحقيق ارباح معتدلة .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة الربحية لسنة 2012 ((3.16%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((1.19%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بفارق ((1.34%)) وفي سنة 2013 فقد ارتفعت إلى ((2.01%)) وأعلى من المتوسط ((0.18%)) وأمّا في سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((1.91%)) وفي سنة 2015 فأرتفعت نسبة الربحية الى ((1.54%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.29%)) وفي سنة 2016 فقد انخفضت نسبة الربحية إلى ((1.50%)) وفي سنة 2017 فقد انخفضت إلى ((1.48%)) وهي أصغر من المتوسط بفارق ((0.35%)) يتضح أنّ ((ROA)) شهد تذبذب اذ بلغ أعلى معدل في سنة 2012 أمّا بقية السنوات فشهدت تذبذب وبعدها بدأت نسبة الربحية بالانخفاض السبب في ذلك على الرغم من ارتفاع الارباح ولكن هنالك زيادة في الموجودات كانت أكبر من الزيادة الحاصلة في صافي الأرباح المتحققة هنا يتطلب من المصرف استثمار الأموال

وتوظيفهـا فـي موجـودات تحقـق أعلـى العوائـد مـع مراعـاة المخـاطر المصـاحبة لهـذه الاسـتثمارات والسـعي إلـى تعظـيم الاسـتثمار مـن خـلال اسـتخدام الادوات الاسـلامية وعلـى الـرغم مـن التـابين فـي النسـب للمصـرف إلاّ أنّهـا جميعهـا ملتزمـة بالنسـبة المقـررة فـي جـدول التصـنيف للمصـارف وجميعهـا تجـاوزت هـذه النسـب المحـددة وتمثـل هـذه النسـب أنّ المصـرف حقـق ارباـح وحصـلت علـى تصـنيف 1 لجميـع السـنوات لأنّ جميـع النسـب أكبـر مـــــــــن 1% .

ب-مصرف الراجحي

مـن الجـدول (14) أدنـاه نجـد أنّ الوسـط الحسـابي للربحيـة فـي مصـرف الراجحـي كـان ((2.64%)) بانحراف معياري ((0.004)) ، ويلاحظ تباين نسب الربحية للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2011) بلغت ((3.34%)) وهي أعلى من النسبة المحددة فـي جـدول التصـنيف وحصـل المصـرف علـى تصـنيف 1 وفـق نمـوذج التقيـيم المصـرفي (PATROL) فيما كانت وأقّل نسبة خلال عام (2014) اذ بلغت ((2.22%)) وهي أيضا اكبر من النسبة المحددة ان ذلك يدل بشكل عام إلى تبني المصرف لسياسة مجازفة فهو يميل إلى الـــــدخول باســـــتثمارات تتميـــــز بمخـــــاطرة عاليـــــة لتحقيـــــق الاربـــــاح.

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة الربحية لسنة 2012 ((2.95%)) مقارنـــة بسنة 2011 كانت ((3.34%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بفارق ((0.31%)) وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى ((2.66%)) وأعلى من المتوسط ب ((0.02%)) وأمّا في سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((2.22%)) وفي سنة 2015 فارتفعت نسبة الربحية ((2.26%)) وهي وأقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.38%)) وفي سنة 2016 فقد ارتفعت نسبة الربحية إلى ((2.39%)) وفي سنة 2017 فقد ارتفعت نسبة الربحية إلى ((2.66%)) يتضح أن (ROA) شهد تذبذب اذ بلغ اعلى معدل في سنة 2011 أمّا بقية السنوات فشهدت تباين في النسب وبعدها بدأت نسبة الربحية بالانخفاض على الرغم من ارتفاع صافي الأرباح ولكن بالمقابل هنالك زيادة في الموجودات كانت اكبرمن الزيادة الحاصلة في صافي الارباح المتحققة هنا يتطلب

من المصرف استثمار الاموال وتوظيفها في موجودات تحقق اعلى العوائد مع مراعاة المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات والسعي إلى تعظيم الاستثمار من خلال استخدام الادوات الاسلامية وعلى الرغم من التابين في النسب للمصرف إلاّ أنّها جميعاً ملتزمة بالنسبة المقررة في جدول التصنيف للمصارف وجميعها تجاوزت هذه النسب المحددة وتمثل هذه النسب أنّ المصرف حقق ارباح وحصلت على تصنيف 1 لجميع السنوات لأنّ جميع النسب اكبر من((1%)) .

الجدول (14) نسب الربحية للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصرف البلاد الاسلامي	1.19%	3.16%	2.01%	1.91%	1.54%	1.50%	1.48%	1.83%	0.007
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
مصرف الراجحي	3.34%	2.95%	2.66%	2.22%	2.26%	2.39%	2.66%	2.64%	0.004
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
المتوسط	2.27%	3.06%	2.33%	2.07%	1.90%	1.95%	2.07%	2.23%	0.002

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (14) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((2.64%)) كان من نصيب مصرف الراجحي. وهو أعلى من المتوسط العام ((2.23%)) وجاء ثانيا المصرف البلاد بلغت ((1.83%)) أقّل من المتوسط العام ومن خلال نسب التشتت نلاحظ أن أعلى تشت لمصرف البلاد على مدار السنوات السبعة حيث بلغ أعلى تتشتت لمصرف البلاد الاسلامي ((0.007)) دليل على تذبذب طفيف لنسبة الربحية وأنّ الادارة مستقرة في رسم سياسة واضحة لأستغلال موجوداتها وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف الراجحي بنسبة ((0.004)) وهو اكثر استقرارا ومما سبق نلاحظ تذبذب طفيف لنسب الربحية للمصارف الاسلامية السعودية وحصلت المصارف للسنوات السبعة على تصنيف 1 وهذا يعني أنّها تتولد دخلا جيدا وتعد المصارف السعودية افضل من

الاردنيــة فــي تحقيقهــا للارباــح واكثــر اســتقرارا مــن المصــارف العراقيــة ومــع ذلــك فإنّهــا تحتــاج الــى تطــوير اســتثماراتها وتركــز علــى ايراداتهــا بطــرق حديثــة وتنويعهــا مــن خــلال الادوات الاســـتثمارية.

3- جودة الائتمان

مــن أجــل تحليــل جــودة الائتمــان للمصــارف الســعودية أعتمــدت الباحثــة باســتخراج جــودة الائتمــان عــن طريــق البيانــات المتــوفرة لهــذه المصــارف ، باســتخدام النســبة مخصــص الـــــديون المشـــــكوك فـــــي تحصـــــيلها إلـــــى اجمـــــالي القـــــروض.

أ- المصرف البلاد

مــن الجــدول (15) أدنــاه نجــد أنّ الوســط الحســابي لجــودة الائتمــان فــي مصــرف الــبلاد كــان ((3.87%)) بـــانحراف معيـــاري ((0.016)) ، ويلاحـــظ تبـــاين نســـب جـــودة الائتمـــان للمصـــرف المـــذكور ، فقـــد حقـــق المصـــرف أعلـــى نســـبة ســـنة (2011) بلغـــت ((6.32%)) وهــي أقّــل مــن النســبة المحــددة فــي جــدول التصــنيف وفــق نمــوذج التقيــيم المصـــرفي (PATROL) . فيمـــا كانـــت أقّـــل نســـبة خـــلال عـــام (2015) اذ بلغـــت ((2.52%)) وهــي أيضــا أقّــل مــن النســبة المحــددة وأنّ ذلــك يــدل علــى أنّ المصــرف لــم يخصـــص مبـــالغ كافيـــة للـــديون المشـــكوك فـــي تحصـــيلها مقابـــل القـــروض الممنوحـــة.

وعلـــى المســـتوى التفصـــيلي نلاحـــظ انخفـــاض نســـبة جـــودة الائتمـــان لســـنة2012 ((5.88%)) مقارنــة بســنة 2011 كانــت ((6.32%)) وهــي أكبــر مــن الوســط الحســابي بفـــارق ((2.01%)) وفـــي ســـنة 2013 انخفضـــت جـــودة الائتمـــان بنســـبة بلغـــت ((3.82%)) وأقّــل مــن الوســط الحســابي بفــرق قليــل جــدا. وفــي ســنة 2014 فقــد انخفضــت الــى((2.91%)) وهــي أقّــل مــن الوســط الحســابي بنســبة ((0.96%)) وفــي

سنة 2015 فقد انخفضت نسبة جودة الائتمان ((2.52%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((1.35%)) وفي 2016 انخفضت ((2.78%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي وفي 2017 لم تتغير نسبة جودة الائتمان ((2.87%)) ونجد أنّ نسبة الارتفاع طفيفة جدا ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأنّ جميع النسب لم تعطِ امان للخسائر التي ممكن أنْ تتعرض لها المصارف وهذا دليل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) لجميع السنوات و هذا دليل على أنّ ادارة القروض تتبع سياسة غير مرضية مما يستدعي الاهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

ب-مصرف الراجحي

من الجدول (15) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي لجودة الائتمان في مصرف الراجحي كان ((1.08%)) بانحراف معياري ((0.003)) ، ويلاحظ تباين نسب جودة الائتمان للمصرف المذكور ،فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2013) بلغت ((1.40%)) وهي أقّل من النسبة المحددة في جدول التصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2017) اذ بلغت ((0.66%)) وهي أيضا أقّل من النسبة المحددة وأنْ ذلك يدل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل القروض الممنوحة .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة جودة الائتمان لسنة 2012 ((1.35%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((1.17%)) وهي اكبر من الوسط الحسابي بفارق ((0.26%)) وفي سنة 2013 ارتفعت جودة الائتمان بنسبة بلغت ((1.40%)) وأكبر من الوسط الحسابي بفارق((0.32%)) وفي سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((1.12%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي بنسبة ((0.04%)) وفي سنة 2015 فقد انخفضت نسبة جودة الائتمان ((0.93%)) وهي أقّل من الوسط الحسابي بفارق ((0.15%)) وفي 2016 ارتفعت ((0.95%)) وهي اصغرمن الوسط الحسابي وفي 2017 انخفضت نسبة جودة الائتمان ((0.66%)). ونجد أنّ نسبة جودة الائتمان متذبذبة ولم تبلغ النسبة المطلوبة وأنّ جميع النسب لم تعطِ امان للخسائر التي ممكن أنْ يتعرض لها المصرف وهذا دليل على أنّ المصرف لم يخصص مبالغ كافية مقابل ماتمنحه من قروض وتعد جودة الائتمان من النسب المهمة خوفا من عدم سداد العميل وتولد مخاطر ائتمان وحصل المصرف على التصنيف (5) لجميع السنوات وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL) و هذا دليل على ان ادارة القروض تتبع سياسة غير مرضية مما يستدعي اهتمام من قبل السلطات المختصة ، لتحسين مستوى ادارة القروض و ادارة المخاطر من قبل الادارة.

الجدول (15) نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصرف البلاد	6.32%	5.88%	3.82%	2.91%	2.52%	2.78%	2.87%	3.87%	0.016
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
مصرف الراجحي	1.17%	1.35%	1.40%	1.12%	0.93%	0.95%	0.66%	1.08%	0.003
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
المتوسط	3.75%	3.62%	2.61%	2.02%	1.73%	1.87%	1.77%	2.48%	0.009

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (15) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((3.87%)) كان من نصيب مصرف البلاد وهو أعلى من المتوسط العام ((2.48%)) وجاء ثانيا مصرف الراجحي بلغ((1.08%)) اقل من المتوسط العام وكانت أقّل نسبة للمصرفين والسنوات هي ((0.66%)) لمصرف الراجحي بسنة 2017 وأعلى نسبة ((6.32%)) لمصرف البلاد بسنة 2011 . ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت النسب للمصرفين على مدار السنوات السبعة حيث بلغ أعلى تتشتت لمصرف البلاد ((0.016)) دليل على تذبذب كبير لنسبة جودة الائتمان وجاء ثانيا بأقل تشتت هو مصرف الراجحي بنسبة ((0.003)) و مما سبق نلاحظ تذبذب نسب جودة الائتمان للمصارف الاسلامية السعودية بشكل عام و ذلك بسبب عدم تخصيص نسب كافية للديون المشكوك في تحصيلها مقابل اجمالي القروض الممنوحة .

4- التنظيم (الادارة) :

للتنظـيم أثـرٌ مهـم فـي المصـارف ، ويمكـن قياسـه وفـق اجمـالي المصـاريف إلـى صـافي ايـرادات التشـغيل وكلمـا قلـت النسـبة تعنـي الادارة افضـل فـي تنظيمهـا لأنهـا تحقـق ايـراد بأقـــل المصـــــاريف . .

أ- المصرف البلاد

من الجدول (16) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للتنظيم في مصرف البلاد كان ((66.68%)) بـانحراف معيـاري ((0.055)) ، ويلاحـظ تبـاين نسـب التنظـيم للمصـرف المـذكور ، فقـد حقـق المصرف أعلى نسبة سنة (2011) بلغت ((76.00%)) وحصلت على أقّل تصنيف . فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2014) اذ بلغت (58.80%) وهي تمثل افضل من نسبة 2011 ويعد المصرف أفضل تنظيميا لكن لم يحقق النسبة المطلوبة وحصل المصرف على تصنيف 5 لجميع الســـــــنوات وفـــــــق نمـــــــوذج التقيـــــــيم المصـــــــــرفي (PATROL).

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة التنظيم لسنة 2012 ((67.27%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((76.00%)) واكبرمن الوسط الحسابي وتعد افضل تنظيما ولكن لم تحصل على تصـنيف 1 لأنّ الادارة لـم تسـتطيع ان تحقـق ايـرادات بأقـل المصـاريف وفـي سـنة 2013 فقـد انخفضت الى((61.97%)) وأقّل من الوسط الحسابي بفارق ((4.72%)) و في سنة 2014 فقد انخفضت الى ((58.80%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي بنسبة ((7.89%)) أمّا 2015 فقد ارتفعت نسبة التنظيم ((65.64%)) وهي أصغر من الوسط الحسابي وفي 2016 ارتفعت نسبة التنظيم إلى ((68.73%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي وفي 2017 انخفضت نسبة التنظيم((68.37%)). بالرغم من تذبذب نسب التنظيم ولكن لم تحقق أعلى تصنيف ونجد أنّ النســـــب لـــــم تحقـــــق الايـــــرادات المطلوبـــــة بأقـــــل المصـــــاريف.

ب-مصرف الراجحي

مـن الجـدول (16)أدنـاه نجـد أنّ الوسـط الحسـابي للتنظـيم فـي المصـرف الراجحـي كـان ((45.52%)) بانحراف معياري ((0.032)) ، ويلاحظ تباين نسب التنظيم للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2014) بلغت ((49.98%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت وأقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((40.98%)) وهي تمثل أفضل من النسبة لسنة 2014 ويعد المصرف أفضل تنظيميا لكن لم يحقق النسبة المطلوبة وحصل المصرف على تصـــنيف 4 لســـنة 2011 وفـــق نمـــوذج التقيـــيم المصـــرفي (PATROL).

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة التنظيم لسنة 2012 ((43.61%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((40.98%)) وأقّل من الوسط الحسابي وتعد أفضل تنظيما ولكن لم تحصل على تصنيف1 لأنّ الادارة لم تستطع أنْ تحقق ايرادات بأقل المصاريف وفي سنة 2013 فقد ارتفعت إلى((46.28%)) وأكبرمن الوسط الحسابي بفارق ((0.75%)) و في سنة 2014 فقد ارتفعت إلـى ((49.98%)) وهـي أكبـر مـن الوسـط الحسـابي بنسـبة ((4.46%)) وفـي سـنة 2015 فقـد نخفضـت نسبة التنظيم ((48.13%)) وهـي أكبـر مـن الوسـط الحسـابي وفـي 2016 انخفضـت الـى ((47.03%)) وهـي أكبـر مـن الوسـط الحسـابي وفـي 2017 انخفضـت نسـبة التنظـيم ((42.65%)) كان التنظيم في 2011 افضل من السنوات المبحوثة ولكن لم تحقق أعلى تصنيف ونجـد أنّ نسـبة التذبـذب طفيفـة ولـم تحقـق الايـرادات المطلوبـة بأقـل المصـاريف .

الجدول (16) نسب التنظيم للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصرف البلاد	76.00%	67.27%	61.97%	58.80%	65.64%	68.73%	68.37%	66.68%	0.055
التصنيف	5	5	5	5	5	5	5		
مصرف الراجحي	40.98%	43.61%	46.28%	49.98%	48.13%	47.03%	42.65%	45.52%	0.032
التصنيف	4	4	5	5	5	5	4		
المتوسط	58.49%	55.44%	54.12%	54.39%	56.88%	57.88%	55.51%	56.10%	0.016

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (16) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((66.68%)) كان من نصيب مصرف البلاد وهو أعلى من المتوسط العام ((56.10%)) جاء ثانيا مصرف الراجحي بوسط حسابي ((45.52%)) أقّل من الوسط الحسابي العام وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((40.98%)) لمصرف الراجحي بسنة 2011 وأعلى نسبة ((76.00%)) لمصرف البلاد بسنة2011. ومن خلال نسب التشتت نلاحظ التشت على مدار السنوات السبعة حيث بلغ أعلى تتشتت لمصرف البلاد ((0.055)) دليل على تذبذب لنسبة التنظيم وعدم استقرارالادارة للسياسة المتبعة وجاء ثانيا بأقل تشتت هومصرف الراجحي بنسبة ((0.032)). ويعد أفضل تنظيميا من مصرف البلاد ومما سبق نلاحظ تذبذب نسبة التنظيم للمصارف الاسلامية السعودية بشكل عام و ذلك بسبب ضعف الادارة وعلى الادارة أنْ تسعى لتقليل حجم الكلف التشغيلية مقابل الايرادات المتحققة.

5- السيولة

تشير هذه النسبة إلى مجمل السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف والمصارف الاخرى إلى اجمالي الودائع .

أ- مصرف البلاد

من الجدول (17) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للسيولة في مصرف البلاد كان ((38.01%)) بانحراف معياري ((0.084)) ، ويلاحظ تباين نسب السيولة للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف أعلى نسبة سنة (2011) بلغت ((53.34%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2017) اذ بلغت ((28.03%)) وهي تمثل أفضل نسبة ويعد المصرف أفضل سيولة بتصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL). .

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ انخفاض نسبة السيولة لسنة 2012 ((40.05%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((53.34%)) وأكبر من الوسط الحسابي وتعد أفضل سيولة وبتصنيف1 وفي سنة 2013 فقد انخفضت إلى((35.53%)) وأقّل من الوسط الحسابي بفارق((2.48%)) وفي سنة 2014 فقد ارتفعت ((36.09%)) فكان ارتفاع طفيف وهي أقّل من المتوسط . أمّا 2015 فقد انخفضت نسبة السيولة إلى ((30.78%)) وهي أصغر من المتوسط وفي 2016 انخفضت نسبة السيولة ((42.27%)) وهي أعلى من المتوسط وفي 2017 انخفضت نسبة السيولة ((28.03%)). نجد أنّ نسب السيولة للسنوات المبحوثة كانت جيدة وفق التصنيف وحصلت على تصنيف 1 في نسبة السيولة السبب في انخفاض السيولة النقدية هو انخفاض الأموال لدى المصرف مقابل ارتفاع حجم الايداع ، بالرغم من ذلك فإنّ انخفاض معدل الأموال السائلة لدى المصرف يسهم في استغلال السيولة النقدية في موجودات مربحة .

ب-مصرف الراجحي

من الجدول (17) أدناه نجد أنّ الوسط الحسابي للسيولة في مصرف الراجحي كان ((38.44%)) بانحراف معياري ((0.415)) ، ويلاحظ تباين نسب السيولة للمصرف المذكور ، فقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة (2013) بلغت ((132.32%)) وحصلت على أقّل تصنيف. فيما كانت أقّل نسبة خلال عام (2011) اذ بلغت ((19.70%)) وهي تمثل أفضل من النسبة سابقة الذكر ويعد المصرف أفضل سيولة وحصل على تصنيف 1 وفق نموذج التقييم المصرفي (PATROL).

وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة لسنة 2012 ((21.39%)) مقارنة بسنة 2011 كانت ((19.70%)) وأعلى من الوسط الحسابي وفي سنة 2013 فقد ارتفعت إلى((132.32%)) واكبر من الوسط الحسابي بفارق ((93.87%)) وفي سنة 2014 فقد انخفضت إلى ((21.90%)) وهي أكبر من الوسط الحسابي أمّا 2015 فقد ارتفعت نسبة السيولة إلى ((22.39%)) وهي اقل من الوسط الحسابي وفي 2016 ارتفعت نسبة السيولة إلى ((27.97%)) وهي اقل من الوسط الحسابي وفي 2017 انخفضت نسبة السيولة ((23.43%)) نجد أنّ نسب السيولة للسنوات المبحوثة كانت جيدة ونلاحظ أغلب النسب حصلت على تصنيف 1 ماعدا سنة 2013 فسجلت ارتفاع كبير وحصلت على تصنيف 5 و السبب في انخفاض السيولة النقدية هو انخفاض الأموال لدى المصرف مقابل ارتفاع حجم الايداع ، بالرغم من ذلك فإنّ انخفاض معدل الأموال السائلة لدى المصرف يسهم في استغلال السيولة النقدية في موجودات مربحة .

الجدول (17) نسب السيولة للمصارف الاسلامية السعودية للمدة (2011-2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصرف البلاد	53.34%	40.05%	35.53%	36.09%	30.78%	42.27%	28.03%	38.01%	0.084
التصنيف	1	1	1	1	1	1	1		
مصرف الراجحي	19.70%	21.39%	132.32%	21.90%	22.39%	27.97%	23.43%	38.44%	0.415
التصنيف	1	1	5	1	1	1	1		
المتوسط	36.52%	30.72%	83.92%	28.99%	26.59%	35.12%	25.73%	38.23%	0.234

المصدر : من أعداد الباحثة أعتماداً على البيانات المالية للمصرف

ومن خلال الجدول (17) يتضح أنّ أعلى متوسط بلغ ((38.44%)) كان من نصيب مصرف الراجحي وهو أعلى من المتوسط العام ((38.23%)) وجاء ثانيا مصرف البلاد بلغت ((38.01%)) أقّل من المتوسط العام ولكن الفرق بين النسب قليل مقارنة ببقية المصارف للدول الاخرى وكانت أقّل نسبة للمصارف والسنوات هي ((19.70%)) لمصرف الراجحي لسنة 2011 واعلى نسبة ((53.34%)) لمصرف البلاد لسنة2011. ومن خلال نسب التشتت نلاحظ تشت للمصارف على مدار السنوات السبعة حيث بلغ أعلى تتشتت لمصرف الراجحي ((0.415)) دليل على تذبذب كبير لنسبة السيولة وجاء ثانيا بأقل تشتت هو المصرف البلاد بنسبة ((0.084)). ونجد أنّ مصرف البلاد أكثر استقرارا من مصرف الراجحي وأقّل تشتت ومما سبق نلاحظ تذبذب نسب السيولة للمصارف الاسلامية السعودية بشكل عام يلاحظ انخفاض معدلات السيولة هذا نتيجة زيادة الاستثمارات قصيرة الاجل وتفعيل دور الادوات الاسلامية .

الجدول (18) التصنيف النهائي لأداء المصارف الاسلامية للمدة (2011-2017)

المصارف / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الترتيب
مصرف البلاد	13	13	13	13	13	13	13	13.00	1
مصرف الراجحي	12	12	17	13	13	13	12	13.14	2
المصرف الوطني الاسلامي	17	12	11	15	12	15	12	13.43	3
المصرف العربي الاسلامي	14	14	13	18	18	17	16	15.71	4
المصرف العراقي الاسلامي	13	15	17	17	17	17	17	16.14	5
مصرف ايلاف الاسلامي	13	14	16	16	19	17	19	16.29	6
المصرف الاردني الاسلامي	18	17	16	16	16	16	16	16.43	7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول السابقة (3-17)

من خلال الجدول (18) يوضح التصنيف النهائي للمصارف وفق نموذج (PATROL) تبين أنّ أفضل أداء مصرف اسلامي لمصرف البلاد الاسلامي لحصوله المرتبة الأولى مقارنة ببقية المصارف العراقية و الأردنية والسعودية وسجل افضل أداء وتميز بسياسة واضحة ومستقر على مدى سبع سنوات لأنّ تصنيفه حصل على (13) للسنوات المبحوثة. وهذا يعني أنّ المصرف ملتزم بالضوابط والنسب المفروضة من قبل البنك المركزي وعمل الادارة المتواصل للوصل إلى أحدث التقينات وتطوير الانظمة وجاء ثانيا مصرف الراجحي من حيث الأداء وبفارق بسيط عن مصرف البلاد وجاء ثالثا المصرف الوطني الاسلامي من حيث الأداء بفارق (0.43) عن مصرف البلاد الذي حصل المرتبة الاولى أمّا في المرتبة الرابعة المصرف العربي الاسلامي وخامسا المصرف العراقي الاسلامي وجاء بالمرتبة السادسة مصرف ايلاف الاسلامي والسابعة المصرف الاردني الاسلامي.

أنّ المصارف الاسلامية السعودية حصلت المرتبة الأولى والثانية هذا دليل عن ان المصارف السعودية اكثر تنظيميا وتعمل بصورة جيدة وتعمل على التنوع في الاستثمار بأستخدام الصيغ الاسلامية لتزيد ارباحها وتوفر سيولة معقولة ولديها كفاية رأس المال وفق مامحدد لديها من قبل البنك المركزي. بالاضافة الى استقرار البلد وهي كانت من الدول السباقة في دعم عمل المصارف الاسلامية و هذا ماميزها عن المصارف العراقية والأردنية في ادائها .

اولاً// الاستنتاجات

1- نما القطاع المالي الإسلامي بشكل كبير ليرضي رغبات العملاء الذين يسعون إلى إدارة شؤونهم المالية وفقا الشريعة الإسلامية. والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية قد انتشرت الآن عبر العديد من الدول الإسلامية و بعض الدول غير الإسلامية

2-قلّة استخدام بعض الادوات الاسلامية كالمشاركة والمضاربة خوفا من الخسارة السبب في ذلك يعود الى ارتفاع مخاطرها بالأضافة إلى أن هناك ادوات اخرى لم تستخدمها المصارف هذا مانجده من خلال تحليل معايير نموذج PATROL بالاعتماد على القوائم المالية في التقارير المنشورة.

3- ارتفاع نسب السيولة في المصارف الاسلامية العراقية وتلاها المصارف الأردنية واخيرا المصارف السعودية وسجلت أفضل تصنيف المصارف السعودية وهذا يعني عدم استثمار الاموال لدى المصارف أدّى إلى ارتفاع هذه النسب .

4-ارتفاع نسب كفاية رأس المال للمصارف العراقية بنسب تجاوزت النسبة المقررة بشكل كبير حيث بلغت أعلى نسبة للمصرف العراقي الاسلامي(129.69%) لسنة 2017 وهذا يعني تجميد للأموال بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلد بسبب الظروف السياسية.

5-نلاحظ أنّ نسب كفاية رأس المال للمصارف الأردنية جميعها تجاوزت النسبة المقررة ولكن أقّل ارتفاعا من نسب المصارف العراقية حيث كانت أعلى نسبة (25.19%) وهذا يعني أن المصارف الاردنية أقّل تجميدا للأموال بالمقارنة مع المصارف العراقية واكثر اشمارا للأموال .

6- نلاحظ أنّ نسب كفاية رأس المال للمصارف السعودية جميعها تجاوزت النسبة المقررة ولكن أقّل ارتفاعا من نسب المصارف العراقية ومقاربة إلى المصارف الاردنية حيث كانت أعلى نسبة (23.29%) وهذا يعني أنّ المصارف السعودية أقّل تجميدا للأموال بالمقارنة مع المصارف العراقية وأكثر اسثمارا للأموال .

7- شهدت نسب التنظيم تذبذب في المصارف الاسلامية ولكن لم تحقق النسب المطلوبة وهذا دليل على أنّ أدارات المصارف لم تستطيع أن تحقق الايرادات المطلوبة بأقّل المصاريف وأغلبها

حصلت على تصنيف (5) للسنوات المبحوثة ماعدا المصرف الوطني الاسلامي الذي حقق أفضل نسب التنظيم وحصل على تصنيف (1) لأغلب السنوات.

8- تخضع المصارف الاسلامية إلى الرقابة الشرعية بالاضافة إلى الرقابات الأخرى ويتم تعين لجنة شرعية من أجل سلامة المعاملات المصرفي .

9- هنالك أكثر من صيغة للمصارف الاسلامية للتعامل مع الزبائن تلبي احتياجات المجتمع بكل طبقاته أمّا في المصارف التجارية فتعتمد صيغة واحدة للتعامل وهي القروض بفائدة مهما اختلفت مسميتها .

10-تساهم المرابحات بشكل كبير في المصارف الاسلامية واكثرها انتشارا ولها أثرٌ كبير في دعم المشاريع لتساعد في النمو الاقتصادي وكذلك تلبي احتياجات الزبائن الاستهلاكية ولحل المشاكل الاجتماعية .

11- نلاحظ أغلب المصارف لم تعطِ تقييم دقيق وواضح للزبائن و أنّ تقييم أداء المصارف الاسلامية يعطي فكرة للزبائن عن مستوى المصارف وهذا يجعل الزبون أكثر اطمئنانا للتعامل مع المصارف التي تحصل على أفضل أداء لتلبية احتياجاتها وتقدم افضل الخدمات لها .

12- نلاحظ أنّ المصارف الاسلامية لم تخصص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها لذلك نجد أنّ نسبة جودة الائتمان منخفضة ولم تحقق التصنيف المطلوب سواء في العراق والاردن والسعودية.

ثانياً // التوصيات

1- نوصي منح ادارات المصارف الاسلامية صلاحيات لإتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .وعلى البنك المركزي أن يقوم بتقديم الدعم للمصارف الاسلامية وتخيف بعض القيود من أجل خدمة المجتمع ومساعدة ذوي الدخل المحدود بعيدا عن الربا .

2- من أجل تطوير المصارف الاسلامية يجب عليها أنْ تستفاد من الدراسات والتجارب للمصارف الاسلامية في بعض الدول .

3- التركيز على أداة التمويل (السلم) لها فوائد اقتصادية من أهمها مساعدة المزارعيين بتمويلهم وتمويل أصحاب الحرف من أجل شراء السلع ، وهذا التمويل يساعد في تحسين وتطوير انتاجهم وهذا يؤثر على النمو الاقتصادي.

4- استخدام أدوات حديثة في التخطيط المالي والخدمات المقدمة للزبائن لتواكب الوضع الاقتصادي الراهن والتطور في المؤسسات المالية ومواجهة المنافسة .

5- نوصي بأنْ يكون اختيار اللجنة الشرعية ذو اختصاص (شرعي و مصرفي) وعلى علم ودراية بأعمال المؤسسات المالية. ليتمكن من اعطاء رأيهم بالمعاملات وأنْ تكون متوافقة مع الشريعة الاسلامية وكذلك تلبي التعليمات المصرفية .

6- التأكيد على نشر تقييم الأداء السنوي للمصارف الاسلامية وتصنيفها مع المصارف لتكون صورة واضحة لدى الزبائن عن مستوى المصرف من بين المصارف الاخرى ومنح الثقة للمتعاملين معهم وخلق روح المنافسة بين المصارف الاسلامية نفسها والمصارف التجارية للحفاظ على زبائنهم.

7- التأكيد على نشر التقريرالسنوي للجنة الشرعية لتوضيح مدى التزام المصرف بتعليمات اللجنة الشرعية وكذلك التقارير المالية .

8- ضرورة الاهتمام بالكادر في المصارف الاسلامية والحصول على الخبرة من خلال الدورات والمؤتمرات من اجل تطوير وتنظيم اعمالهم المصرفية بالمجالات التالية (الشرعية والادارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية).

9- ضرورة التنويع واستخدام ادوات اخرى وعدم التركيز على نوع واحد من الادوات وزيادة الاستثمارات لاستغلال الاموال التي في حوزة المصارف الاسلامية لكونها تميزت بأرتفاع نسب السيولة لديها مع مراعاة المخاطر والحفاظ على نسب السيولة بصورة معقولة لعدم زعزعة ثقة الزبائن .

10- نشر الوعي للمتعاملين وغير المتعاملين عن طبيعة العمل المصرفي الاسلامي من أجل كسب أكبر شريحة سواء أصحاب الأموال أو أصحاب الاحتياجات من الافادة من أصحاب الأموال واستثمارها ومنحها للذين بحاجة إليها وهذا يساعد في النمو الاقتصادي وتحقيق الهدف الاجتماعي وتحريك الاموال وعدم تجميدها .

المصـــــادر

- القران الكريم

اولا: المصادر العربية

- **التقارير والنشرات :**

1- المصرف العراقي الاسلامي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

2- المصرف الوطني الاسلامي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

3- مصرف ايلاف الاسلامي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

4 - المصرف العربي الاسلامي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

5- المصرف الاردني الاسلامي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

6- مصرف البلاد الاسلامي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

7- مصرف الراجحي ، التقارير السنوية (2011 -2017)

- **الكتب**

1- ارشيد ، محمود عبد الكريم احمد " الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية " ط2 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،2007 .

2- الحسيني ، فلاح حسن عداي" الادارة الاستراتيجية – مفاهيمها ، مداخلها ، عملياتها المعاصرة " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2000 .

3- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله "إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ط4 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، 2008.

4- الحوراني ،أكرم محمود و حساني ، عبد الرزاق حسن " النقود والمصارف " منشورات جامعة دمشق – سوريا ،2011 .

5- الخاقاني، نوري عبد الرسول ، " المصرفية الاسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق " الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن 2011 .

6- الخطيب ،محمد محمود ، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات ، ط1 ، عمان الاردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،2010 .

7- الخفاجي ، نعمة عباس وياغي ، احسان محمد ضمين " استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية –منظور متعدد الابعاد-" دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان الاردن – 2014 .

8- الربيعي ، حاكم محسن و راضي ، حمد عبد الحسين " حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة " ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2011 .

9- الزبيدي ، حمزة محمود " ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان " ط2، 2011 .

10- الزبيدي ، حمزة محمود " ادارة المصارف "استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، ط 1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن -2011 .

11- السيسي ، صلاح الدين حسن "نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية " ط1 ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،1998 .

12- الشريف ، وفاء محمد عزت ،" نظام الديون بين الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الاسلامية في تنشيط الاقتصاد " ط1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ،عمان –الاردن – 2010 .

13- الشمري ، صادق راشد ، " الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والتطبيقات العملية " ط1 ، مطبعة الكتاب ،بغداد – العراق ، 2012.

14- الشمري ، صادق راشد " اساسيات الصناعات المصرفية الاسلامية انشطتها ، التطلعات المستقبلية "، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2008.

15- الشمري ، صادق راشد " عمليات التمويل والأستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية "ط1 ، مطبعة الفرح ، بغداد – العراق ،2008 .

16- الصباغ ، زهير" الادارة بالاهداف كاسلوب جديد لتقيم الاداء" ، التنمية الادارية، مجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري، 1981 .

17- الصدر، محمد باقر " البنك اللاربوي في الاسلام " ط3 ، دار التعارف للمطبوعات ، 2011.

18- العامري ، محمد علي ابراهيم "الادارة المالية "جامعة بغداد ،2001 .

19- العامري ، رشاد نعمان شايع"الخدمات المصرفيةالائتمانية في البنوك الاسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الاسلامي" ط1 ، دار الفكرالجامعي ، الاسكندرية 2013 .

20- العجلوني ،محمد محمود "البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية "، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ،2008 .

21- العجلوني ،محمد محمود"البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية" ، ط 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2010

22- العلي ، صالح حميد" المؤسسات المالية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "، ط 1 ، دار النّوارد للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ،2008 .

23- العنزي ، سعد علي حمود " السلوك التنظيمي انعكاسات السلوكيات الوظيفية للعاملين في أداء المنظمات " ط1 ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ،2017 .

24- الغصين ، راغب و الزرير ، رانيا " الرقابة المالية والادارية في المصارف " جامعة دمشق ، 2014 .

25- الكرخي ، مجيد عبد جعفر ، مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2001 .

26-المرجوشى، أيتن محمود سامح " تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية "ط1، دار النشر للجامعات ، القاهرة ،2008 .

27- المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح " الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية " ، ط 1 ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة – السعودية ، 2004.

28 – المكاوي ، محمد محمود " البنوك الاسلامية (النشأة – التمويل – التطوير) " ط 1 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ،2009.

29- النجار ، اخلاص باقر " المصارف الاسلامية "، ط 1 ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة البصرة ، 2009 .

30- النجار ، يحيى غني " تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء " ط1 ، دار دجلة وعمان ، الاردن،2010 .

31- النعيمي ، عدنان تايه ، وارشد التميمي " التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن –2008 .

32- الوادي ، محمود حسين ، وسمحان ،حسين محمد ، و سمحان سهيل احمد " النقود والمصارف " ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ،2010 .

33- الوادي ، محمود حسين وسمحان ،حسين محمد ، " المصارف الاسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية " ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الاردن ، 2009 .

34- توفيق ، عبد الرحمن " مبادئ تقييم الأداء " ط1 ، مركز الخبرات المهنية للأدارة بميك ، القاهورة ،2004 .

35- حداد ، اكرم ، ومشهور هذلول " النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2005 .

36- خانجي، محمد بهاء الدين، "أسس التسويق الأمثل للمصارف الأسلامية ، شعاع للنشر والعلوم ، 2010 .

37- زيدان ، ممدوح " تقييم الأداء ومواجهة الأزمات " ط1 ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 .

38- سيزلاقي ، أندرو دى و والاس مارك جى " السلوك التنظيمي والأداء " ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد ، معهد الادارة العامة للبحوث ، 1991 .

39- عبد الله ،خالد امين وسعيفان ، حسين سعيد " العمليات المصرفية الاسلامية الطرق المحاسبية الحديثة " ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2008.

40- عيد ، عادل عبد الفضيل ، " نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الاسلامية دراسة مقارنة "ط1 دار الفكر الجامعي ،2011 .

41- غربي ، عبد الحليم عمار" مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية" ط1،دار أبي الفداءللنشر والتوزيع حماة، سوريا ،2013 .

42- فهد، نصر حمود مزنان " أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية" ، ط1 ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 .

43- لطفي ، امين السيد احمد " المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، 2007 .

44- محمد علي ، احمد شعبان " السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في اطار النظام المصرفي الاسلامي" دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ،2013 .

45- نزال، عبدالله ابراهيم و الوادي ، محمود حسين " الخدمات في المصارف الاسلامية اليات تطوير عملياتها " ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان ، الاردن ، 2010 .

- **الرسائل والاطاريح**

1- الحيدري ، حنان عبد الباقي مصطفى "تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة العامة للسمنت العراقية للمدة(1996-2005)" رسالة مقدمة مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير ،2008 .

2- الدفاعي ،مصطفى سلام ،عبد الرضا، " التقييم المحاسبي لإداء المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية"رسالة مقدمة مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير ،2013 .

3- الزبيدي ، امنة صبري كريم " تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الإماراتية والأردنية للمدة (2005-2014)" "رسالة مقدمة مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير ،2016 .

4- العليات، أحمد عبد العفو مصطفى،" الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية" قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ،2006 .

5- المحمود ، حسين "امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية – دراسة تطبيقية – " رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ،2014 .

6- الموسوي، حيدر يونس ،" أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية – الأردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة1990-2007" اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة ،2009 .

7- المولى، حافظ جاسم عرب " تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002 – 2007) دراسة تحليلية مقارنة" رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل ،2008 .

8- أبومحميد ، موسى عمر مبارك " مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II " اطروحة دكتورا مقدمة الى مجلس كلية العلوم المالية والمصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،2008 .

9- بشناق ، زاهر صبحي ،" تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية " قدمت هذه الرسالة استكماً لا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية ،غزة – فلسطين ،2011 .

10- بورقبة، شوقي " الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة" أطروحة مقدمة لمجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف –الجزائر– 2011 .

11- تريعة ، حنان " أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري 2010–2013) BEA)" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،2015 .

12- جليلة، بن خروف ،" دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات " ، رسالة ماجستير،جامعة محمد بو قرة ،كلية العلوم والتسيير،2009 .

13- خالد، عبد الحكيم " دور جودة المعلومة المالية في تحسين الأداء المالي دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUDبورقلة (2011 – 2013)" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، 2015 .

14- زغود ،ايمان " الانذار المبكر بأستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ،2015 .

15–زرارقي،هاجر"إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس – سطيف ، الجزائر ، 2012 .

16- سهام، تميسة" تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008 – 2012 (" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،2014 .

17- عاصي ، أمارة محمد يحيى " تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار " رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ،2010 .

18- عبدو، عيشوش، " تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية دراسة حالة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة،الجزائر، 2009.

19- عشي ، عادل " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2002 .

20- مسعودي ، سناء " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة (2009-2012)" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،2015 .

21- منصور ، سامر عبد الناصر "المشكلات المحاسبية لتقييم الاوراق المالية المووافقة للشريعة الاسلامية" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا،2009.

•البحوث والدراسات والدوريات

1-الموسوي، امير علي خليل والدهان، جنان مهدي شهيد والجبوري، هدير خيون عاشور"استخذام انمورج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية "دراسة تحليلية لعينة من المصارف المذرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017 ، كمية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء،المجلة العراقية للعلوم الادارية،المجلد14، العدد58 .

2_النعيمي ، سعدالله محمد عبيد " تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج PATROL / دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية العراقية، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد – 3 – العدد – 39 –2017 .

3_ إبراهيم ، سحر طلال ،تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد35– 2013 .

4_دهيرب ، محمد سمير "نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للأستثمار للسنوات من 2006 –2009 .

5_ علي ، احمد ابريهي "المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية" البنك المركزي العراقي ،2018 .

6– عنانزة ، عز الدين نايف و عثمان ، محمد داود " تقييم مدى كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلاممية الاردنية "مجلة دورية نصف سنوية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،2013 .

7– قريشي ،محمد جموعي ، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية –خلال الفترة 1994– 2000"، مجلة الباحث ،العدد 3– 2004 .

8– مطر، محمد، " دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي " ، جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين ، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، عمان ـ الأردن، 2003 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

First: BOOK

1- Ahmed , Karen Hunt, " Contemporary Islamic Finance Innovations, Applications, and Best Practices, John Wiley & Sons, Inc ,2013.

2- Ashker, Ahmed A.f. el & Wilson, Rodney" Islamic economics : a short history" 2nd ed, Koninklijke Brill NV, Leiden, The Netherlands,2006.

3- Archer, Simon&Ahmed,Rifaat,Karim Abdel "Islamic Finance – The new regulatory challenge"2ed John wiley & Sons Singapore Pte ,Ltd ,2013.

4- Banks, Erik" Liquidity Risk Managing Asset and Funding Risk" Palgrave Macmillan,2005.

5- Burton, Maureen& Nesiba, Reynold & Brown, Bruce" An Introduction to Financial Markets and Institutions"2ed , Routledge Taylor & Francis Group London and New York,2010.

6- Brigham, Eugene F,& Ehrhardt, Michae L C " Financial Management Theory & Practice" 14ed , South-Western, Cengage Learning, 2014.

7- Brentani, Christine , "Portfolio Management in Practice" Elsevier Ltd, 2004.

8- Bessis, Joël "Risk Management in Banking" 4 th ed , John Wiley & Sons, Ltd ,2015.

9- Banks, Erik" Liquidity Risk Managing Asset and Funding Risk" Palgrave Macmillan,2005.

10-Casu , Barbara&Girardone,Claudia &Molyneux , Philip " Introduction to Banking "1ed , Ft Prentice Hall , 2006.

11- Cecchetti, Stephen G. & Schoenholtz, Kermit L."Money Banking and Financial Markets " 4 th ed , Mcgraw-Hill Education, 2015.

12-Dilley Deborah K."Essentials of Banking " John Wiley &Sons,Ins,2008.

13-Duttweiler,Rudolf "Managing Liquidity in Banks A top down approach " John Wiley & Sons , Ltd , 2009.

14- EL Tiby, Amr Mohamed "Islamic Banking"1st ,John Wiley & Sons,Inc,2011.

15-Fabozzi, Frank J.& Markowitz, Harry M. "The Theory and Practice of investment management"John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey,2002.

16-Greuning, Hennie van&Bratanovic, Sonja Brajovic"Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management"3rd ed , the World Bank, Washington, D.C,2009.

17- Gallati, Reto R." Risk Management and Capital Adequact" McGraw-Hill Companies, Inc, Manufactured in the United States of America,2003.

18- Heffernan Shelagh" Modern Banking "John Wiley &Sons,Ltd ,2005.

19- Iqbal,Zamir, & Mirakor,Abbas " An introduction to Islamic finance theory and practice" 2ed, John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd,2011.

20- Iqbal,Munawar,& Philip Molyneux " thirty years of Islamic banking –history, performance and prospects ", 1st edition, Palgrave Macmgillan, Great Britain, 2005.

21- Iqbal, Munawar& Llewellyn, David T."Islamic Banking and Finance" Edward Elgar Publishing Limited,2002.

22- Jordan Bradford D. &Miller Jr. Thomas W " Fundamentals of Investments valuation and management" 5ed Mcgraw-Hill/Irwin ,2009.

23- Kettell , Brian " Case Studies in Islamic Banking and Finance " 1st , A John Wiley and Sons, Ltd,,2011.

24- Kettell,Brian "Introduction to Islamic Banking and finance"1 st edition , A John Wiley and Sons , Ltd ,2011.

25- Khan,M.Mansoor,& M.Ishaq Bhatti "developments in Islamic banking (the case of Pakistan)", 1st edition, palgrave macmillan, Great Britain,2008.

26-Khan,M.Fahim & Porzio Mario " Islamic Banking and Finance in the European Union "Edward Elgar publishing Limited ,2010.

27-Khan, Muhammad Akram"Islamic Economics and Finance"2nd ed, Routledge 29 West 35th Street, New York, NY 10001,2003

28 - Koch, Timothy W.& Macdonald, S. Scott" Bank Management" Cengage Learning ,2015.

29- Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. "Financial Markets and Institutions" 7 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc,2012.

30-Mishkin,Frederic S.&Matthews,Kent&Giuliodori,Massimo"The Economics of Money Banking & Financial Markets" Pearson education Limited,2013.

31-Machiraju,H.R." Modern Commercial Banking" New Age International ,Ltd , publisher , 2008.

32-Moenjak , Thammarak "Central Banking Theory and practice in sustaining Monetary and Financial Stability "John Wiley & Sons Singapore Pte .Ltd ,2014.

33- Mishkin, Frederic S." The Economics of Money, Banking, and Financial Markets" Tenth, in the United States of America,2013.

34-Miller, Alex & Gregory, G Dess " strategic Management " , 2th ed , Mc-Graw-hill, 1996.

35-Mishkin,Frederic S. & Eakins Stanley G." Financial Markets and Institution " 7 th ed , prentice Hall ,2012.

36-Nelson ,Debra & Quick, James," Orgb Organizational Behavior" student ed., cengage. learning,Texas,USA.,2015.

36-Rahman, Yahia Abdul "The Art of Islamic Banking and Finance" John Wiley&Sons, Inc., Hoboken, New Jersey ,2010.

37-Ravi , Vadlamani " Advances in banking Technology and Management : impacts of ICT and CRM"Information science Reference , 2008.

38-Ross, Stephen A.& Westerfield, Randolph W& Jordan, Bradford D." Fundamentals of Corporate Finance" 9th ed , McGraw-Hill/Irwin,2010.

39-Rose , Peters , " Commercial Bank Management ", Mc-Graw Hill , , Irwin 1999.

40-Szulczyk, Kenneth R." Money, Banking, and International Finance" 2ed by Kenneth R. Szulczyk ,2014.

41-Venardos, Angelo M., Islami Banking & Finance Its Development & Fututre IN South-East Asia, by World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., 2005.

42-Watson, Denzil& Head, Antony" Corporate Finance Principles & Practice" 4ed Pearson Education Limited,2007.

Second : Researches & periodicals

1-Aspal, Parvesh Kumar & Dhawan, Sanjeev " Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective" International Journal of System Modeling and Simulation Vol 1(3) Oct-Dec, 2016.

2-Ahmad,Nor Hayati & Ahmad Shahrul Nizam "key factors influencing credit risk of Islamic banking : A Malaysian case" 2004.

3-Alharbi, Ahmad,. Development of the Islamic Banking System, Journal of Islamic Banking and FinanceVol. 3, No. 1, pp. 12-25, 2015.

4- Bladen , Michael , " US banking : The Walls Come Down " , The Banker Manazine , June , 1995 .

5- Belouafi, Ahmed & Belabes, Abderrazak "Islamic Finance in Europe: The Regulatory Challenge" Islamic Economic Studies, Vol. 17 No. 2, January, 2010.

6- Babar, Haseeb, Zaman, Camels rating system for banking industry in Pakistan , does Camels system provide similar rating as Pacra system in assessing the performance of banks in Pakistan?, master thesis, Umea School of business, Sweden,2011.

7-Cannata, Francesco& Quagliariello , Mario " Market and Supervisory Information: Some Evidence From Italian Banks"Department of Economics and Related Studies University of York Heslington York, YO10 5DD ,2004.

8-Ĉihak,Martin,& Heiko Hesse "Islamic banks and financial stability an empirical analysis", International monetary fund, USA,2010.

9-Čihák, Martin & Hesse , Heiko"Islamic Banks and Financial Stability : An Empirical Analysis " International Monetary Fund , Working Paper WP/08/16 ,2008.

10-Dave ,Krishna Kant &Shakdwipee Pallavi" Performance of Bank Units :A synthetic review ,IJARS Group ISSN :2455-1473 Volume II ,Issue2,2016

11-Dincer ,Hasan & Gencer , Gulsah & Orhan , Nazife & Sahinbas , Kevser " A Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via Camels Ratios " sciverse science Direct 1530-1545,2011.

12-Gauri Farah Naaz & Almorariry Mohamed Saif" Risk Management and Its Types" ISSN 2277-3339,2016.

13-Gul, Sehrish& Irshad ,Faiza& Zaman,Khalid "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan"the Romanian Economic Journal ,2011.

14-Hawary , Dhalia El& Grais , Wafik & Iqbal ,Zamir "Regulating Islamic Financial Institutions "world bank working paper 3227,2014.

15-Ismal,Rifki," Assessing the gold Murabahah in Islamic banking" Faculty of Economics, University of Indonesia, Jakarta, Indonesia ,2014.

16-Ismal Rifki, "The Islamic gracious monetary instruments : a theoretical approach " Economics Department , University of Indonesia , Emerald Group ,2013

17-Khan, Mohammad Saif Noman&Hassan, M. Kabir& Shahid, Abdullah Ibneyy" Banking Behavior of Islamic Bank Customers in Bangladesh" Institute of Business Administration,Uiversity of Dhaka, Dhaka Bngladesh.

18-Khattak, Naveed Azeem& Rehman Khashif-Ur& Ullah Wasim& Ullah Majeed " Risk management practices and attitude of Pakistan i Islamic banking system employees" Vol. 7(33), pp. 3202 - 3211, 7 September, ISSN 1993-8233 Academic Journals,2013.

19-Misman, Faridah Najuna & Bhattib Ishaq, Loub , Weifang& Samsudina, Syamsyul & Rahmana, Nor Hadaliza Abd" Islamic Banks Credit Risk: A Panel study" Procedia Economics and Finance 31 ,(75 – 82),2015.

20-Moyal, Swapnil& Iyengar, Vijaylaxmi " Performance Appraisal in Banks: A Study" ISSN 2394-0409; DOI: 10.16962/Eapjhrmob/issn.2394-0409; Volume 3 Issue 1 ,2016.

21-Mohamad, Mohammad Taqiuddin,& Abdullah, Mohd Yusra,& Mohamad, Mohd Afifuddin, & Abidin, Ummu Zainab Al-Abidah Zainal., The historical development of modern Islamic banking: A study in South-east Asia countries, African Journal of Business Management, Vol. x(xx), pp. xxxx-xxxx, xx xxxxxx, ISSN 1993-8233 Academic Journals http://www.academicjournals.org/AJBM, 2013.

22- Nicolae, Baltes& Daciana, Rodean (Cozma) Maria" Study regarding the fi nancial stability of commercial banks listed on Bucharest Stock Exchange of CAMELS rating outlook" Journal of International Studies, Vol. 7, No 3 pp. 133-143. DOI: 10.14254/2071-8330.2014/7-3/12, 2014.

23-Omar , Habimana & Mugaba ,Alphonse Ngabonziza " Camels Model Analysis and Financial Performance in Rwanda "The International Journal of business & Management , ISSN(2321-8916) 2016.

24-Obeidat , Bader Yousef &El-Rimawi ,Salaheddin &Masa'deh, Ra'ed (Moh'd Taisir)& Maqableh, Mahmoud Mohammad&Al-Jarrah, Idries Mohammed"Evaluating the Profitability of the Islamic Banks in Jordan"ISSN 1450-2275 Issue 56 January, 2013.

25-Rasheed, Haroon& Mudassar, Muhammad" Research on Innovative Models of Islamic Banking Product for Pakistani Farmers " Wuhan University of Technology, Wuhan, P.Rchina, 430070, Proceedings of the 7th International Conference on Innovation & Management.

26-Roman, Angela &Sargu, Alina Camelia " Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework" aFaculty of Economics and Business Administration, University of Iasi , Romania ,2013.

27- Ramlana, Hamidah& Adnan, Mohd Sharrizat "The Profitability of Islamic and Conventional Bank :Case Study in Malaysia" Elsevier, Available online at www.sciencedirect.com,2016.

28-Saleh, A. S, & Zeitun, R ," Islamic Banking Performance in the Middle East: A Case Study of Jordan " Faculty of Business - Economics Working Papers University of Wollongong , 2006.

29-Sapuana, Noraina Mazuin " An Evolution of Mudarabah Contract: A Viewpoint From Classical and Contemporary Islamic Scholars" Universiti Tenaga Malaysia,2016.

30-Sarker,Abdul,Awwal, Camel rating system in the context of Islamic banking: A proposed sharian framework,2008.

31-Sahajwala, Ranjana &Bergh , Paul Van den "Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems"Basel Committee on Banking Supervision Working Papers,2000.

32-Usman, Abid& Khan, Muhammad Kashif " Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis" International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 7; April 2012.

33-Yudistira, Donsyah, "Efficiency of Islamic Banks: an Empirical Analysis of 18 Banks," Finance No. 0406007, EconWPA,2003.

three:Thesis and Dissertations

1-Alsolami,Majdi "A Stochasticmodel for Diminishing Musharakah Finance in Saudi Banks" master thesis , New Mexico Institute of Mining and Technology,2015.

2-Almohana, Mohammad"Legal Risks Faced By Investors in Dealing with Islamic Financial Transactions and Mitigation Actions/Strategies to Keep Off Legal Risks: The Case of Murabaha Transaction" Degree of Doctor of Philosophy in Law, University of Exeter,2017.

3-Ibrahim, Osman Hassan" A Comparative Study on the Financial Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in Kenya" A Management Research Project Submitted in Partial Fulfillment of Degree of

Master of Business Administration Degree (MBA), School of Business University of Nairobi October,2005.

4-Karkoulian,Silva Krikor " Performance Appraisal in Higher Education " thesis Submitted for the degree of Doctor of Education at the University of Leicester,2000.

5- Muatuz, Mahmoud Mahmoud," Islamic Banking and Finance" Bachelor's Thesis Degree Programme in Finance and Economics ,2017.

6-Mulugeta, Tadios"A Comparative Study on the Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia - An Application of CAMEL Model"MSc Thesis submitted to School of commerce of Addis Ababa University in partial fulfillment of the requirement for award of the degree of Master Science in Project Management. Addis Ababa, University,2016.

7-Shaikh, Salman Ahmed" Proposal for A new Economic Framework Based on Islamic Principles" Phd in Progress, MS, University of East, 2011.

8-Szczepanowicz, Andrzej Dominik " Unconventional Banking in A Conventional Environment: Islamic Banking and Finance in the USA" , Georgetown University ,Washington, Phd, thesis, March 17, 2011.

9-Youssef , Mustafa Haj," Financial stability of Islamic and conventional banks" Master program in Financial Economics, lund University, 2017.

ملحق (1)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2011

اسم المصرف	راس المال المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	صافي الربح بعد الضريبة	اجمالي الموجودات	الموجودات المتداولة	الودائع
المصرف الوطني الاسلامي/ دينلر عراقي	107,005,106	713,367,375	1,412,921,719	103,827,807	14,248,909	22,016,083	5,534,500	239,868,869	128,125,014	129,677,645
المصرف العراقي الاسلامي / دينلر عراقي	129,813,219	393,373,391	2,707,735	46,958,990	3,353,397	14,831,865	10,903,443	310,103,769	219,744,663	190,311,486
مصرف ايلاف الاسلامي / دينلر عراقي	122,636,052	681,311,400	8,092,607	68,353,417	5,196,047	30,045,473	19,919,144	351,739,130	220,291,131	147,229,749
المصرف العربي الاسلامي الدولي/ دينارادني	86,863	380,349	9,892,224	779,955,526	15,210,553	30,412,632	10,641,371	1,107,482,501	77,159,732	321,608,902
المصرف الاسلامي الاردني/ دينارادني	189,181	772,815	49,773,261	10,880,996,393	38,538,953	78,264,191	28,324,209	2,898,300,754	1,327,530,361	782,173,448
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	3,659,153	19,981,572	884,079	13,978,610	1,043,883	1,373,508	329,625	27,727,169	12,289,068	23,037,934
مصرف الراجحي /ريال سعودي	34,657,663	173,016,987	1,645,142	140,395,619	5,123,851	12,502,119	7,378,268	220,813,412	35,019,254	177,732,952

ملحق (2)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2012

اسم المصرف	رأس المال الاساسي+ المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	صافي الارباح	اجمالي الموجودات	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	الموجودات السائلة النقد	اجمالي الودائع تحت الطلب
المصرف الوطني الاسلامي / دينلر عراقي	177,200,909	1,107,505,686	25,011,013	490,515,702	5,412,921	255,310,862	10,130,361	41,938,658	229,974,579	298,377,609
المصرف العراقي الاسلامي/ دينلر عراقي	210,230,823	621,984,683	21,330,515	373,682,873	9,017,661	89,734,023	8,494,691	24,903,170	207,486,169	173,067,361
مصرف ايلاف الاسلامي / دينلر عراقي	135,717,924	357,152,432	10,209,038	380,653,145	8,092,607	47,068,600	5,845,458	18,679,457	239,408,144	122,962,717
المصرف العربي الاسلامي/ دينارادني	101,366	402,436	11,493	1,174,175	10,402,338	748,100,948	24,514,570	41,009,571	110,335,987	391,667,368
المصرف الاردني الاسلامي / دينارادني	210,121	1,074,416	36,445,903	3,020,492,066	52,510,081	1,753,437,221	44,892,151	96,090,156	724,104,763	839,011,494
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	4,645,885	25,086,032	941,804	29,777,501	1,094,019	18,597,393	1,168,743	1,737,380	9,507,835	23,741,624
مصرف الراجحي /ريال سعودي	38,614,673	194,744,862	7,884,706	267,382,562	2,319,167	171,941,478	6,098,311	13,983,017	47,361,311	221,394,638

ملحق (3)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2013

المصرف	رأس المال الاساسي+ المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	صافي الارباح	اجمالي الموجودات	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	الموجودات السائلة النقدية	اجمالي الودائع تحت الطلب
المصرف الوطني الاسلامي دينلر عراقي	285,820,968	952,736,562	30,339,469	624,678,067	12,412,921	361,162,732	13,179,916	54,990,078	201,592,328	316,818,599
المصرف العراقي الاسلامي دينلر عراقي	210,519,177	440,075,228	26,324,730	455,486,699	2,961,200	126,369,844	14,945,785	27,166,722	241,770,235	196,173,980
مصرف ايلاف الاسلامي دينلر عراقي	177,134,613	466,143,718	7,377,610	313,154,909	632,004	109,462,561	6,972,028	17,029,070	138,086,110	122,273,675
المصرف العربي الاسلامي/ دينارادني	119,075	662,317	15,749,445	1,348,244,028	13,734,050	878,873,970	27,039,518	49,550,998	98,435,448	462,198,825
المصرف الاردني الاسلامي/ دينارادني	232,077	1,254,496	45,106,303	3,281,638,362	67,863,635	1,758,780,295	51,455,438	116,136,153	935,083,241	938,584,868
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	5,451,563	31,808,801	729,168	36,323,308	895,311	23,415,423	1,188,060	1,917,228	10,342,495	29,107,718
مصرف الراجحي /ريال سعودي	40,701,454	207,669,930	7,437,987	279,870,685	2,619,343	186,813,225	6,407,050	13,845,037	306,432,776	231,589,113

ملحق (4)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2014

المصرف	رأس المال الاساسي+ المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	صافي الارباح	اجمالي الموجودات	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	الموجودات المتداولة	اجمالي الودائع تحت الطلب
المصرف الوطني الاسلامي دينار عراقي	285,460,908	1,189,420,453	28,413,135	562,921,328	11,206,461	330,601,804	17,001,493	54,693,462	203,311,567	243,718,957
المصرف العراقي الاسلامي دينار عراقي	277,339,407	393,547,713	6,298,426	471,442,666	6,494,580	128,078,074	13,318,810	21,865,365	257,669,301	183,006,837
مصرف ايلاف الاسلامي دينار عراقي	180,922,795	354,750,578	5,366,113	324,384,477	36,074,879	114,096,625	10,758,967	17,473,141	137,732,601	88,428,845
المصرف العربي الاسلامي/ دينار اردني	126,346	705,471	13,364,495	1,568,855,695	12,483,520	467,855,001	25,605,480	44,697,615	616,864,220	501,908,054
المصرف الاردني الاسلامي / دينار اردني	263,723	1,258,725	45,129,375	3,554,739,368	68,936,374	1,772,701,427	51,757,709	115,729,415	1,104,751,339	1,026,732,071
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	6,313,687	37,788,388	864,029	45,229,914	825,099	28,355,270	1,233,023	2,097,052	13,252,290	36,723,742
مصرف الراجحي /ريال سعودي	44,422,193	226,735,679	6,836,172	307,711,555	2,312,179	205,939,960	6,830,802	13,666,974	50,101,585	228,791,014

ملحق (5)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2015

المصرف والعملة	رأس المال الاساسي+ المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	صافي الارباح	اجمالي الموجودات	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	الموجودات المتداولة (النقد)	اجمالي الودائع تحت الطلب
المصرف الوطني الاسلامي دينلر عراقي	288,665,416	1,030,947,915	26,627,803	707,709,215	16,206,461	459,370,400	17,417,145	52,803,382	221,788,297	376,236,777
المصرف العراقي الاسلامي دينلر عراقي	280,453,410	331,778,828	7,678,153	478,478,052	8,227,696	166,970,452	8,664,057	18,274,328	251,801,994	187,271,605
مصرف ايلاف الاسلامي دينلر عراقي	254,622,329	374,444,601	314,287	514,465,302	50,437,307	132,847,573	7,003,111	7,421,459	296,503,700	188,932,068
المصرف العربي الاسلامي/ دينارادني	6,909,612	43,504,515	16,637,664	1,808,583,910	864,226	34,254,623	1,506,197	2,294,620	725,043	627,166
المصرف الاردني الاسلامي/ دينارادني	291,635	1,381,470	48,720,456	3,798,991,435	75,761,684	2,076,857,795	59,792,927	134,478,003	938,279,109	1,113,286,046
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	6,909,612	43,504,515	788,423	51,220,410	864,226	34,254,623	1,506,197	2,294,620	12,984,778	42,179,460
مصرف الراجحي /ريال سعودي	49,218,173	236,288,380	7,130,075	315,619,648	1,958,025	210,217,868	6,615,700	13,745,775	53,964,772	240,988,120

ملحق (6)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2016

المصرف	رأس المال الاساسي+ المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	صافي الارباح	اجمالي الموجودات	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	الموجودات المتداولة	اجمالي الودائع تحت الطلب
المصرف الوطني الاسلامي دينلر عراقي	288,674,619	1,110,286,999	21,558,108	649,622,623	21,106,291	454,972,711	14,499,010	41,308,640	169,108,972	169,998,259
المصرف العراقي الاسلامي دينلر عراقي	255,695,109	228235137	6,958,038	447,196,700	10,027,696	150,798,313	10,112,917	18,898,343	270,486,064	141,221,593
مصرف ايلاف الاسلامي دينلر عراقي	258,978,701	375,331,451	4,287,184	403,227,674	10,638,172	154,670,020	6,845,316	11,957,447	197,746,963	108,573,459
المصرف العربي الاسلامي/ دينارادني	154,395	952,506	23,012	1,969,818	11,823,288	681,066,976	30,322,564	64,965,424	664,962	715,422
المصرف الاردني الاسلامي / دينارادني	328,723	1,493,081	54,019,075	4,099,519,696	70,513,371	2,011,188,509	65,843,360	149,591,293	1,132,484,101	1,199,334,692
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	9,853,130	48,163,689	809,023	53,892,591	1,005,651	36,178,387	1,778,405	2,587,428	17,008,494	40,234,715
مصرف الراجحي /ريال سعودي	54,719,499	248,974,756	8,125,960	339,711,817	2,142,242	224,994,124	7,215,420	15,341,380	68,728,430	245,707,815

ملحق (7)

إجمالي الوضع المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في العراق والاردن والسعودية لسنة 2017

المصرف	رأس االمال الاساسي+ المساند	اوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر	صافي الارباح	اجمالي الموجودات	مخصص الديون المشكوك	اجمالي القروض	المصاريف من غير الفوائد	صافي إيرادات التشغيل	الموجودات المتداولة	اجمالي الودائع تحت الطلب
المصرف الوطني الاسلامي دينار عراقي	288,564,928	848,720,376	25,444,406	780,950,290	27,106,291	554,403,126	9,638,633	39,949,421	195,613,309	260,377,417
المصرف العراقي الاسلامي دينار عراقي	260,782,702	201,076,757	7,088,260	469,739,636	14,309,560	156,409,405	12,666,504	21,548,786	290,264,961	115,751,406
مصرف ايلاف الاسلامي دينار عراقي	261,062,926	300,072,329	2,001,633	375,302,575	11,130,639	152,431,956	9,597,154	12,282,596	189,363,747	70,881,552
المصرف العربي الاسلامي/ دينار اردني	172,959	1,047,973	28,797,704	2,052,079,165	14,301,003	777,838,784	32,187,699	75,712,185	610,365,978	445,552,304
المصرف الاردني الاسلامي / دينار اردني	357,966	1,556,269	54,139,053	4,211,618,730	73,100,869	2,021,613,041	66,031,744	146,970,499	1,192,791,583	1,127,717,067
مصرف البلاد الاسلامي /ريال سعودي	10,282,079	55,462,871	936,167	63,207,676	1,248,951	43,447,429	2,023,617	2,959,784	13,395,313	47,782,959
مصرف الراجحي /ريال سعودي	58,497,018	251,115,121	9,120,726	343,116,528	1,547,577	233,535,573	6,784,128	15,904,854	58,992,266	251,729,768